جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المكتبة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

رسالة

تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه

تخصص تسيير المالية العامة

تأثير السياسة الميزانية على التضخم

-إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)-

من إعداد الطالبة:

➢ ديلمي هاجيرة

اللجنة المناقشة:

* د. تشوار خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	رئيسا
* د. شعيب بغداد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
* د. بودلال علي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
* د. مناقر نور الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2011-2010

شكر وتقدير

لله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

اسمى ايات الشكر والامتنان الى الوالدين احاطهما الله بواسع رحمته وجميل مغفرته

جزيل الشكر الى الاستاذ شعيب بغداد على قبوله الاشراف على هذا العمل وعلى تقديم النصح والتوجيه

جزيل الشكر وكل الاعتراف بالجميل الى افراد العائلة، وكل من وقف معي في الفترات العويصة سواء من قريب او بعيد

الى كل من بذل معي جهدا، ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا، ودعا لي غيبا

اسال الله لكم جميعا ان يجزيكم عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير..... أ

فهرس المحتويات..... ب

قائمة الجداول والاشكال..... د

مقدمة عامة..... 02

الفصل الاول

مقدمة..... 08

المبحث الاول: ماهية التضخم واسبابه..... 09

المطلب الاول: ماهية التضخم..... 09

الفرع الاول: المفهوم المبني على الاسباب المنشئة للتضخم..... 10

الفرع الثاني: المفهوم المبني على المظهر..... 11

الفرع الثالث: المفهوم المتبنى..... 12

المطلب الثاني: اسباب التضخم..... 12

الفرع الاول: العوامل الدافعة بالطلب الكلي الى الارتفاع..... 13

الفرع الثاني: العوامل الدافعة بالعرض الكلي الى الانخفاض..... 15

المبحث الثاني: انواع التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية..... 16

المطلب الاول: انواع التضخم..... 16

الفرع الاول: تصنيف الدولة حسب تحكم الدولة في جهاز الاسعار..... 16

الفرع الثاني: تصنيف التضخم باعتبار سرعة ارتفاع الاسعار..... 17

الفرع الثالث: تصنيف التضخم حسب توقع حدوثه..... 19

الفرع الرابع: تصنيف التضخم حسب اسبابه..... 20
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم..... 21
الفرع الاول: الاثار الاقتصادية للتضخم..... 22
الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية للتضخم..... 25
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم..... 26
المطلب الاول: النظريات التقليدية..... 26
الفرع الاول: النظرية الكمية للنقود..... 26
الفرع الثاني: النظرية الكينزية..... 31
المطلب الثاني: النظريات الحديثة..... 34
الفرع الاول: النظرية النقدية الحديثة.....34
الفرع الثاني: نظرية مدرسة اقتصاديات جانب العرض.....38
الفرع الثالث: نظرية مدرسة التوقعات الرشيدة.....40
الفرع الرابع: المدرسة المؤسسية..... 42
خلاصة.....44

الفصل الثاني: السياسة الميزانية وتاثيرها على التضخـــم

مقدمة..... 46
المبحث الاول: ماهية السياسة الميزانية وتطورها..... 47
المطلب الاول: ماهية السياسة الميزانية..... 47
المطلب الثاني: تطور السياسة الميزانية..... 48
الفرع الاول: السياسة الميزانية في الفكر التقليدي..... 48
الفرع الثاني: السياسة الميزانية في الفكر الكينزي..... 51

الفرع الثالث: السياسة الميزانية في الفكر الحديث..... 53
المبحث الثاني: ادوت السياسة الميزانية..... 55
المطلب الاول: النفقة العامة..... 55
الفرع الاول ماهية النفقة العامة وخصائصها..... 55
اولا: ماهية النفقة العامة..... 55
ثانيا: خصائص النفقة العامة..... 56
الفرع الثاني: تقسيم النفقة العامة..... 57
اولا: نفقة عادية ونفقة غير عادية..... 57
ثانيا: نفقة حقيقية ونفقة تحويلية..... 57
ثالثا: نفقة جارية ونفقة استثمارية..... 58
رابعا: نفقة وطنية ونفقة محلية..... 59
الفرع الثالث: تزايد النفقة العامة..... 59
اولا: ظاهرة تزايد النفقة العامة..... 59
ثانيا: اسباب تزايد النفقة العامة..... 60
ثالثا: اثار ظاهرة تزايد النفقة العامة..... 65
رابعا: ترشيد الانفاق العام..... 65
المطلب الثاني: الضريبة..... 67
الفرع الاول: ماهية الضريبة وخصائصها..... 67
اولا: ماهية الضريبة..... 67
ثانيا: خصائص الضريبة..... 67
الفرع الثاني: تقسيمات الضريبة..... 69

اولا: الضريبة المباشرة..... 69
ثانيا: الضريبة غير المباشرة..... 71
الفرع الثالث: قواعد الضريبة..... 71
اولا: قاعدة العدالة..... 72
ثانيا: قاعدة اليقين..... 72
ثالثا: قاعدة الملائمة في التحصيل..... 72
رابعا: قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية..... 72
المطلب الثالث: الدين العام (القرض العام)..... 73
الفرع الاول: ماهية القرض العام وخصائصه..... 73
اولا: ماهية القرض العام..... 73
ثانيا: خصائص القرض العام..... 73
الفرع الثاني: تقسيمات القرض العام..... 74
اولا: القرض العام الداخلي والقرض العام الخارجي..... 74
ثانيا: القرض العام الاختياري والقرض العام الاجباري..... 75
ثالثا: القرض العام المؤبد والقرض العام المؤقت..... 76
رابعا: القرض العام قصير الاجل والقرض العام متوسط وطويل الاجل..... 76
المبحث الثالث: تاثير السياسة الميزانية على التضخم..... 77
المطلب الاول: تاثير النفقة العامة على التضخم..... 77
المطلب الثاني: تاثير الضريبة على التضخم..... 78
المطلب الثالث: تاثير الدين العام على التضخم..... 89
خلاصة..... 96

الفصل الثالث: تاثير السياسة الميزانية على التضخم _ حالة الجزائر خلال الفترة _(1988-2007)

مقدمة..... 98

المبحث الاول: اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988-2007)..... 99

المطلب الاول: الارقام القياسية للاسعار..... 99

الفرع الاول: الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك..... 100

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني..... 102

الفرع الثالث: معامل الاستقرار النقدي..... 106

المطلب الثاني: الفجوة التضخمية..... 110

الفرع الاول: فائض الطلب المحلي..... 111

الفرع الثاني: فائض المعروض النقدي..... 116

المبحث الثاني: تطورات السياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 118

المطلب الاول: النفقات العامة..... 118

الفرع الاول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر..... 118

اولا: نفقات التسيير..... 118

ثانيا: نفقات التجهيز..... 119

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر..... 120

المطلب الثاني: الضريبة..... 126

الفرع الاول: الاصلاح الضريبي..... 126

اولا: اهداف الاصلاح..... 126

ثانيا: سمات النظام الضريبي بعد الاصلاح..... 127

الفرع الثاني: تحليل تطور ايرادات الموازنة الجبائية في الجزائر..... 131

المطلب الثالث: الدين العام..... 137

المبحث الثالث: تاثير السياسة الميزانية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 142

المطلب الاول: تاثير النفقات العامة على التضخم في الجزائر..... 142

المطلب الثاني: تاثير الضريبة على التضخم في الجزائر..... 145

المطلب الثالث: تاثير الدين العام على التضخم في الجزائر..... 149

خلاصة..... 152

خاتمة..... 153

قائمة المراجع..... 157

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

الجدول (3-1): التطور السنوي لأسعار الاستهلاك الوطني في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 101

الجدول (3-2): تطور الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 104

الجدول (3-3): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 109

الجدول (3-4): تطور إجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 113

الجدول (3-5): تطور إجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 115

الجدول (3-6): تطور فائض المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 117

الجدول (3-7): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 121

الجدول (3-8): معدل نمو الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 123

الجدول (3-9): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي في الجزائر لسنة 2002..... 128

الجدول (3-10): السلم الضريبي في الجزائر لسنة 2008..... 129

الجدول (3-11): تطور ايرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 132

الجدول (3-12): معدل نمو ايرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).... 134

الجدول (3-13): تطور هيكل الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)..... 137

الجدول (3-14): معدل نمو الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 139

الجدول (3-15): تطور ايرادات صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)..... 142

الجدول (3-16): تطور نفقات وايرادات الخزينة العامة كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1985-1991)..... 144

الجدول (3-17): معدل نمو اجمالي الاستثمار والاستهلاك والطلب والادخار في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)..... 146

قائمة الأشكال:

الشكل (1-1): تفسير التضخم لنظريات فائض الطلب..... 33

الشكل (2-1): الطلب على الاستثمار..... 91

الشكل (2-2): التوازن الكلي في الاقتصاد الوطني عند معدلات فائدة اعلى..... 92

الشكل (2-3): تاثير استخدام القرض العام الداخلي في ظل ضالة مرونة عرض الانتاج الوطني.... 94

الشكل (3-1): التطور السنوي لاسعار الاستهلاك الوطني والرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).....106

الشكل (3-2): نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 106

الشكل (3-3): تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 133

الشكل (3-4): تطور معدل نمو ايرادات الجباية العادية والجباية البترولية بالنسبة لمجموع الايرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 135

الشكل (3-5): تطور هيكل الدين العام في الجزائر للفترة (1995-2007)..... 138

الشكل (3-6): تطور تغير اجمالي النفقات العامة وتغير اجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 144

الشكل (3-7): تطور تغير ايرادات الجباية البترولية وتغير اجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).....147

الشكل (3-8): تطور تغير ايرادات الجباية العادية وتغير اجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)..... 148

الشكل (3-9): تطـــور تغير اجمالي الاستهلاك وتغير اجمالي الادخار في الجـــزائـــر خلال الفترة (1990-2007)..... 149

الشكل (3-10): تطور تغير الدين العام الخارجي وتغير اجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2007)..... 150

الشكل (3-11): تطور تغير الدين العام الداخلي وتغير اجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2007)..... 151

مقدمة عامة

طبيعة البحث وأبعاده:

إن تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية قد انعكس وبشكل واضح على كافة عناصر مالبتها كأثـر مباشر لتطـور وظائف الدولة واختلافها تحقيقا لما تصـبوا إليه من أهداف، ويتمثل الهدف المثالي للدولة في مراعاة الظروف المتجددة في كـل مرحلة من مراحل تطورها لتحقيق اكبر إشباع ممكن لرعاياها ولضمان النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويتمثل جوهر النشاط المالي للدولـة في الحصول على الموارد وإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما يتجلى من خلال سياستها الميزانية التي واكب تطورها تطور دور الدولة فانتقلت بذلك من الإطار الحيادي الذي رسمه لها الكلاسيكيون، إلى الإطار الوظيفي التدخلـي في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية نتيجة الأزمة الاقتصادية لعام 1929 التي عصفت بالنظام الرأسمالي، وظهور الفكر الكينزي المرحب والداعي إلى تدخل الدولة من خلال سياستها الميزانية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا التأثير في مستويات الدخل الوطني والعمالة.

غير أن الصعوبات الاقتصادية التـي ظهـرت في عقد الستينات من القـرن الماضـي من ضعف معدل النمو الاقتصادي مما صعب تحمل عبا الاقتطاعات الإجبارية، وارتفاع معدلات البطالة المصاحب لارتفاع معدلات التضخم، وعجز الفكر الكينزي عن تفسير ذلك سمح بتوجيه أصابع الشك نحو فعالية السياسة الميزانية خاصة بعد أن نشر ميلتون فريدمان **M.FRIEDMAN** وأنا شوارت **Anna SCHWART** كتابهما عن التاريخ النقدي للولايات المتحـدة A Monetary History of The United States، الـذي بيـنا من خلاله أن النقود والسياسة النقدية تمثل العامل الذي يفسر التطورات التي يشهدها النظام الرأسمالي العالمي، حيث يلعب التداول النقدي دورا محوريا في هذا الخصوص ومن ثم فان فريدمان يرفض السياسة الميزانية ويعتقد بحيادها في التأثير على النشاط الاقتصادي.

على الرغم من الجدل القائم حول فعالية السياسة الميزانية إلا أنها تبقى إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني سواء في الـــدول المتقدمة أو في الدول المتخلفة، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة بالإضافة إلى السياسات الأخرى بتحقيق الأهداف المنشودة.

يعتبر التحكـــم في التضخم إحـــدى الأهـــداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وذلك لما له من أثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر احد المؤشرات المعبـــرة عن مدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء.

إشكالية البحث:

مما سبق وبما أن التحكم في التضخم يعتبر من بين الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وبما أن السياسة الميزانية إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني فان إشكالية الدراسة تتمثل في الآتي:

ماهو دور أدوات السياسة الميزانية في التحكم في التضخم خاصة في حالة الجزائر.

انطلاقا من السؤال الجوهري السابق، ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما ماهية السياسة الميزانية؟
- ما ماهية التضخم؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها؟
- ما هي أدوات السياسة الميزانية المعتمدة للتحكم في التضخم؟
- ما تأثير السياسة الميزانية المطبقة في الجزائر على التضخم؟

فرضيات البحث:

تنطلق الدراسة من فرضيات مفادها الآتي:

- أن السياسة الميزانية تلعب دورا متفاوتا في التحكم في التضخم تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد وعلى حسب توجهات الإدارة الحاكمة.

- يساهم رفع النفقة العامة غير الإنتاجية في رفع معدل التضخم من خلال رفعها للقوة الشرائية المتواجدة لدى الأفراد ومن ثم رفع الطلب، والعكس في حالة خفضها.

- يساهم رفع كل من الضرائب والدين العام الداخلي الحقيقي في خفض معدل التضخم من خلال سحب القوة الشرائية المتواجدة لدى الأفراد ومن ثم خفض الطلب.

أسباب اختيار الموضوع:

- رغبة الطالبة في التعرف على وسائل التحكم في التضخم من خلال السياسة الميزانية؛

- أهمية الموضوع.

أهمية البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإطار النظري للتضخم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها؛

- التعرف على الإطار النظري للسياسة الميزانية، وتحليل أدواتها، وتحديد دورها في التحكم في التضخم؛

-طرح بعض الاقتراحات لتحسين دور السياسة الميزانية في التحكم في التضخم في الجمهورية الجزائرية.

منهج وأدوات البحث:

اعتمد البحث الأسلوب الوصفي في تناوله لظاهرة التضخم، وتناوله للسياسة الميزانية ومختلف الجوانب النظرية المتعلقة بهما؛

كما اعتمد البحث على المنهج التحليلي في تناوله للبيانات والإحصاءات المرتبطة بموضوع البحث معتمدا في إطار الإشارة إلى حالة الجزائر على البيانات الرقمية الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية، البنك المركزي الجزائري، الديوان الوطني للإحصاء، وصندوق النقد العربي.

الإطار المكاني والزماني للبحث:

يقتصر الإطار المكاني للدراسة في التعرف على الدور الذي مارسته أدوات السياسة الميزانية في الحد من التضخم في الجمهورية الجزائرية ليشتمل الإطار الزماني الفترة (1988-2007).

هيكل البحث:

بغية الوصول إلى أهداف البحث والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة أو عدمها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة تضمنت طبيعة البحث وأبعاده، إشكالية البحث، فرضيات البحث أسباب اختيار الموضوع، أهمية البحث، منهج وأدوات البحث، الإطار المكان والزماني البحث وخاتمة اشتملت على نتائج البحث واقتراحات؛ أين اشتمل الفصل الأول على مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتضخم، وكذا تطوره عبر مختلف المدارس الاقتصادية، والآثار الناجمة عنه؛ أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة الميزانية، وأدواتها المختلفة، وكذا كيفية تأثيرها على التضخم، ليكون الفصل الأخير عبارة عن إشارة لحالة الجزائر وذلك بدراسة التوجهات التضخمية من خلال الأرقام القياسية الممكن استعمالها، وكذا تحليل تطور سياسة الميزانية

في الجزائر، ليتم التطرق في الأخير إلى مختلف الفترات التي وجدت فيها علاقة طردية بين السياسة الميزانية والتضخم.

الفصل الاول: التضخـم

مقدمـــــة

المبحث الأول: ماهية التضخم وأسبابه

المطلب الأول: ماهية التضخم

المطلب الثاني: أسباب التضخم

المبحث الثاني: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: أنواع التضخم

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

المطلب الأول: النظريات التقليدية

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

خلاصـــــة

مقدمة:

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تواجه دول العالم على اختلافها إذ يهدد اقتصاديات كثير من الدول ويزعـزع استقرارها ويعيق نموها أو يربكه؛ والذي رشـح التضخـم لهذا التأثير الواسع ما يترتب عليه من عديـد الآثار التي تطـال جوانب عديـدة من حيـاة الناس سـواء الاقتصـادية أو الاجتماعية، أو السيـاسية؛ و لما كان التضخم بهذه المنزلة فقد تنادى الاقتصاديون وخبراء المال والمختصون في مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية في العالم لدراسة التضخم حقيقته وأسبابه وآثاره ووسائل معالجته.

إذا ولأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان كان لابد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم حيث سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية التضخم وأسبابه، أنواع التضخم والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها، وسيتم تناول أهم المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم وأسبابه

اهتم الاقتصاديــون بدراسة التضخــم كاصطلاح يعبــر عن ظاهــرة اقتصاديــة معينة أو مجموعة من الظواهر الاقتصادية بهدف الوصول إلى تفسير وتحديد دقيق لها.

المطلب الأول: ماهية التضخــم

التضخم الاقتصادي هو من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعا، غيــر انه وعلى الرغم من شيوع استخدامه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديــين بشان تعريفه ويرجــع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الظواهر المختلفة التي يطلق عليها مثل[1]:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار؛
- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور والأرباح؛
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف؛
- تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم في الائتمان.

فعند استخدام تعبير التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فان المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار، وذلك لان الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

هناك بعض التعريفات يحاول أصحابها إظهار السبب الأصلي لظاهرة التضخم أما البعض فيحاول أصحابها إظهار مظهرها.

[1] – محمد مروان السمان وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 317.

الفرع الأول: المفهوم المبني على الأسباب المنشئة للتضخم

يمكن تصنيف المفاهيم المبنية على هذا المعيار ضمن نقطتين هما التعريف المبني على النظرية الكمية والتعريف المبني على نظرية العرض والطلب.

1- المفهوم المبني على النظرية الكمية:

نجد في هذه النقطة تعريف **ميلتون فريدمان** "**M.FRIEDMAN**" الذي يرى أن التضخم هو زيادة في كمية النقد بمعدل أسرع من معدل زيادة الناتج الحقيقي[1].

هذا التعريف يفيد بان التضخم ظاهرة نقدية، وان المتغير الأساسي والمحدد لمستوى الأسعار هو كمية النقود فالزيادة في كمية النقود هي أساس التضخم.

وجهت انتقادات إلى النظرية الكمية في تحديد مفهوم التضخم ذلك انه على الرغم من الظروف الاقتصادية التي سادت في المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد 1929-1933 إلا أنها لم تشهد ارتفاعا في الأسعار مع انه القي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة، فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات مما يؤدي إلى التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومن ثم اعتباره أساس لتعريف هذه الظاهرة؛ لكن ليس معنى هذا أن كمية النقود لا تلعب دورا في تعريف التضخم.

2-المفهوم المبني على نظرية العرض والطلب:

وفقا لهذه النظرية فالسبب الذي ينتج عنه التضخم هو الزيادة في الطلب على استهلاك السلع والخدمات أو الاستثمار زيادة تفوق وتتجاوز قدرة العرض الكلي نتيجة الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل، لهذا تبدأ الأسعار في الارتفاع.

---

[1]-Michel BIALES et autre, **L'essentiel sur l'économie**, 4eme édition, BERIT Edition, Alger, 2007, p: 343.

نجد هنا تعريف كل من[1]:

* **ليرنر "LERNER"**: زيادة الطلب على العرض؛

***بيرو "PIRU"**: التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والمنتجات؛

***كينز "KEYNES"** :التضخـــم يعبر عن الفجوة ما بين حجم الطب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي مـــن السلع والمنتجات المعروضة عند مستـــوى من الاستخـــدام الكامـــل بحيث تتمثل تلك الفجـــوة في مستويات الأسعار السائدة[2].

الفرع الثاني: المفهوم المبني على المظهر

يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقود هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدة من النقود.

هذه الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتزيد بانخفاض هذه الأثمان، من هنا فان هناك تناسبا عكسيا بين القوة الشرائية لوحدة النقود وبين المستوى العام للأسعار

ينتمي إلى هذا الاتجاه كل من[3]:

مارشال "MARSHAL": التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار.

بول ساموبلسون "P.SAMUELSON" : تشـــير كلمة تضخـــم إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار[4].

يؤخذ على هذا المعيار انه في بعض الحالات تتدخل الحكومة في جهاز الأسعار وسوق العمل من اجل تثبيـــت الأسعـــار والأجور، في مثل هذه الحالة قد تبدو الأسعار ثابتة ومستقرة ولو على غير حقيقتها

---

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 141.

[2]- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 92.

[3]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

[4]- بول.ا.ساموبلسون، وليام.د.نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة للطبعة الخامسة عشر من خلال هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص: 607.

وهو ما يعرف بالتضخم المكبوت.

كما انه يمكن أن يكون ارتفاع الأسعار بسبب زيادة منافع السلع، وتحسين جودتها. على الرغم من هذه الانتقادات فان هذا التعريف مازال معبرا عن معظم حالات التضخم.

الفرع الثالث: المفهوم المتبنى

مما سبق نجد أن التضخم يعرف كظاهرة نقدية على انه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار دون أن يصاحب زيادة النقود أي زيادة في الإنتاج، كما يعـــرف التضخـــم كظاهرة سعريه من خلال آثاره أي ارتفاع الأسعار.

يمكن تبني مفهوم يجمع بين هذين الأخيرين كالتالي:

التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عـــن العرض الكلـــي للسلع والمنتـــجات في فتـــرة زمنية معينة، تؤدي إلـــى زيـــادة في المستوى العام للأسعار.

يعبر هذا المفهوم عن الفجوة بين الزيادة في كمية النقود المتداول وبين كمية المنتجات و السلع الموجودة في الأسواق ومن ثـــم فان التضـــخم هو نتيجة هذه الفجـــوة و ارتفاع الأسعار هو المؤشر لها[1].

المطلب الثاني: أسباب التضخم

على اعتبار التضخم يعبر عن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي، أو انخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكامل فانه يمكن البحث في هذه الحالة في مجموع العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع، وكذلك في مجموع العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض .

[1] – غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

الفرع الأول: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع[1]

يمكن إرجاع تلك العوامل إلى ما يلي :

1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إن النظريات الخاصة بالتوازن والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأسعار تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل أي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في الزيادة في الإنفاق الكلي الذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة على فرض وصول الاقتصاد إلى حجم التشغيل الكامل وبالتالي فان حجم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم .

2- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف :

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتمادات يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.

3- العجز في الميزانية :

يعتبر العجز في الميزانية الطريقة السهلة التي تلجأ إليها الدولة من اجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع.

العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تتعمد الدول إحداثه، وذلك من اجل تمويل خطط تنموية تنوي الحكومة القيام بها، فتلجا إلى توفير النفقات الضرورية اللازمة لها بوسائل كثيرة.

---

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

يقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيـــرادات العامة وعجـــز الميـــزانية هو وسيلة متعمدة تلجا إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة ومن قبيل افتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية، هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل .

أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة، فان النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذا سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقود المتداولة المتمثل بازدياد الإنفاق العام والمعروض السلعي.

4- تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب من الأسباب المنشئة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجا إلى اقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

5- الارتفاع في معدلات الأجور :

السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها، التي تسمح بحرية النقابات العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور؛ فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل.

6- التوقعات:

قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلـــى عوامل نفســـية وتقديرية أكـــثر من عوامل اقتصادية، فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية، ولعل أفضل

الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبـــؤ بارتفاع الأسعار إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات اكبر من الأرباح فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

7- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

قد تعمل الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصديـــر المواد الأولية على زيادة كمية النقود خاصة في الدول النامية؛ فزيادة الطلب العالمي على المـــواد الأولية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات الدول النامية فإنها تؤدي إلى زيادة الدخول الناجمة عن زيادة حصيلة تلك الصادرات بشكل غير عادي، بالإضافة إلى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب وفي ظل العرض غير المرن للإنتاج فان الأسعار سوف ترتفع[1].

الفرع الثاني: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطـــلب الكلـــي الفعال وما يقابـــله من معروض السلع والمنتجات عند مستوى التشغيل الكامل، فان عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمور كثيرة منها[2]:

1- تحقيق مرحلة الاستخدام التام:

قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عند ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا عن دون المستوى المرتفع للطلب الكلي.

---

[1] - جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، 2002، ص:131.

[2] - غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي:

قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة الكافية لتزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة، وقد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال والموظفين المختصين والمواد الأولية.

فالتضخم إذا يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له، أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

المبحث الثاني: أنواع التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم نظـرا لما يخلفه من آثار على الاقتصاد إلا أن درجة هذه الأخيرة تتفاوت حسب نوع الظاهرة .

المطلب الأول: أنواع التضخم

هناك عدة اعتبارات يمكن تصنيف التضخم على أساسها من ذلك تصنيف التضخم باعتبار السرعة التي ترتفـع بها الأسعار، أو باعـتبار توقـع نسـبته، وغيـر ذلـك من الاعتبارات.

الفرع الأول: تصنيف التضخم حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

يصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى: التضخم المكبوت (الكامن)، التضخم المكشوف (الطليق).

1- التضخم المكبوت (الكامن):

يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأسعار، فتحـدد الدولـة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعـدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة والدولة

بتدخلها لا تقضي عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، ومن ثم الحد من استفحـــال آثارها في المجتمع عن طريـــق إجراءات متعـــددة مثل تجميـــد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف، تثبيت أسعار الفائدة[1].

2- **التضخم المكشوف (الطليق):**

يسمى أيضا التضخم الصريح، يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاعات واضحـــة في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها حيث تتسم مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية[2].

الفرع الثاني: تصنيف التضخم باعتبار سرعة ارتفاع الأسعار

يصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى: التضخم الزاحف، التضخم المتسارع، التضخم الجامح.

1- **التضخم الزاحف "المعتدل":**

يتسم التضخم المعتدل بأسعار ترتفع ببطء، ويمكن تعريفه بأنه معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة[3]. ظهر هذا النوع من التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات في مرحلة الرواج الاقتصادي، ويعود السبب الأساسي في ظهوره إلى زيادة كمية النقود والارتفاع النسبي في الأجور والأرباح[4].

هذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهـــم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماءا للاقتصاد ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار المواد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع برجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات، بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخـــم تكون شديدة، فالتضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي

---

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 147- 148.

[2]- نفس المرجع، ص: 147.

[3]- بول.أ.ساموبلسون، وليام.د.نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص: 611.

[4]- محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 330.

إلى التضخم الشديد الجامح[1].

2- التضخم المتسارع "السريع":

هو ارتفاع مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية قصيرة وهو من الأنواع الخطرة التي تهدد الاقتصاد ومن أصعبها معالجة، تكون نسبة ارتفاع المستوى العـــام للأسعار مكونة مـــن خانـــتين أو ثلاث خانات، وقد ظـــهر هذا النوع من التضخم في العديد من دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل أين تراوحت معدلاته ما بين 50% إلى 700% خلال عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي[2].

3- التضخم الجامح:

يعتبر اشد أنواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد الوطني، فيه تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف، تكون نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار مكونة من أكثر من ثلاث خانات، فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة مما يدفع السلطات إلى التخفيض من قيمتها أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة[3].

التضخم الجامح نادر الحدوث وهـــو علامة مـــن علامات عدم مقدرة الدولـــة على ضبط الأمور يسمى أيضا التضخم المفرط وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معهـــا سرعة في تداول النقود في السوق؛ أصاب هذا النوع من التضخم ألمانيا في أوائـــل العشرينات من القـــرن الماضي إذ ارتفع مؤشـــر السعـــر من 01 % إلى 10.000.000.000% خلال الفترة 1922-1923[4].

---

[1]- سعيد كامل عودة، **اثر التضخم على نظم وصناديق الضمان الاجتماعي**، التضخم الاقتصادي وأثره على نظم الضمان الاجتماعي، منظمة العمل العربية، 2008، ص: 31.

[2]- بول.ا.سام ويلسون، وليام.د.نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص: 611.

[3]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

[4]- بول.ا.ساموبلسون، وليام.د.نوردهاوس، مرجع سبق ذكره، ص: 612.

الفرع الثالث: تصنيف التضخم باعتبار توقع حدوثه

يصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى: التضخم المتوقع، التضخم غير المتوقع .

1- التضخم المتوقع:

هو تغير في المستوى العام للأسعار بنسبة لا تزيد على ما كان متوقعاً علـــى نطاق واسع، وبيان ذلك أن المؤسسات الاقتصادية في الدول تسعى من خلال معطيات الوضع الاقتصادي الحالي إلى التنبؤ بنسب التضخم في المستقبل، ولهذه التوقعات دور مهم في معالجة التضخم والإصلاح الاقتصادي والتقليل من الأضرار الناتجة عنه؛ فإذا وافقت نسبة التضخم ما كان متوقعاً أو كانت دونه فإنه يصنف ضمن التضخم المتوقع، وهـــذا في الواقع قليل لأن التضخم يأتي في الغالب بغتة ولا يمكن التنبؤ به بدقة.

2- التضخم غير المتوقع :

هو الزيادة في المستوى العام للأسعار زيادة مفاجئة أعلى من النسبة المتوقعة عند أكثر الناس، وغالب ما يحدث من حالات التضخم يندرج تحت هذا النوع، وذلك لأن التنبؤ بذلك أمر في غاية الصعوبة لكثرة العوامل المؤثرة في معدل التضخم ونسبته، ولصعوبة التحكم بها والسيطرة عليها؛ ويتبين ذلك بمعرفة أن توقع نسبة التضخـــم إما أن تكـــون بناءا على الوضع الاقتصادي الماضـــي أو بالنظـــر إلى المستقبل، وفي كلا الأمرين إشكال.

أما توقع نسبة التضخم بالنظر إلى الماضي فمعلـــوم أن المعطيـــات والعوامل التـــي في الماضي قد لا تدوم فيختلف الأمر ويتبدل الحال.

وأما النظر إلى المستقبل فهو ضرب من التخمين الذي لا يبنى على مقدمات صحيحة لكونها قد تتغير أو يطرأ ما لم يكن في الحسبان، ولهذا يفضل كثير من الاقتصاديين قصر التوقعات على فترات غير

طويلة تجنباً للخطأ[1].

الفرع الرابع: تصنيف التضخم باعتبار أسبابه

يصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى: التضخم الناشئ عن جذب الطلب (التضخم الناتج عن زيادة الطلب)، التضخم الناشئ عن دفع التكاليف، التضخم المستورد.

1- التضخم الناشئ عن جذب الطلب:

يعبر هذا النوع من التضخم عن الارتفاع الحلزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي هذا النوع من التضخم ينشا بسبب زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد، دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على هذه الدخول، مما يترتب عليه ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض المعروض من السلع والخدمات.

بالإمكان النظر إلى هذا التضخم بأنه ينشـــا عند وجود تشغيل كامل للموارد الاقتصادية في المجتمع مع عدم إمكانية زيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات.

في الدول النامية يؤدي قيام الدولـــة بزيادة الإنفـــاق على المشروعات المختلفة للتنـــمية إلى خلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج، في هذه الحالة تمثل القوة الشرائية فائضا في الطلب يؤدي إلى حدوث هذا النوع من التضخم[2].

2- التضخم الناشئ عن التكاليف (التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف أو نقص العرض الكلي):

ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون سبب ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف بشكل عام، وارتفاع الأجور بصفة خاصة؛ المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات وعوامل الإنتاج بنسبة اكبر من الإنتاج الحدي لهذه العوامـــل مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أو بعبارة أخرى

---

[1]- خالد بن عبد الله المصلح، **التضخم النقدي في الفقه الإسلامي**، www.almosleh.com/almosleh/cat_index_18، اطلع عليه بتاريخ: جويلية 2009، ص: 69.

[2]- جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 127 .

عندما تكون التكلفة الحدية اكبر من الإيراد الحـــدي لإنتاجية عوامل الإنتاج، ونتيجة لثبات العـــرض من الكمية المنتجة فان المنتج يقوم برفع السعر بدرجة كبيرة .

لكن ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف وهذا إذا كانت الزيادة في الأجور يقابلها زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل، كما انه ليس من الضروري أيضا أن يكون ارتفاع الأجور ناشئا عن فائض الطلب على العمالة في الاقتصاد، إذ يحتمل أن يكون نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية .

بهذا نجد أن هذا النوع من التضخم يتولد من جانب البائعين ويتلخص جوهره في ارتفاع نفقة الإنتاج التي تدفع الأسعار إلى الأعلى، وبذلك يتركز هذا النوع في جانب العرض حيث أن تكلفة الإنتاج تعمل على نقص العرض الكلي مما يحدث ضغوطا تضخمية تعمل على اتجـــاه المستوى العـــام للأسعار إلى أعلى[1].

3- التضخم المستورد:

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد، عندما تكون الدولة المصدرة تعاني أصلاً من التضخـــم فإن هذا التضخم ينتقـــل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة[2].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يرجع القلق الشديد من التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عنه والممكن إيجازها في الأتي:

---

[1]- جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 129 .

[2]- عمار عبد الجبار موسى، **التضخم في الاقتصاد العراقي لعام 2006** -دراسة تحليلية-، iier.org/i/files/docs/7.doc، اطلع عليه بتاريخ جويلية 2009، ص: 03.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

1- إعادة توزيع الدخل الوطني: من خلال التضخم تحدث عملية إعادة توزيع المداخيل بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وفق ما يلي:

يلحق التضخم الضرر بكل من أصحاب المداخيل المحدودة والدائنين .

* **أصحاب الدخول المحدودة:** تشتمل هذه الفئة على الأجراء والأفـراد الذين يحصلون على دخولهم من الإعانات الاجتماعية والمعاشات، فبالنظر إلى الثبات النسبي الذي تتمتع به دخول هذه الفئة فان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة.

* **الدائنين:** يلحق التضخم الضرر بالدائنين حيث أنهم يقومـون باسترداد ديـونهـم بقيمة حقيقية اقل من تلك القيمة النقدية التي كانوا قد دفعـوها للمدينين لتلبية حاجاتهم من خلال النقود التي كانوا قد اقترضوها[1].

كما للتضخم آثارا ايجابية على كل من أصحاب المشروعات والمدينين .

* **أصحاب المشروعات:** أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادات الإيرادات النقدية الإجمالية، ولان النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فان الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة اكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات[2].

* **المدينين**[3]: يعمل التضخم على مساعدة المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم ذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية للدين، لكن بقوة شرائية اقل مما كانت عليه في الفترة التي قاموا فيها بالاقتراض.

---

[1]- جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 132 .

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

[3]- جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

كما ينجر عن التضخم أيضا إعادة توزيع الدخل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فالحكـومة هي في الآن نفسه من اكبر المدينين ومن أهم المستفيدين من عملية التضخم لأنها تتمكن من الحصول على أرباح تتأتى أساسا من ضريبة التضخم التي تستعمل أساسا لتمويل عجز الميزانية[1].

2- إعادة توزيع الثروة:

يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الثروة بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية فالمدخرون لأصول مالية كالودائع الطويلة الأجل في المصارف غالبا ما يتعرضون لخسائر كبيرة عندما تتعرض القيمة الحقيقية لمدخراتهم للتآكل سنة بعد الأخرى مع ارتفاع الأسعار أما من يجسد مدخراته في أشكال عينية كالأراضي والمعادن النفيسة فهو المنتفع من ارتفاع الأسعار[2].

3- اختلال النشاط الاقتصادي:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الكمالية التي يطلبها أصحاب الدخول العالية، كذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجـارة الاستيراد والمضاربة التجارية[3].

4- ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات من خلال إحداث العجز فيـه وذلك لزيادة الطلـب على الاستيراد نتيجة انخفاض الأسعار العالمية مقارنة بالأسعار المحلية وانخفـاض حجـم الصادرات بسبـب ارتفاع تكاليف إنتاج سلـع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية.

---

[1]- عبد الفتاح عموص واخرون، **اثر التضخم المستورد على مستوى الأسعار في الأقطار العربية ذات العجز المالي**، التضخم في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص:144.

[2]- فلاح خلف الربيعي، **تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي**، التضخم ودور السياسة المالية والاقتصادية، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية، العدد الثالث، أكتوبر 2006، iier.org/i/files/docs/Papers_and_Presentations.doc، اطلع عليه بتاريخ جويلية 2009، ص: 32 .

[3]- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2006 ، ص-ص: 163_164.

5- نقص الادخار:

يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فاتجاه قيمة النقود إلى التدهور المستمر يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة ومن ثم ارتفاع التفضيل السلعي على التفضيل النقدي فيزيد ميل الأفراد إلى الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار، كما يـزيد ميلهم إلى تحويل أرصدتهم إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة والى شراء سلع معمرة وعقارات.

6- اختلال التخطيط:

ينجر عن التضخم اختلال في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف المشروعات بصفة نهائية، هذه الأخيرة التي ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها ومحصلة هذا أن يصبح التخطيط الوطني أمرا غير ميسور[1].

كما ينجر عن التضخم صعوبة التخطيط المالي للأفراد؛ يعتبر تقسيم الدخل بين استهلاك اليومي والادخار للاستهلاك المستقبلي احد أهم القرارات المالية التي يتخذها الأفراد، فعلى اعتبار أن أي وحدة نقدية مدخرة اليوم ومستثمرة بمعدل فائدة اسمي ثابت كون قيمتها الحقيقية المحددة لمستوى المعيشة المستقبلي تابعة لمستوى الأسعار الـذي يكون في المستقبـل، فان من الصعب جـدا اختيار الحصة من الدخل التي يجب أن تدخر[2].

7- أسعار الفائدة :

إن التضخم يسبب الخسارة لأصحاب الديون أو المقرضين ولتفادي هذه الخسارة ولتشجيعهم على تقديم أموالهم لمن هم بحاجة لرؤوس الأموال أو للمؤسسات المالية، يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة بالاعتبار معدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم وذلك من خلال إضافة

---

[1]- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، مجدلاوي، عمان، الأردن ، 1999، ص: 203.

[2]-Gregory N-MANKIW, **Macro économie**, traduction de la 5eme édition américaine par jean HOUARD, 3eme édition, deboeck, 2003, p :118 .

ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي وهذا ما يحصل عليه المقرض بعد توقعات معدل التضخم، ويمكن أن يحسب معدل الفائدة الحقيقي حسب معادلة فيشر (Irving Fisher) كما يلي[1] :

$$r = i - f$$

r : معدل الفائدة الحقيقي.

i : معدل الفائدة الكلي.

f : معدل التضخم.

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

الأثر الاجتماعي الذي لا يمكن إغفاله هو أن الغلاء المستمر يؤدي إلى تفشي الرشوة والتكسب غير المشروع وما إلـــى ذلك من معاملات فاسدة، حيث يلجـــأ الناس إلى هذه الأمور كخط دفاع لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية ومن ثم في مستوى معيشتهم، ولهذا فغالبا ما تكون البلاد المصابة بالتضخم هي أكثر البلاد تعرضا للفساد.

كما يساهم التضخم في وضع تقييم جديد للثروة وبالتالي ترتيب جديد للمكافحة الاجتماعية –الحماية الاجتماعية–، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات الاجتماعية التي تملك أصولا مادية وحقيقية بينما تتدهور وقتها قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مالا ونقدا، يرتبط بهذه النقطة ظهور فئات وشرائح اجتماعية تفرض ثقافتها وأخلاقها على المجتمع، هـــذه الفئـــة التي غالبا ما تتبـــنى مواقف سياسية اقل ما توصف بها أنها تمثل انقلابا على مواقف الفئات التي سبقتها[2].

يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة

---

[1]– عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2003، ص:118 .

[2]– محمد الرميحي، **الاثار الاجتماعية للتضخم ملاحظات اساسية**، التضخم في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص-ص: 227-228.

تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

اجتياح الموجات التضخمية وارتفاع الأسعار وعدم مواكبة الأجور والمرتبات هذا الارتفاع، يدفع أصحاب هذه الأخيرة وخريجي الجامعات إلى الهجرة خارج البلاد أين تتوفر لهم إمكانية الحصـــول على مرتبات مرتفعة حقيقية مقارنة بما كانوا يحصلون عليه في بلدهم، بالتالي تفكك الأسر وانحلال الروابط العائلية[2].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

المطلب الأول: النظريات التقليدية

الفرع الأول: النظرية الكمية للنقود

تقوم هذه النظرية على فرضين أساسيين هما[3]:

1- ثبات سرعة دوران النقود، أي أن الطلب على النقود هو طلب مشتق فالنقود تطلب فقط للقيام بوظيفتها كوسيط للتبادل وليس كمستودع للقيمة، هكذا تستبعد أي رغبة لأفراد المجتمع في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة أو ادخار.

2- التوظف الكامل، إذ تفترض هذه النظرية أن الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى تشغيل كامل وحجم معاملات ثابت، في هذه الحالة زيادة كمية النقود وزيادة الإنفاق على المعاملات (الثابتة) سوف يؤدي مباشرة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة .

ومن مرتكزات هذه النظرية قانون ساي في الأسواق لصاحبه جون باتيست ساي (John Baptist SAY) الذي يرى بان النقود ليست إلا غطاءا لحقيقة المبادلات تستعمل للحصول على سلعة أخرى

---

[1]- عقيل حاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

[2]- بوسالم رفيقة، **التضخم النقدي في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 1988-2002**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005، ص: 201 .

[3]- سهير السيد، **المدخل في النظرية الاقتصادية المفهوم والتطبيق**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003، ص: 316.

ليصوغ بذلك قانون المنافذ (la loi des débouchés) الذي يعني أن كل منتج هو منفذ لمنتج آخـــر أي أن النقود ما هي إلا سلعة تبادل بسلعة أخرى، بمعنى أن للنقود دور حيادي أي أن التغير الذي يحدث في كمية النقود ليس له أي تأثير على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالناتج الكلي والعمالة .

وقد اعتبرت هذه النظرية أن القوة الشرائية للنقود تعتمد على العلاقة بين كمية النقود وكمية السلع والخدمات التي تشترى بها لتبين العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار فيما يطلق عليه بمعادلة التبادل:

$$M = PT$$

M : كمية النقد المتداول؛

P : المستوى العام للأسعار؛

T : حجم المعاملات.

ولما كانت النقود تتداول خلال الفترة أكثر من مرة وهو ما يطلق عليه سرعة تداول النقود ويرمز له بالرمز (V) فان معادلة التبادل تصبح كما يلي:

$$MV = PT$$

وبجانب النقود القانونية ظهرت النقود المصرفية ولكل منهما سرعة دوران خاصة فبالرمز للنقود المصرفية بالرمز(**M'**) ولسرعة دورانها بالرمز (**V'**) فتكون صورة المعادلة كما وصفها فيشر كالأتي:

$$MV + M'V' = PT$$

أوضح فيشر أن هذه المعادلة تنطوي على بيان أن مستوى الأسعار يتغير تبعا لتغير كمية النقود وسرعة تداولها، هذه الأخيرة التي تتأثر بكل من العادات المصرفية والاقتصاد في الإنفاق وكثافة السكان، كما أكد أن دور كمية النقود في تحديد مستوى الأسعار لا يعني أن الاعتبارات الأخرى لا تؤثر وإنما يعني أن تأثير كمية النقود هو التأثيـــر الأساسي بعـــد انتهاء الظروف المؤقتـــة ما يعني

أن نظرية فيشر بشان كمية النقود تنطبق فقط على اعتبارات الأجل الطويل مع ثبات كل من سرعة التداول وحجم المعاملات[1].

ويمكن إعادة ترتيب المعادلة لتوضيح أن التغير في كمية النقود بنوعيه لا يمكن أن يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار في نفس الاتجاه في فترة معينة إلا إذا ظلت سرعة دوران النقود ثابتة، وهذا يعني وجود علاقة سببية بين التغير في كمية النقود كعامل مستقل والتغير في المستوى العام للأسعار كعامل تابع وتكون المعادلة بعد الترتيب كالتالي:

$$P=(MV+ M'V') /T$$

ولما كانت قيمة الوحدة النقدية أي قوتها الشرائية تقاس بمقلوب الرقم القياسي للأسعار فيمكن صياغة المعادلة السابقة على النحو التالي :

$$1/P =T / (MV+M'V')$$

نجد أن التغير في قيمة النقود يتماشى عكسيا وبنفس النسبة مع التغير في كميتها إذا ظلت سرعة دورانها وكمية المبادلات ثابتة أثناء تغير كمية النقود.

ليتم تطوير متساوية فيشر فيما بعد بواسطة الفريد مارشال "MARSHAL" ومدرسة كامبردج وصيغة المتساوية في صورة جديدة –معادلة الأرصدة النقدية– فبينما ربط فيشر بين كمية النقود والإنفاق الكلي باستخدام سرعة تداول النقود، فان أعضاء مدرسة كامبردج ربطوا بين كمية النقـــود والإنفاق الكلـــي باستخـــدام الطلب على النقود –التفضيل النقدي– وليس سرعة تداولها[2]، وفق الصيغة التالية :

$$M=KY$$

$$K=1/V$$

$$Y=PQ$$

---

[1]– حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي** –، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 29.

[2]– نفس المرجع، ص: 39.

M : كمية النقد المتداول؛

K : مقلوب سرعة دوران النقد –التفضيل النقدي–؛

Y : قيمة الناتج القومي الحقيقي؛

P : مستوى الأسعار؛

Q : الناتج القومي الحقيقي؛

أي :

$$M = KPQ$$

$$P = M/KQ$$

نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار شرط ثبات كل من الدخل والناتج الحقيقي .

عموما فان تطوير معادلة فيشر بواسطة مدرسة كامبردج لم يغير من العلاقة السببية المباشر بين كمية النقود ومستوى الأسعار حيث كليهما يفسر التضخم بزيادة كمية النقود.

واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات حول صحة ومدى واقعية الفرضين الأساسيين لها وفق الآتي :

– فيما يتعلق بمـــدى صحة وواقعية الفرض الأول، فان الانتقادات الموجهة إليه أن النقـــود لا تطلب في المجتمع فقط للقيام بالمعاملات، ومن ثم فانه ليس صحيحا افتراض ثبات عدد مرات استعمال الوحدة النقدية في كل الظروف، فهناك عوامل كثيرة في الفترة القصيرة تغير من سرعة دوران النقود بالزيادة أو النقصان في هذه الحالة، وحتى مع فرض ثبات كمية النقود فان المستوى العام للأسعار يمكن أن يزيد أو ينخفض نتيجة تغير سرعة دورانها، كما قد يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى رغبة تخلي الأفراد عن النقود وزيادة رغبتهم في الاحتفاظ بأصول أخرى تدر عائدا .

- كذلك توجه الانتقادات إلى افتراض ثبات حجم المعاملات (الإنتاج الكلي) حالة التوظف الكامل؛ هذه الحالة وجود الاقتصاد القومي في حالة التوظف الكامل وثبات حجم الإنتاج الكلي، قد لا تمثل إلا حالة استثنائية فإذا فرضنا أن الاقتصاد القومي يعمل دون مستوى التشغيل الكامل لموارده (وهي الحالة العامة) فان زيادة كمية النقود لا ينعكس كلية على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولكن تؤثر أيضا وبدرجة اكبر على الإنتاج، فقد زادت كمية النقود مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1929-1970 لأكثر من ستة (06) مرات في حين لم يرتفـــع المستوى العام للأسعـــار فيها بأكثـــر من الضعف وكذا فان الحالة التي يتم فيها إنفاق النقود في الاقتصاد القومي هي التي تحدد الصفة التضخمية للزيادة في كمية النقود، ففي فترات انخفاض العمالة والتشغيل في الاقتصاد القومي، يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الناتج عن زيادة كمية النقود إلى توسع في الإنتاج والتوظف دون أن تحدث زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار.

بالإضافة للانتقادات السابقة للعلاقة السببية التناسبية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار التي تنص عليها النظرية الكمية فانه لا يمكن اعتبار كمية النقود المسؤول الأول أو السبب الأول للاختلال التضخمي la déséquilibre inflationniste إلا إذا كان عرض النقود ذاتـــي الحركة بصفة كاملة أي مستقل تماما عن الطلب عليها، وطالما أن النقود لا تعرض لذاتها أي لا تعرض إلا إذا كان هناك طلب مسبق عليها، إذا وتبعا لوجهة النظر هذه سوف لا يكون هناك فائض عرض نقدي .

إن البنوك التجارية عندما تقوم بالتوسع في منح الائتمان وزيادة عرض النقود المصرفية مثلا، لا تقوم بذلك إلا استجابة لطلب الاقتصاد القومي، قطاع خاص مثلا يتجه نحو التوسع أو غير ذلك من دوافع الطلب على النقود؛ لذلك فان زيادة عرض النقود يجب أن لا تلقى عليه المسؤولية عن التضخم[1] .

[1]- سهير السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 318.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

تسمى نظرية كينز التضخمية بنظرية فائض القيمة، وتختلف الافتراضات الكينزية لتفسير التضخم عن الافتراضات الكلاسيكية (نظرية كمية النقود)، هذه الاختلافات الأساسية تخص فرض العمالة الكاملة والطلب على النقود.

في إطار التحليل الكينزي يتحدد المستوى التوازني للدخل الوطني الحقيقـــي بكل من الطلب الكلي والعرض الكلي حيث يتحدد ما يعرف بمستوى –الطلب الفعال–، ومع افتراض ثبات العـــرض الكلي في –الفترة القصيرة– فان التغير في الطلب الكلي الناتج عن أي تغير في مكونات الإنفاق (ليس بالضرورة زيادة كمية النقود) سوف يترتب عليه تغيرات في الإنتاج والمستوى العام للأسعار، حسب حالة التشغيل في الاقتصاد الوطني[1].

يستند تحليل كينز للتضخم على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي من ناحية وبين الطلب الكلي (المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) من ناحية أخرى، مستعينا في ذلك بفكرة المضاعف*، والمعجل**، في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد الوطني، وعلى أثر التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي على المستوى العام للأسعار، وقد فرق بين حالتين هما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل؛ حالة ما بعد وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحل التوظف الكامل .

1- حالة ما قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل:

وفقا لافتراض عمل الاقتصاد الوطني دون مستوى التشغيل الكامل ووجود موارد إنتاجية عاطلة لم تستغل بعد، سوف تؤدي زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) نتيجة زيادة احد مكونات الإنفاق أو حتى

---

[1]. – سهير السيد، مرجع سبق ذكره ، ص: 320 .

* المضاعف يعرف بأنه معامل عددي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي، والتي تنتج عن الزيادة الأصلية في الإنفاق عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي.

** المعجل يعرف بأنه معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي.

زيادة كمية النقود إلى زيادة اكبر في الإنتاج، وكذا زيادة لا يعتد بها في الأسعار. يتمخض عن زيادة الطلب الكلي زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة وبالتالي زيادة الإنتاج"[1]، هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يحدث في الاقتصاد بسبب جمود الجهاز الإنتاجي وحالات الجمـود المختلفة في أسواقـه المختلفة مما يقلـل من الاستجابة الكاملة للأسعار أو الاستجابة التي تجعل هذه الزيادة تتحقـق كلها في شكل زيادة في الإنتاج.

غير انه مع زيادة الإنفاق يقترب الاقتصاد الوطني من التشغيل الكامل حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، وتبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وهو ما يسمى "التضخم الجزئي"، يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها، ضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين[2]، وبالتالي لا يمكن في هذه الحالة القول بان هذا التضخم تسببت أصلا فيه زيادة كمية النقود أو أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

2- حالة ما بعد وصول الاقتصاد القومي إلى مرحل التوظف الكامل :

حالة استثنائية يفترض فيها أن الاقتصاد الوطني قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل، تؤدي زيادة الطلب الكلـي نتيجـة لزيادة الإنفاق الكلي إلى فائـض في الطلب ينعكس كلية على شكـل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، في هذه الحالة فقط تتفق النظرية الكينزية في تفسير التضخم مع النقديين (النظرية الكمية)، وفي هذه الحالة تتحقق الفروض الكلاسيكية الخاصة بحالة التوظف الكامل، المنطقة (c d) على منحنى العـرض الكلـي في الشكل التالي[3]:

---

[1]- رمزي زكي، **التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة**، التضخم في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، بيروت، لبنان، 1986، ص: 14.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

[3]- سهير السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 321 .

الشكل رقم(1-1): تفسير التضخم لنظريات فائض الطلب.

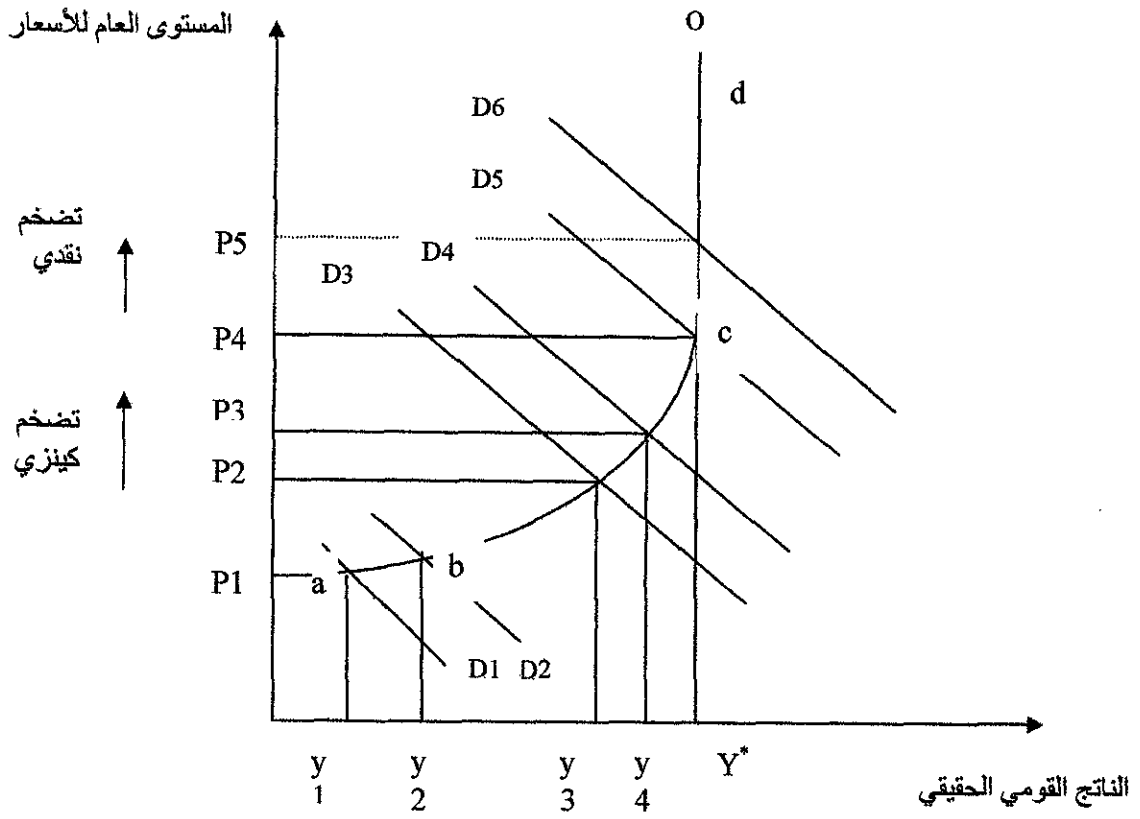

المصدر: سهير السيد، **المدخل في النظرية الاقتصادية المفهوم والتطبيق**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص:321.

كما هو واضح من الشكل السابق، نجد أن زيادة الإنفاق الكلي وما يترتـــب عليه من انتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من D1 إلى D2 في المنطقة (ab) على منحنى العرض الكلي (عرض لا نهائي المرونة)، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الحقيقي من y1 إلى y2 دون أن تحـــدث زيادة في المستوى العام للأسعار.

عندما يعمل الاقتصاد القومي في المرحلة (b c) على منحنى العرض الكلي، سوف تؤدي زيادة الإنفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي إلى زيادة في كل من الإنتاج والمستوى العام للأسعار ويختلف التأثير النسبي لهذه الزيادة على كل من الإنتاج والأسعار تبعا لمدى الاقتراب من حالة العمالة الكاملة، ففي البداية يكون الأثر الأكبر لهذه الزيادة في شكل زيادة في الإنتاج وعندما يقترب الاقتصاد من حالة التوظف الكامل يزيد الأثر على ارتفاع الأسعار ويقل بالنسبة للإنتاج (جهاز الإنتاج يصبح اقل مرونة) ويصبح منحنى العرض الكلي اقل مرونة، نلاحظ انه في كل مرة يزيد الطلب الكلي ينتقل هذا المنحنى إلى أعلى جهة اليمين.

أما في المرحلة الأخيرة، الممثلة بالجزء (cd) على منحنى العرض الكلي حيث يصبح المنحنى عموديا على المحـــور الأفـــقي (حالة التوظف الكامل) فـــان أي زيـــادة في الطلب الكلي سوف تنعكس بأكملها على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار ويقف توسع الإنتاج (مستوى إنتاج التوازن أو العمالة الكاملة)، في هذه الحالة وعلى فرض ثبات سرعة دوران النقود، فان زيادة العرض الكلي للنقود بنسبة معينة سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

الفرع الأول: النظرية النقدية الحديثة

مع تعاظم الأزمة الاقتصادية وديمومتها، ومع نشوء الورطة التي وقعت فيها الكينزية، كان الجو قد تهيأ لرواج المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو، التي اعتمـــدت على نظرية كمية النقود الكلاسيكية مع إعطائها بعض التفسيرات والتطويرات الجديدة.

أعادت مدرسة شيكاغـــو بزعامة ميلتون فريدمان "**M.FRIEDMAN**" النظرية الكمية إلـــى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقـــع لا يرجـــع فقـــط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات

وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة وهو ما يناقض منحنى فيلبس الذي يظهر وجود علاقة عكسية بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى انه إذا ساد اقتصاد ما ارتفاع معدل التوظيف أي انخفاض معدل البطالة فانه يكون مصحوبا بارتفاع معدل التضخم، وعلى الرغم من الرواج الذي شهده منحنى فيلبس في الستينات من القرن الماضي إلا أن تطور الأسعار والأجور وارتفاع معدلات البطالة في الدول الرأسمالية عملت على تدهور الأفكار التي تضمنها منحنـــى فيلبس، حيث شهـــدت اقتصاديات الدول الغربية ارتفاعـــا في مستويات الأسعار وفي نفس الوقت ارتفاع معدلات البطالة وهو الأمر الذي يتناقض مع أفكار فيلبس التي نشرها عام 1958، ونتيجة لذلك التدهور الذي لحق بالأفكار الكينزية فان الأفكار التي جاءت بها مدرسة شيكاغو والتي أوضحت عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كل من البطالـــة والتضخم، وذلك على اعتبار أن التضخم مشكلة نقدية بحتة ناجمة عن الإفراط في عرض النقود ولا ترتبط بظاهرة جموح الأجور أو نحوها.

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى التضخم على انه ظاهرة نقدية بحتة وان مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة اكبـــر من نمو الإنتاج وترفـــض دور الأجـــور والإنفـــاق في الأسعار؛ تقوم نظرية فريدمان على مبدأين[1]:

1- المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج أي نسبة الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود وليس مجرد تطور كمية النقود.

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود والتفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية (المعبر عنه بمقلوب سرعة دوران النقود) التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية .

تعتبر النقطة الثانية أهم ما يميز النظرية الحديثة في كمية النقود كما قدمها فريدمان على اعتبار سرعة

[1]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 146 .

تداول النقود (الطلب على النقود) دالة لعدد من المتغيرات النقدية التي يمكن التنبؤ بها، بخلاف النظرية القديمة في كمية النقود التي تعتبر سرعة التداول ثابتة ومجرد رقم يمكن التنبؤ به وليست علاقة بين العديد من المتغيرات الهامة كما أوضح فريدمان .

لم يحاول فريدمان دراسة الدوافع التي تدفع الناس إلى الاحتفاظ بالنقود بل عنى بدراسة كيفية تحديد القدر المناسب من النقود اللازمة للتشغيل والتداول أي انه اعتبر الاحتفاظ بالنقود حقيقة قائمة لا داعي لدراسة الدوافع إليها؛ تعتبر النقود عند فريدمان إحدى الصور العديدة للاحتفاظ بالثروة إذ توجد صور أخرى للاحتفاظ بالثروة مثل السلع المعمرة والأوراق المالية، ذلك بالإضافة إلى التسليم برغبة الأفراد الذين يفضلون مختلف وسائل الاحتفاظ بالثروة في الحفاظ على حيازة قدر معين من النقود ومن ثم يصبح من الضروري دراسة كيفية تحديد ذلك القدر من النقود الذي يرغب الأفراد في حيازته، بمعنى آخر دراسة محددات الطلب على النقود .

قد أمكن لفريدمان حصر هذه المحددات أو العوامل التي يتوقف عليها تحديـــد الطلب على أية سلعـــة أو خدمة وهي الدخل، الأسعار، الأذواق، التوقعات، سعر الفائدة،عوائد الصور الأخرى من وسائل الاحتفاظ بالثروة، نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية، ويقصد بالثروة البشرية العمالة الماهرة، الكفاءات الإدارية والإنتاجية، أما الثروة غير البشرية فهي الأنواع الأخرى من الثروة كالأسهم والسندات والسلع وغيرها[1].

يمكن صياغة العلاقة بين كمية النقود وتلك العوامل التي تؤثر في تحديد الطلب على النقود كما يلي:

$$DM=f\ [P, Rs, Rb, 1/P\ (dp/dt), W, U, H]$$

W: الثروة الكلية؛

U: الأذواق والتفضيلات؛

P: المستوى العام للأسعار؛

[1] – حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

1/P : مقلوب المستوى العام للأسعار؛

dp/dt: معدل التغير في الأسعار في الفترة؛

Rb: عائدات السندات؛

Rs: عائدات الأسهم؛

H: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

بذلك وحسب فريدمان فان الطلب على النقود يعد نتيجة لعملية حساب لتوزيع الثروة الاسمية وفقا للمستوى العام للأسعار ووفقا للعوائد التي يتم الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية والموارد البشرية، وكدالة لتفضيلات العناصر الاقتصادية وأذواقهم؛ ويمكن التعبير عن الدالة السابقة أيضا في صورة حقيقية على النحو التالي:

$$M/P = f\,[Rb,Rs,1/P(dp/dt),Yp,H,U]$$

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية يعد دالة في الثروة الحقيقية.

وبغض النظر عن محددات دالة الطلب على النقود، فان النتيجة التي توصل إليها فريدمان وأيـــده فيها أنصاره تتمثل في أن هذا الطلب كما تعكسه نسبة الرصيد النقدي إلى الدخل لا يلعب دورا هاما بالقياس إلى الدور الذي يلعبه التغير في عرض النقود وبناءا عليه فانه في حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها لعرض النقود، فان الأفراد يلجؤون إلى التخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق الزيادة في الإنفاق وهو الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ من هنا فان الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويله بوسائل نقدية، هذه الوسائل النقدية هي تحت إرادة وسلطة البنك المركزي باعتباره الرقيب والسلطة العليا للشؤون النقدية، ولهذا ينتهي النقديون إلى القول بان مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي يتطلبان أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجـــم الإنتاج وعدد السكـــان وعلى النحـــو الذي يتناسب مع رغبة الأفراد

في الاحتفاظ بتلك النسبة في شكـــل نقـــدي من دخولهم حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع[1].

في نظرة تقييميه إجمالية للنظرية الكمية في ثوبها الجديـــد، يظهر بان تحليل فريدمان يمثل خليطـــا من أفكار كينز في تحليله للطلب على النقود في النظرية العامة وتحليل "هيكس HICKS" في مقالته الشهيرة عام 1935 المعنونة ب"اقتراح من اجل تبسيط نظرية النقود"، حيث أشار إلى أن هناك ثلاث مجموعات من العوامل يتوقف عليها الطلب على النقود وهي التفضيلات الفردية للاحتفاظ بالنقود بالمقارنة مع الأشياء الأخرى، الثروة، التوقعات بشان مستقبل الأسعار والمخاطر.

كما يمكن القول أيضا أن هذه النظرية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية أكثـــر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار، إنها تأخذ في اعتبارها تأثير كل من التغير في الناتـــج أو الدخل الوطني الحقيقي والتغير في الطلب على النقـــود على المستوى العام للأسعار، بالإضافـــة إلى الدراسة المتعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود؛ وكمفسر للقوى التضخميـــة في البلاد المتخلفة فهي مع القيود التـــي تـــرد على مدى صلاحيتها تعد أكثر واقعية في تفسير هذه القوى مقارنة مع النظرية الكمية التقليدية، وأيضا أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.

الفرع الثاني: نظرية مدرسة اقتصاديات جانب العرض

راجت أفكار هذه المدرسة بشكل خاص في أواخر السبعينات حينما استطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس 'ريغان' بالولايات المتحدة الأمريكية إبان حملته الانتخابيـــة سنة 1979، كما أن شهرة هذه المدرسة قد تحققت من خلال نقدهم الشديد لكينز وهذا ما يتضح من عنوان هذه المدرسة (اقتصاديات جانب العرض)، ذلك أن الكينزية قد قامت على تحليل الطلب الكلي الفعال وأعطت له أهمية قصوى في تحليل شروط التـــوازن العام، وتفسير حالات التضخـــم والانكمـــاش وفي تجنب الأزمات الاقتصادية من خلال التأثير فيه عن طريق تدخل الدولة مما جعل البعض يصفون

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

الكينزية بأنها نظرية في اقتصاديات الطلب الكلي.

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض بقانون ساي في الأسواق، كما يعتقدون بان عناصر الاضطراب التي تنشأ بين العرض الكلي والطلب الكلي إنما تنشأ من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييـــد حريـــة الأشخاص و المشروعات.

فيما يتعلق بنظرتهم للتضخم، فان أنصار هذا الاتجاه يتفقون مع النقديين فيما ذهبوا إليه من أن التضخم ما هو إلا إفراط في عرض النقود بصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد جورج جيلدر "George JULDER" وهو احد الأعلام المبرزين في هذه المدرسة على أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الإنتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود، كما يشيرون إلى إمكانية اعتبار الضرائب المرتفعة سببا من أسباب التضخم، فالضرائب في رأيهم عبارة عن تكاليف، وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح ويهبط الإنتاج لكن الطلب يستمر فترتفع الأسعار[1].

رغم وجود نقاط مشتركة بين أنصار نظرية اقتصاديات جانب العرض و النقديين كتأييدهم للحرية الفردية، ونظام المشروعات الخاصة ورفضهم لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا أنهم وكأصحاب نظرية فرعية جديدة لديهم أفكارهم الخاصة بهم، فبينما يعطي النقديون أهمية للسياسة النقدية الانكماشية في مكافحة التضخم، فان أنصار نظرية اقتصاديات جانب العرض يعطون للسياسة الميزانية خاصة الضريبية أهمية في مكافحة التضخم، من خلال تأثيرها على حوافز العمل والإنتاج، ويقترحون تخفيض الضرائب حتى يمكن التأثير على زيادة العرض خاصة تلك المفروضة على الاستثمارات والأرباح ذلك أن أكثر الأسباب المؤدية للتضخم خفض الضرائب على الدخل وزيادتها على الاستثمار، لكن و رغم هذا الاختلاف يبقى هذا الاتجاه فرع من فروع المدرسة الأم (النقديون) .

---

[1]- Bernard BERNIER et Yves SIMON, **Initiation à la macroéconomie**, 8e édition, DUNOD, Paris, 2001, p: 451.

الفرع الثالث: نظرية مدرسة التوقعات الرشيدة

ينتمي أنصار هذا الاتجاه إلى التيار النيوكلاسيكي الذي يركز على مقولات المنافسة الكاملة، وضرورة توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، وأهمية ذلك في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

يعتبر جون موث " **John Muth** " أول من صاغ الفرضية بشكلها المعروف وهو الذي أعطاها التسمية الحالية من خلال بحث له بعنوان :(Rational Expectations and the Theory of Price Movements) (التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر) سنة 1961، في محاولة لتفسير حركة الأسعار من خلال عملية التوقعـــات، إلا أنها لم تستخـــدم إلا بعد الأعمال التي قام بها لوكـــا "**R. Lucas**" سنة 1972، سيرجون "**T.Sargent**" سنة 1973، بارو "**R.Barro**" سنة 1977 وغيرهم حول التفسير النيوكلاسيكي للناتج والتضخم في السبعينيات[1].

وينطلق أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة من فرض بسيط ينص على أن الأعوان الاقتصاديين هم رشيدون ويبحثون على تعظيم منافعهـــم وأرباحهم[2]، فهناك أمام كل وحـــدة اقتصاديـــة كـــم معيـــن من المعلومات، وعند إجراء التوقعات التي تبنى عليها قرارات الأعوان الاقتصاديين في المستقبل فلا بد وان تستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن لكي تكون التوقعات رشيدة والقرارات حكيمة.

كما دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة السويدية التي يمثلها ليندبرج "**LINDBERG**"، "ليندال **LINDAL**"، "بنت هانسن **B.HANSAN**"، فهذه المدرسة التي تبلورت في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، كانت ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل وخطط الإنتاج كما ذهب كينز، بل وعلى خطط الإنفاق الوطني من جهة وخطط الإنتاج الوطني من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط

---

[1]- محمد إبراهيم طه السقا، **التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيد 1990-1995**، www.cba.edu.kw/elsakka/RAT2، تم الاطلاع عليه بتاريخ جويلية 2009، ص4.

[2]- Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomique**, De Boeck & larcier, Bruxells, Paris, 1999, p: 339.

الادخار وقد انتهت هذه المدرسة إلى القول بان التضخم أو الانكماش إنما ينشا نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فلو زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق فان ذلك يعني أن الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي ولهـذا تميل الأسعار نحو الارتفاع، والتضخم في هذه الحالـة يعبـر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج.

تستند مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال تفسير التضخم على نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ومن أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج في مجال النقود هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيكي إلى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية، إنها مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق ولهذا فان التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني، ويضاف إلى ما تقدم انه في ضوء افتراض حالة المنافسة الكاملة التي افترض الكلاسيك سيادتها، فانه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقا للمتغيرات الحقيقية، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار، ومن ثم لا توجد أية عناصر للجمود تسيطر على الأسواق .

وفي ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية (التي تعرضت في الفكر الاقتصادي لانتقادات عنيفة) يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة، انه لو توافرت المعلومات، والحرية الاقتصادية، ونظام المنافسة الكاملة فان الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف تأثيرها فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود، هذا شريطة وجود معرفة كاملة بخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود من طرف المشاركين في النشاط الاقتصادي قصد استخدامها لمواءمة سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار.

على الرغم من أن فرضية التوقعات الرشيدة "لجون موث" قد نظر إليها على أنها ثورة في عالم صياغة التوقعات، حيث كان لها أثرا واضحا في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية، إلا أن الفرضية لم تخلو من الانتقادات

انتقدت الفرضية على أساس أنه ليس من المعقول أن نفترض أنه عند قيام الفرد ببناء التوقعات فانه سوف يكون واعيا بحيث يستخدم كافـــة المعلومات المتاحة حول المتغير، أليست الحقيقة أن الكثيـــر من الناس يجهل الأمور الاقتصادية.

الكثير من القضايا الهامة لم تكن واضحة في إطار هذه الفرضية. ومن هذه القضايا كيفية حصول الوحدات الاقتصادية على المعلومات.

إن فرضية التوقعات الرشيدة تفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها حرية الوصول إلى كافة مصادر المعلومات الضرورية التي تمكنها من بناء توقعاتها وفقا للفرضية، ولكن كيف تتمكن الوحدات الاقتصادية من تشكيل توقعاتها إذا كانت المعلومات غير متاحة.

إن فرضية التوقعات الرشيدة تتجاهل تكلفة المعلومات. حيث تفترض أن كافة المعلومات متاح لكافة الوحدات الاقتصادية، ولذلك يطلق على الصياغة القوية للتوقعات الرشيدة " مدخل كل المعلومات "، على أن الحصول على المعلومات من الناحية الواقعية أمر مكلف للغاية.

الفرع الرابع: المدرسة المؤسسية

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات[1].

فيما يتعلق بالتضخم فان (جون كنث جالبريث J .K .Galbraith) احد مفكري هذه المدرسة يعطي أهمية خاصة لقوة الاحتكارات، وقوة النقابات العمالية كقوتين مسؤولتين في إحداث التضخم[1].

---

[1]- محمد جلال مراد، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، www.mafhoum.com/syr/articles_08 ، اطلع عليه بتاريخ جويلية 2009، ص: 20.

أما القوة الأولى فيخلص جالبريث إلى نتيجة مفادها انه نظرا للطبيعة الاحتكارية لتكون الأسعار، فان القوى التي كانت تعمل في الماضي وتعزز اتجاهات الأسعار نحو الهبوط كما كان الحال في نظام المنافسة الكاملة قد تعطل مفعولها، فالأسعار في ظل توافـــر هذه القوة من الممكن أن ترتفع بالرغـــم من النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل وهو الأمر الذي يستدعي انخفاضها في ظل المنافسة الكاملة .

وأما عن القوة الثانية فيرى جالبريث انه عندما ترتفع أسعار السلع وتنخفض القيمة الحقيقية للأجور فان العمال من خلال قوة النقابات العمالية يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الانخفاض لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبأ هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى، وينجم عما سبق ما يسمى (الحركة التراكمية للأجور والأسعار) أي السباق نحو رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية وزيادة الأجور من ناحية أخرى بشكل متتالي، ويبدوا هنا أن لولب الأجور والأسعار قوي المفعول شديد التأثير عندما يكون الاقتصاد في وضع التوظف الكامل .

إذن مشكلة التضخم في رأي جالبريث ليست ناجمة عن نمو مفرط في كمية النقـــود بشكل لا يتناسب مع الكمية الصحيحة التي يتطلبها وضع التوازن، بل هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي (الصناعي) وما ينشا بينها من صراعات، وهي ترجع في الأخير إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق وعلى عملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق، والى ردود الفعل التي تمارسها مؤسسات نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها.

---

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

خلاصة

تعددت التعريفـات التي تناولت ظاهرة التضخـم، إلا أنها تشيـر في مجملها إلى حدوث ارتفاعـات في مستويات الأسعار المحلية، وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخـم في الاقتصاد باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له.

يرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع؛ أما التضخم في البلدان المتقدمة فيوصف بأنه تضخم نفقة ناجم عن ارتفاع تكاليف السلع أو تقديم الخدمات نتيجة مطالبة النقابات العمالية في تلك البلدان برفع أجور العمال بغض النظر عن الزيادة في الإنتاجية بالإضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى ويؤدي اختلاف طبيعة التضخم في البلدان النامية عنه في البلدان المتقدمة إلى اختلاف وسائل علاج التضخم.

الفصل الثاني: السياسة الميزانية وتأثيرها على التضخم

مقدمة

المبحث الأول: مفهوم السياسة الميزانية وتطورها

المطلب الأول: ماهية السياسة الميزانية

المطلب الثاني: تطور السياسة الميزانية

المبحث الثاني: أدوات السياسة الميزانية

المطلب الأول: النفقة العامة

المطلب الثاني: الضريبة

المطلب الثالث: الدين العام (القرض العام)

المبحث الثالث: تأثير السياسة الميزانية على التضخم

المطلب الأول: تأثير النفقة العامة على التضخم

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على التضخم

المطلب الثالث: تأثير الدين العام على التضخم

خلاصة

مقدمة:

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك السياسة الميزانية كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني كتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة الانكماش والتضخم، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

و قد شهدت السياسة الميزانية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي و الاجتماعي لمفهوم الدولة منتقلة بذلك من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة الميزانية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات.

وعلى هذا الأساس يتناول هذا الفصل ماهية السياسة الميزانية وتطورها في المبحث الأول، أدوات السياسة الميزانية في المبحث الثاني، ويخصص المبحث الثالث للتطرق إلى تأثير السياسة الميزانية على التضخم.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الميزانية وتطورها

المطلب الأول: ماهية السياسة الميزانية

يمكن التعرف على ماهية السياسة الميزانية من خلال المفاهيم التالية:

- عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ومعنى ذلك أن السياسة الميزانية هي الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله[1].

- هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، ومن ثم تحقيق نمو مرتفع وذلك من خلال استخدامها لأوعية الميزانية "النفقات العامة، الإيرادات العامة وأرصدة الميزانية"[2].

تتلخص السياسة الميزانية في استعمال من قبل السلطات العمومية مختلف قدرات النفقات والإيرادات المرتبطة بميزانية الدولة لهدف تحصيل وانجاز الأهداف الاقتصادية التي تم تحديدها مسبقا[3].

- من خلال سياسة الميزانية نستطيع فهم التغيرات التي تتم على مستوى النفقات العامة والإيرادات الجبائية لبلوغ مختلف أهداف السياسة الاقتصادية[4].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية "التحليل الكلي والجزئي للمبادئ"**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 525.

[2]- Benoît FERRANDON, **La politique économique et ses instruments**, les notices de la documentation française, Paris, 2004, p: 31.

[3]- شوام بوشامة، **مدخل في الاقتصاد العام**، الطبعة الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2000، ص: 337 .

[4]- Joseph E.STIGLITZ et Carl E.WALSH, **Principes d'économie moderne**, 2eme édition, de bœck, Bruxelles, 2004, p : 758.

– السياسة الميزانية تستخدم النفقات العامة والإيرادات العامة بقصد التأثير في مستوى الإنفاق الوطني[1].

– هي استعمال ميزانية الدولة لتعديل النشاط الاقتصادي[2].

– هي تدخل الميزانية من خلال الإيرادات الجبائية ونفقات الميزانية ورصيد الميزانية للتأثير على الحالة الاقتصادية[3].

يمكن أن نخلص من خلال هذه التعاريف إلى مفهوم شامل للسياسة الميزانية:

السياسة الميزانية تعني إذا استخدام أوعية الميزانية "النفقات العامة، الإيرادات العامة، أرصدة الميزانية" لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي ومن ثم تحقيق نمو مرتفع .

المطلب الثاني: تطور السياسة الميزانية

لقد واكبت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات عبر العصور تطورات في فكرة الموازنة والدور الذي تقوم به في مالية الدولة، ولما كانت الموازنة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي فمن الطبيعي أن يتبع تطورا في دور الدولة تطورا مماثلا في مفهوم الموازنة ودورها في النشاط الاقتصادي وقد اختلف هذا الدور في الفكر التقليدي عنه في الفكر الحديث.

الفرع الأول: السياسة الميزانية في الفكر التقليدي

انبثقت النظرية التقليدية عن المذهب الكلاسيكي الذي من دعائمه قانون "ساي **SAY**"في الأسواق القائم على أساس أن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما، كما يعتقد هذا المبدأ بقدرة القطاع الخاص

---

[1]- Michael BURDA, Charles WYPOSZ, **Macroéconomie une perspective européenne**, traduction de la 3eme édition anglaise par jean HOUARD, 3e édition, de bœck, paris, 2003, p: 13 .

[2] - Jean. Poul PIRIOU, **Lexique de sciences économiques et sociales**, Dictionnaire CASBAH édition, Alger, 1999, p : 86.

[3]- Alain BEITONE, **Dictionnaire des sciences économiques**, 2eme édition, ARMAND COLIN éditeur, Paris, 1995, p: 252.

إذا ما توافرت له الإمكانيات اللازمة على تحقيق التوازن المستقر تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل[1] وكذا حصر وظائف الدولة في أضيق نطاق ممكن "الدولة الحارسة" وذلك نتيجة لأفكار ادم سميث، إذ يرى أن وظائف الدولة يجب أن تقتصر على الدفاع الخارجي وحفظ الأمن الداخلي والقضاء إلى جانب مسؤولية التمثيل الخارجي والقيام ببعض الأعمال الأساسية كشق الطرق لأن هذه الأعمال بحسب طبيعتها لا تحقق ربحا في مدة معقولة على نحو يغري الأفراد بها[2].

كما أن كل من[3] دافيد ريكاردو "**D.RICARDO**" و جون ستيوارت ميل "**J.SMILL**" والفريد مارشال "**A.MARSHALL**" يقولون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، وبان موارد المجتمع الإنسانية والطبيعية والفنية سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفا كاملا بصفة مستمرة إذا لم تتدخل الحكومة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق، ومن ثم فان التقليديين يحذرون من وساطة الدولة ويؤمنون وينادون بحياد السياسة الميزانية من جهة فحسب رأيهم فان تأثر القرارات الاقتصادية للأفراد والقطاع الخاص نتيجة للإنفاق الحكومي أو نتيجة لتحصيل الدولة لإيرادات عامة أيا كان نوعها يعتبر تدخل من الحكومة ويعتبر ذلك من وجهة نظر الفكر التقليدي سياسة خاطئة، فتدخل الدولة الاقتصادي اقل نفعا للمجتمع من قيام الأفراد بالنشاط الاقتصادي وقد عبر ساي عن هذه الفكرة بان أحسن نفقة هي الأقل حجما، كما اعتبر هذا الفكر الإنفاق الحكومي استهلاكي. ومبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة للدولة من جهة أخرى[4] أي تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات بميزانية الدولة سنويا مع رفض الالتجاء للقروض لتغطية النفقات في حالة عجز الميزانية وذلك لان هذا العجز المخصص للنفقات الاستهلاكية ضار بالاستثمارات الخاصة وله آثار تضخمية وأيضا رفض تكوين

[1]- حامد عبد المجيد دراز و سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 54 .

[2]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 13 .

[3]- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص: 39-40.

[4]- Corinne PASCO, **économie générale**, édition Nathan, Paris, 2004, p: 124.

احتياطي مالي لأنه يعني أن الدولة تحصل من الأفراد على مبالغ كان بإمكانهم استثمارها في مجال الإنتاج[1].

لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة الميزانية وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية الحادة والخروج باقتصاديات الدول المختلفة من هذه الأزمات الطاحنة، فقد تبين بوضوح أن التمسك بهذه السياسة لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها بل انه يلحق الضرر البالغ باقتصاديات الدول فعلى سبيل المثال فانه وفقا للسياسة الميزانية في الفكر التقليدي في أوقات الرواج تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب وتزيد إيرادات الدولة مما يدفع الحكومة تحقيقا لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الإنفاق العام مما يزيد من حدة التضخم وازدياد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية، ومن ناحية أخرى يخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي لما له من آثار اقتصادية؛ ويحدث عكس ذلك في أوقات الركود والكساد حيث تقل حصيلة الضرائب فتنقص إيرادات الدولة فتخفض من إنفاقها لتوازن الميزانية فتتفاقم في الحالتين الأزمات الاقتصادية وتزداد حدتها نتيجة للتمسك بهذه السياسة الميزانية الخاطئة .

هذا فضلا عن انه ثبت خطأ مبدأ حياد النشاط المالي للدولة حتى في أضيق حدوده التي افترضها التقليديون وهي نفقات الدفاع، فقد ثبت انه لهذه النفقات من الآثار الاقتصادية ما يعدل في هياكل الإنتاج الوطني وما يؤثر في طبقات المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة مما يدل على عدم إمكان تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة[2].

---

[1]- عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص: 45.

[2]- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"**، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص: 153-154.

الفرع الثاني : السياسة الميزانية في الفكر الكنيزي

أدى انتشار الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة وهبوط مستويات الدخول وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى الانتقادات خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز " **J.M.Keynes** " الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة[1] .

هاجم كينز في نظريته قانون ساي في الأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظف وبرهن على إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظف وأكد عجز السياسة الميزانية والنقدية التي نادى بها الكلاسيك عن تحقيق التوازن الاقتصادي والحيلولة دون حدوث الأزمات العنيفة، كما بين التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الفرد ليس دائما ذو سلوك اقتصادي رشيد كما افترض الفكر التقليدي وبالتالي لا تتساوى مصلحة المجتمع مع المجموع الجبري للمصالح الفردية، كما أن الدولة ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص[2] كما أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني لكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل وقد شارك في هذا الفكر كل من ألفين هانسن "**Alvin Hansen**"، هكس"**Hicks**" ساموبلسون" **Samuelson**" مسجريف "**Musgrave**".

صاحب ظهور هذا الفكر الجديد أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية من تقدم للصناعة وقوة النقابات العمالية وانتشار الروح الديمقراطية ومطالبة الدولة بالمزيد من الخدمات والعمل على رفع مستوى المعيشة للطبقات الدنيا، ونتيجة لهذا التطور في الفكر وما واكب ذلك من أحداث توسع نشاط الدولة وأصبح لزاما عليها القيام بخدمات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى القيام بوظائفها الأساسية ونتيجة

[1]- محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2006، ص: 176.

[2]- عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

لذلك أصبحت ميزانية الدولة إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي إنما تمثل قطاعا حيويا له أهميته الكبرى وآثاره البالغة على القطاعات التي تنطوي عليها ميزانية الدولة، كما أصبح لسياسة الميزانية دور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا التأثير في مستويات الدخل الوطني والعمالة من خلال تكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية ويكون بذلك قد قضي على مبدأ حياد السياسة الميزانية[1]، وأصبحت العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد الوطني ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي .

يوجب هذا الفكر على الحكومة حين ظهور بوادر التضخم أن تسارع إلى استخدام أدوات السياسة الميزانية لتؤثر على مكونات الطلب الكلي مما يؤدي لانخفاض منحنى الطلب الكلي إلى أسفل ليصل إلى نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي فمنحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن وهو يتكون من مجموعة متغيرات الطرف الأيسر من معادلة الدخل القومي:

الدخل القومي =الاستهلاك+الاستثمار+الإنفاق الحكومي+(الصادرات-الواردات)+التغير في المخزون.

أما في حالات ظهور الركود أو الكساد فعلى الدولة أن تسارع لاستخدام السياسة الميزانية التي تؤثر على مكونات الطلب الكلي لتؤدي إلى رفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى أي زيادة الطلب الكلي، وقد بنى علماء الاقتصاد الذين يؤيدون نظرية كينز سياستهم الميزانية على أساس المالية التعويضية "finance compensatrice" والمالية الوظيفية "finance fonctionnelle" واستخدموا كافة أدوات السياسة الميزانية للتأثير بها مباشرة على منحنى الطلب الكلي فقط صعودا وهبوطا وفقا لمتطلبات الحالة الاقتصادية أي عندما تظهر بوادر الانكماش أو التضخم[2].

---

[1]- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 41-42.

[2]- عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 156-157 .

أدت السياسة الميزانية إلى المساهمة في معالجة أزمة الكساد الكبير والتضخم الذي حدث عقب الحروب العالمية ونجحت وأدت نتائج طيبة عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، ولكن عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في هذه الدول ولم تتأتى النتائج كما هو مرجو فقد اهتمت السياسة بالعمل على زيادة حجم الطلب الكلي ليؤدي ذلك إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، ولكن ذلك أدى إلى انتشار موجات من التضخم وارتفاع الأسعار ولم تحقق التنمية الاقتصادية المعدلات المرجوة وذلك لتجاهل منحنى العرض الكلي في هذه الدول ولطبيعة اقتصادياتها وعدم مرونة جهازها الإنتاجي، كما تبين للاقتصاديين في الدول المتقدمة ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار وازدياد حجم البطالة الإجبارية، وأن ارتفاع مستوى الأسعار وظهور بوادر التضخم يقتضي تخفيض حجم الطلب الكلي للقضاء على التضخم، ولكن إنقاص الطلب الكلي مع وجود بطالة إجبارية يزيد من حجم هذه البطالة كما أن استمرار وزيادة نسبة البطالة الإجبارية في الدول المتقدمة لم يوقف من موجات التضخم[1].

الفرع الثالث: السياسة الميزانية في الفكر الحديث[2]

إن الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت بعد الأزمتين البتروليتين قد خلقت آثارا كبيرة منها ضعف معدل النمو الاقتصادي مما صعب تحمل عبا الاقتطاعات الإجبارية والركود التضخمي.

هذه الصعوبات أدت إلى ظهور مدرسة شيكاغو "المدرسة النقدية" بزعامة ميلتون فريدمان "**M.friedman**" و هايك "**HAYEK**" المنددة بالأفكار الكينزية والرافضة للوسيلة الميزانية، هذه المدرسة تعتقد بان النقود والسياسة النقدية تمثل العامل الذي يفسر التطورات التي يشهدها النظام الرأسمالي العالمي حيث يلعب التداول النقدي دورا محوريا في هذا الخصوص .

---

[1]- عوف محمود الكفراوي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 159-160 .

[2]- السيد احمد عبد الخالق، **دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الايديولوجيا ومتطلبات الواقع العملي**، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق ، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص: 5-9.

يعارض أصحاب هذه المدرسة اللجوء إلى التمويل بالعجز إذ أن الميزانية يجب أن تكون في حالة توازن وألا تلجا الدولة إلى ما يعرف ببرامج الضمان الاجتماعي والدعم وغير ذلك مما دعت إليه النظرية الكينزية

ويثبت النقديون على أرائهم التي فحواها أن الدولة عليها أن توفر الحرية المطلقة وان قوى السوق كفيلة بتحقيق الانسجام بين مختلف عناصره، دون حاجة لتدخل الدولة وحقنها الاقتصاد بجرعات تنشيطية وترك القطاع الخاص يعمل بحرية في المقابل؛ وقد هاجم فريدمان وهايك حتى النظام الاقتصادي المختلط لأنه يسمح من وجهة نظرهما للدولة بالتدخل في أداء الاقتصاد وهو ما يخنق مبدأ اليد الخفية ويصيب الاقتصاد بالشلل.

ومم جعل أفكار هايك وفريدمان وغيرهما من أنصار هذه المدرسة ذات قيمة انه تم تبنيها من قبل الكثير من السياسيين في الاقتصاديات النافذة في الولايات المتحدة وانجلترا وكذلك في ألمانيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، ونظرا أن هذه الاقتصاديات نافذة وذات تأثير على المنظمات الاقتصادية الدولية تم اعتناقها وتحويلها إلى برامج عمل في الكثير من الدول النامية؛ ويعتقد أنصار هذه المدرسة والذين يؤمنون بفضائل السوق وسحره أن السوق تعمل بكفاءة دون حاجة لتدخل خارجي وعلى الجانب الآخر صار هؤلاء يكيلون الاتهامات للحكومة على أساس أن عمل الحكومات غير ضروري في الاقتصاد حيث أن ما تقوم به الحكومة يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بـه على نحو أفضل .

1- ونظرا لان تحليل المدرسة النقدية اعتمد كثيرا على السياسة النقدية ودور النقود كركيزة للأداء الاقتصادي ظهر تيار فكري يعتمد خطوطها العريضة وان كان في تحليله يركز أكثر على السياسة الميزانية ويعرف هذا المنهج الفكري "بمدرسة العرض" ويرى أنصار هذه المدرسة أن أساس الأداء الاقتصادي الجيد هو زيادة عرض السلع والخدمات وهو ما يتطلب إزالة كل المعوقات التي تحول دون

الأداء الجيد ومن أهمها _من وجهة نظرهم _ الضرائب المرتفعة، فإزالة الضرائب أو خفضها من شأنه أن يحدث تأثيرات ايجابية على الاستثمار والإنتاج والطلب، كما يتطلب ذلك أيضا وفقا لهذه الرؤية التحرير الاقتصادي وإزالة القيود والمعوقات التي قد تقيد القطاع الخاص، ومن ثم ينادي أنصار هذه المدرسة بسياسة ميزانية اقل حجما وحكومة اقل تدخلا في الاقتصاد حيث أن الطلب الذي تحركه الحكومة لا يقدر على أن يخلص الاقتصاد من الكساد أو يحافظ على نمو مستمر فيه، ومن ثم فانه من الركائز المهمة في فكر هذه المدرسة التوسع في تحرير التجارة وحرية انتقال رأس المال لان ذلك يؤدي إلى التوسع الاقتصادي.

المبحث الثاني : أدوات السياسة الميزانية

المطلب الأول: النفقة العامة

الفرع الأول: ماهية النفقة العامة و خصائصها (عناصرها)

أولا: ماهية النفقة العامة

هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[1].

يتمثل الإنفاق العام في مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا لما يرسمه المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يضعها [2].

من الممكن تبني مفهوم للنفقة العامة قادر على استيعاب عناصرها الأساسية كما يلي:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص عام (الدولة أو احد تنظيماتها) بهدف إشباع

---

[1] – طارق الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 1999، ص: 122.

[2] – زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:16.

حاجة عامة[1] .

ثانيا: خصائص النفقة العامة

من التعريف المتبنى يتضح أن عناصر النفقة ثلاث هي: شكل النفقة، صفة القائم بالإنفاق وغرض الإنفاق.

1- شكل النفقة العامة:

يتخذ الإنفاق الحكومي في الوقت الحاضر الشكل النقدي[2] فالدولة تدفع نقودا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.

فاستخدام الدولة للنقود يتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شان الأفراد.

2- صفة القائم بالإنفاق:

تتولى الدولة عملية إنفاق النفقة العامة، ويقصد بالدولة الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية في موازنتها تقوم بإنفاقها لتقديم خدمات للمواطنين[3].

3- غرض الإنفاق:

ينبغي أن يكون الغرض من النفقة العامة إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة

---

[1]- مرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص: 319 .

[2]- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة ، عمان، الأردن ، 2008، ص: 78.

[3]- نفس المرجع، ص: 278.

العامة، بالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص.

تبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفـراد، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يتساوو كذلك في الانتفاع بالنفقة العامة[1].

الفرع الثاني: تقسيم النفقة العامة

هناك عدة تقسيمات للنفقة العامة يمكن إدراجها في الآتي :

نفقة عادية ونفقة غير عادية، نفقة حقيقية ونفقة تحويلية، نفقة جارية ونفقة استثمارية، نفقة وطنية ونفقة محلية.

أولا: نفقة عادية ونفقة غير عادية

1- نفقة عادية: هي تلك النفقة التي تتكرر بانتظام بشكل سنوي كرواتب موظفي الدولة والنفقة اللازمة لتسيير العجلة الإدارية للدولة، وكون النفقة العامة عادية لا يعني انه تتكرر كل سنة بنفس المقدار فقد يختلف مقدارها من سنة لأخرى، لكن المهم هو تكرارها السنوي والعادي لكي تصنف ضمن النفقة العادية.

2- نفقة غير عادية: هي تلك النفقة التي لا تتكرر ولا تتجدد كل سنة بل تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة وفي ظروف غير عادية مثل نفقات الحروب.

ثانيا: نفقة حقيقية ونفقة تحويلية [2]

1- نفقة حقيقية: هي نفـقة تؤثر بصفة مباشـرة على الإنتاج الوطني وتمكـن الدولة من الحصول على سلع وخدمات، فهي إذا نفقة منتجة، يندرج في نطاقها نفقة التعليم والصحة ونفقة الاستثمار .

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان ، 2006، ص: 33.

[2]- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومه، الجزائر، 2003، ص-ص: 40 -41.

2- نفقة تحويلية: هي نفقة لا تؤثر مباشرة في الإنتاج الوطني ولا تحصل الدولة مقابلها على مقابل (لا خدمات ولا سلع) وإنما تستهدف إعادة توزيع الدخل الوطني وهي ثلاثة:

أ- نفقة تحويلية مالية: هي نفقات تباشرها الدولة وهي بصدد مباشرة نشاطها المالي كفوائد الدين العام واستهلاكه.

ب- نفقة تحويلية اجتماعية: نفقات تنفقها الدولة بهدف تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية كالإعانات التي تمنح لذوي الدخل المحدود لمساعدتهم على تحمل الأعباء المعيشية، كما تشمل مؤسسات التأمين وصندوق الضمان الاجتماعي[1].

ج- نفقة تحويلية اقتصادية: تشمل الإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد أو للمشروعات الخاصة ويقصد منها تحقيق أهداف اقتصادية ومثالها الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أسعار منتجاتها عند مستوى منخفض وجعلها في متناول الجميع.

ثالثا: نفقة جارية ونفقة استثمارية

1- نفقة جارية: تعرف أيضا بالنفقة التسييرية أو الإدارية، يقصد بها تلك النفقة الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن تدر أية ثروة للاقتصاد الوطني مثل أجور الموظفين ونفقة الصيانة واقتناء لوازم الإدارة[2].

2- نفقة استثمارية[3]: هي نفقة تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال الثابت، أي التي تسعى إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء الهياكل الارتكازية للمجتمع (شق الطرق، بناء الموانئ والسدود ومحطات الكهرباء) وهي نفقة ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.

---

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن 2006، ص: 38.

[2]- أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[3]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

رابعا: نفقة وطنية ونفقة محلية[1]:

1- نفقة وطنية: تلك النفقة التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن مكان سكناهم، ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة، يتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة.

2- نفقة محلية: تلك النفقة التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (لواء، محافظة، بلدية) ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية، يتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم.

الفرع الثالث: تزايد النفقة العامة

أولا: ظاهرة تزايد النفقة العامة

قد يحدث أحيانا أن تبقى النفقة العامة ثابتة (بدون زيادة أو نقصان) أو تنخفض في بعض السنوات بسبب ظروف طارئة وغير عادية، إلا أن النفقة العامة لا تلبث أن تتابع زيادتها المستمرة بعد تلك الظروف، ولذا أصبح من الواضح ومن المتفق عليه أن نفقة الدولة في جميع بلدان العالم تزيد زيادة مستمرة على المدى البعيد[2].

قد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوربا، وعقد الاستقلال والتنمية في ستينات القرن الماضي في الدول النامية هو السبب الرئيسي لبداية بروز هذه الظاهرة، إذ أن خرق قاعدة التوازن المحاسبي للميزانية العامة أعطى الضوء الأخضر للتوسع في الإنفاق العام تحت حجة تحقيق واستهداف التوازن الاقتصادي على حساب التوازن المحاسبي للميزانية العامة، إلى أن استفحلت هذه الظاهرة وخرجت عن السيطرة

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

[2]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 318.

وأصبح منحنى الإنفاق العام يظهر تصاعدا مزمنا بشكل يفوق دائما الإيرادات العامة ليؤكد عجزا مستديما في الميزانية العامة[1].

يمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقة العامة إحداهما حقيقية والأخرى ظاهرية[2].

1- الزيادة الحقيقية: تعني زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقة العامة، إذ يتبع الزيادة في النفقة العامة زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة .

2- الزيادة الظاهرية: تعني تضخم في أرقام النفقة العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة.

ثانيا: أسباب تزايد النفقة العامة:

1- أسباب الزيادة الحقيقية في النفقة العامة:

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة سواء من ناحية الكم أو الكيف وبالتالي يزداد حجم الإنفاق العام، أو هي تلك الأسباب التي تـؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقة العامة في بلد معين إذا بقي سكانه ومساحته دون تغيير مثل التوسع في نفقة عامة لإشباع نفس الحاجة السابقة أو إشباع حاجة عامة جديدة أو كليهما معا.

تقسم الأسباب الحقيقية لازدياد النفقة العامة إلى خمسة أسباب رئيسية قسمت على خمسة مجموعات هي اقتصادية، سياسة، اجتماعية، إدارية ومالية.

أ- الأسباب الاقتصادية[3]: من أهم الأسباب الرئيسية التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد في النفقة العامة هو زيادة الدخل القومي والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة والمتمثل بإقامة المشاريع العامة وعلاج التقلبات الاقتصادية، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[2]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 322.

[3]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

في صورة تكاليف أو أعباء عامة حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، بالتالي فان هذه الموارد المتوفرة تدفع بالدولة نحو المزيد من الإنفاق على الأوجه كافة؛ وتبغي الدولة من وراء إنشاء المشروعات العامة إما الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة أو الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي في سبيل محاربة الاحتكار، ومن جانب أخر فان وجود التقلبات الاقتصادية وخصوصا حالة الركود الاقتصادي وما له من انعكاسات سلبية يفرض على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق من اجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل في إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

ب- **الأسباب الاجتماعية**[1]: مع زيادة عدد السكان وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية تزايد حجم النفقات العامة لمواجهة زيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وخدمات النقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء والأمن العام ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن اكبر واعقد من حاجات سكان الريف.

أضف إلى ذلك زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرفها من قبل كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، وقد ترتب على ذلك زيادة النفقة العامة بصفة عامة.

ج- **الأسباب السياسية**[2]: يترتب على انتشار المبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل وكفالة الكثير من حاجاتها، هذا فضلا عن أن النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية إرضاءا للناخبين والى الإكثار من تعيين الموظفين إرضاءا لأنصاره ويترتب عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقة العامة .

كذلك يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 62-63.

على الدولة من تعويضات.

من جهة أخرى فان اتساع مدى التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث، بالإضافة إلى ظهور منظمات دولية ومنظمات إقليمية متعددة قد أدى إلى زيادة الإنفاق العام على هذا المرفق الحيوي.

د- **الأسباب الإدارية:** يؤدي توسع نشاط الدولة وتعدد وظائفها نتيجة لتطور سياسة الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى إنشاء العديد من المصالح والأجهزة الحكومية للقيام بالخدمات الإدارية المطلوبة، ويتطلب ذلك زيادة في عـــدد الوظائف والموظفين في الدولة[1]، كما ويتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم وأثاث وغيرها، كذلك فان التطوير والتدريب في العمل الإداري بحاجة إلى زيادة في الإنفاق العام، أما في الدول النامية فان الإنفاق العام في هذا المجال اكبر حجما لانتشار الترهل الإداري والاختلاسات والرشاوى والذي يكون على حساب أموال الدولة[2].

ر- **الأسباب المالية[3]:** تؤدي سهولة اقتراض الدولة في العصر الحديث إلى كثرة الالتجاء للقروض العامـــة للحصول على مـــوارد للخـــزانة العامة وبالتالي السماح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية، هذا فضلا عما تستتبعه خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من زيادة في النفقة العامة؛ وتلجا الحكومات في سبيل تشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض العامة إلى وسائل متعددة كعلاوات السداد وإعفاء فوائد الدين العام من دفع الضرائب.

كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقـــه في وجـــوه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقة العامة وتبـــدوا خطورة هذا الوضع في الأوقات التي تحتم فيها السياسة الميزانية السليمة على الحكومة العمل على خفـــض نفقتها وذلك لما

---

[1]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 324.

[2]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

[3]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص:61-62.

هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

2- أسباب الزيادة الظاهرية في النفقة العامة:

هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى الزيادة الظاهرية في الرقم الحسابي للنفقة العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة، أو حتى في تحسين المستوى[1].

تتمثل هذه الأسباب في الآتي:

أ- **تدهور القيمة الحقيقية للنقود:** ويعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة، وهو ما يعرف أيضا بالقوة الشرائية للنقود[2].

قد يكون ارتفاع أرقام الميزانية راجعا إلى تدهور قيمة النقود أي تدهور القوة الشرائية للنقود، ويترتب على ذلك أن الدولة لكي تحصل على نفس القدر من السلع والخدمات عليها أن تدفع عددا من وحدات النقود اكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار .

ويترتب على انخفاض قيمة النقود أن يكون جزء من الزيادة في رقم النفقة العامة زيادة ظاهرية ،أي لا يترتب عليها أي زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المتحقق من هذه النفقة.

ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقة العامة في العصر الحديث[3].

ب- **اختلاف الفن المالي "اختلاف طرق المحاسبة العامة المستخدمة":** يؤدي اختلاف طريقة إعداد الميزانية إلى زيادة النفقة العامة زيادة ظاهـرية ويظهـر هذا في حالة إتباع مبـدأ عمومية الميزانية أو الميزانية الإجمالية بعد إتباع مبدأ الميزانية الصافية، فطبقا لمبدأ عمومية الميزانية تظهر كافة نفقة الدولة ومنها نفقة الإدارة في جانب النفقة في الميزانية دون إجراء مقاصة بين الإيرادات العامة و النفقة التي استلزمها الحصول على هذه الإيرادات من جانب الوحدات الإدارية القائمة بهذا التحصيل كنفقة

---

[1]- محمد حسين الوادي وزكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص: 132.

[2]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

[3]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 57-58.

مصلحة الضرائب مثلا، ويترتب على إتباع هذا المبدأ بعد إتباع مبدأ الميزانية الصافية الذي يقضي بخصم نفقة الجهات الإدارية القائمة بتحصيل الضرائب أن تزداد النفقة العامة عند إتباع مبدأ الميزانية الإجمالية وتعتبر هذه الزيادة بالطبع زيادة ظاهرية تسبب فيها تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في النفقة العامة.

ج- **التوسع الإقليمي والنمو السكاني:** يترتب على التوسع الإقليمي والنمو السكاني تزايد في حجم النفقة العامة، فاتساع مساحة الدولة بضم أراضي جديدة لها يعني الزيادة في النفقة العامة، لان أي مساحة جغرافية جديدة بحاجة إلى خدمات عامة إضافية[1] وتعتبر هذه الزيادة في النفقة العامة زيادة ظاهرية بالنسبة إلى سكان الدولة الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقة للنفع العام بالنسبة إليهم ولا زيادة في أعباء التكاليف العامة الملقاة على عاتقهم.

كما أن زيادة عدد السكان لا يؤدي إلى زيادة حجم النفقة العامة فقط بل يقود إلى تعديل هيكلها[2]، فالدولة عليها أن تلبي احتياجات مواطنيها من أمن وتنمية وبنية تحتية وتعليم وغيرها، فكلما زاد عدد السكان توجب تخصيص مبالغ مالية إضافية لتلائم هذه الزيادة وفيما يتعلق بالبنية الهيكلية للسكان فان تغيرها يوجب تعديل هيكل الإنفاق، فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية للأمومة و تعليم و تأهيل و صحة كما أن ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد كبار السن يعني تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي لهم ولرعايتهم صحيا و اجتماعيا، وارتفاع نسبة البطالة يعني زيادة الإنفاق على المخصصات المالية المعدة للعاطلين عن العمل[3].

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

[2]--نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[3]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 136-137.

ثالثا: آثار ظاهرة تزايد النفقة العامة

لظاهرة تزايد النفقة العامة العديد من الآثار تتلخص أهمها فيما يلي:

1- أدت الزيادة المطردة في النفقة العامة إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة لتغطية هذه الزيادة، وقد لجأت معظم الدول إلى التوسع في اصدر القروض العامة الاختيارية والإجبارية والى الإصدار النقـدي الجـديد لمواجهة هذه الزيادة وأصبحت ظاهرة عجـز الميزانية من الظواهر المعروفة في وقتنا الحاضر لا سيام في البلاد النامية، وبالإضافة إلى ذلك فقد لجأت الدول إلى الأخذ بنظام الضرائب التصاعدية مما أدى إلى ارتفاع العبا الضريبي.

2- أدت زيادة النفقة العامة من ناحية وضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى إلى زيادة الموجات التضخمية.

3- أدت ظاهرة تزايد النفقة العامة وضعف إنتاجيتها إلى التفكير في ضرورة ترشيد النفقة العامة.

رابعا: ترشيد الإنفاق العام

1- ماهية ترشيد الإنفاق العام:

يأخذ اصطلاح ترشيد الإنفاق العام معناه من اصطلاح "الرشد" بمعناه الاقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقا لما يمليه العقل؛ ويتضمن ترشيد الإنفاق العام ضبط النفقة وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتلافي النفقة غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة[1].

[1]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 399.

2- خطوات ترشيد الإنفاق العام[1]:

أ- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية والأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

ب- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمن ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن يطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع غير المباشر.

ج- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.

د- تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن انجازات مكونات البرامج.

ر- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفق ما يطرأ من تغييرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الاطلاع بها.

و- وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال على أن يتم ذلك في إطار من اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الانجاز محددة.

ه- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الانجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

ي- تطوير تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة

[1]- عمر أبو دوح محمد، **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 104.

التخطيطية على المستويين الكلي "تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص" والجزئي "تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة" وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء "الرقابة التقييمية" و"الرقابة المستندية" بما يضمن فاعلية تخصيص وكفاءة استخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع .

المطلب الثاني: الضريبة

الفرع الأول: ماهية الضريبة وخصائصها

أولا: ماهية الضريبة

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية النفقة العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة[1].

ثانيا: خصائص الضريبة[2]

1- الضريبة اقتطاع نقدي:

تفرض الضريبة وتجبى في العصور الحديثة في صورة نقدية، ذلك تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات النقدية وانتشار استخدام النقود بعد أن كانت في العصور القديمة والوسطى تفرض وتجبى عينا وذلك في شكل التزام الأفراد تسليم أشياء معينة أو جزء من المحصول، أو في شكل التزام الأفراد بتقديم عمل معين للدولة أو لمشروعاتها "السخرة" وذلك تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات العينية التي كانت سائدة وقتئذ وهي الاقتصاديات التي تقوم على نظام المبادلة.

ولا تكاد تأخذ الضرائب الصورة العينية في العصور الحديثة إلا في أحوال استثنائية كالحروب والأزمات حيث تلزم الدولة الأفراد في هذه الظروف على القيام ببعض الأعمال جبرا أو تلزمهم بالتنازل عن بعض ممتلكاتهم.

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2]- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مطبعة جامعة حلب، حلب، سوريا، ص-ص: 152-155.

2- الضريبة تفرض جبرا:

الضريبة إجبارية لان فرضها وجبايتها من المكلفين يعتبران من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة ويترتب على ذلك أن تنفرد الدولة دون اتفاق مع الممول بوضع النظام القانوني للضريبة "وعائها معدلها، المكلف بأدائها، كيفية تحصيلها"، عنصر الجبر لا ينافي أن الضريبة يستلزم تقريرها في البلاد النامية موافقة ممثلي الشعب ذلك أنها متى تقررت أصبحت إجبارية بالنسبة للأفراد لمجرد انتمائهم للمجتمع السياسي الذي تقررت فيه ويتضح عنصر الجبر من لجوء الدولة إلى التنفيذ الجبري عند امتناع الممول عن دفع الضريبة المستحقة عليه.

وعنصر الجبر هو الذي يميز الضريبة عن الأسعار العامة التي يدفعها الفرد مقابل شراء خدمات المشروعات العامة، كما انه هو الذي يميزها عن القروض العامة الاختيارية التي يكتتب فيها الأفراد بإرادتهم.

3- الضريبة تؤدى بصفة نهائية:

أي أن الممولين لا يستطيعون استرداد ما دفعوه للخزانة العامة كضرائب، وهذا العنصر هو ما يميز الضريبة عن القروض العامة أين تلتزم الدولة برد المبلغ الذي اقترضته سواء أكان القرض إجباريا أو اختياريا .

4- الضريبة بدون مقابل:

الممول يدفع الضريبة دون أن يحصل في مقابلها على نفع خاص به، فالممول يدفع الضريبة باعتباره عضوا في الجماعة السياسية "المجتمع" الذي تربطه به روابط عديدة وهو ما يفرض عليه المساهمة في ما تنفقه هذه الجماعة من نفقة عامة فيما يتعلق بالخدمات العامة، ولا شك أن دافع الضريبة يستفيد بوصفه عضوا في الجماعة من هذه الخدمات العامة ولكنه لا يحصل على نفع خاص محدد له بالذات.

فرض الضريبة وتحديد مقدارها لا يتوقف على ما يعود على الممول من نفع خاص، بل يتوقف

على مقدرة الممول التكليفية التي تفرض الضريبة على أساسها، من هـذه الناحية تختلف الضريبة عن الرسم وعن الإتاوة اللذين تقتضيهما الدولة من بعض الأشخاص مقابل نفع خاص لهم.

5- الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام[1]:

ذلك أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل إنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من اجل القيام باستخدامها في أوجه الإنفاق العام الذي يترتب على القيام بها تحقيق منافع عامة للمجتمع.

الفرع الثاني: تقسيمات الضريبة

يعـد تقسيم الضريبة إلى مباشرة وغير مباشرة أهـم تقسيمات الضريبة، فكـل الضرائب الموجودة في النظم الضريبية يمكن ردها إليها وكذا من حيث تحديد الآثار الاقتصادية التي تنجم عن فرض الضريبة فالآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب تختلف بحسب ما إذا كانت الضريبة مباشرة أو غير مباشرة.

أولا: الضريبة المباشرة

1- ماهية الضريبة المباشرة:

يقصد بالضريبة المباشرة أن تفرض الضربة مباشرة على ذات وجوه الثروة "الدخل، رأس المال" تحت يد الممول، فتفرض ضريبة الدخل بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال[2].

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 121-122.

[2]- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

2- مزايا و عيوب الضريبة المباشرة[1]:

أ- مزايا الضريبة المباشرة:

*تتميز بثبات حصيلتها نسبيا نظرا لأنها تفرض على الدخول والثروات التي تتميز باستقرارها النسبي؛

*إمكانية زيادة حصيلتها إذا احتاجت الدولة إلى أموال إضافية لمواجهة ظروف معينة ويكفي لذلك رفع سعرها؛

*أكثر ملاءمة لتحقيق العدالة ذلك أنها تفرض على الدخل أو رأس المال وهي عناصر واضحة للدلالة على مقدرة الممول التكليفية، ومن ثم إمكانية إدراج سعرها بحسب هذه المقدرة مع انه يمكن أن تراعى فيها الاعتبارات والظروف الشخصية للممول؛

*تتطلب عدد قليل من الموظفين بالإضافة إلى إنماء الوعي الضريبي لأن المكلفين يشعرون بعبأ الضريبة المباشرة وبالتالي زيادة يقظتهم للشؤون العامة ومراقبتهم لسياسة الإنفاق العام[2].

ب- عيوب الضريبة المباشرة:

*شعور المكلفين بعبئها مما يدفعهم إلى محاولة التخلص من عبئها بالتهرب منها مما يترتب عليه نقص في حصيلتها؛

*قلة مرونتها لأنه من الصعب زيادة الضريبة المباشرة بالسرعة التي تزداد بها الثروة الوطنية مما يجعل حصيلتها ثابتة لا تتغير مع تغير الحالة الاقتصادية؛

*تأخر ورود حصيلتها.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 137-140.

[2]- علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

ثانيا: الضريبة غير المباشرة

1- ماهية الضريبة غير المباشرة:

يقصد بالضريبة غير المباشرة أن تفرض الضريبة على وقائع تمثل إنفاقا أو تداولا لعناصر الثروة[1] وليس على ذات وجود هذه الثروة.

2- مزايا و عيوب الضريبة غير المباشرة[2]:

أ- مزايا الضريبة غير المباشرة:

*عدم شعور الأفراد بعبئها؛

*تتميز بالمرونة مما يجعل حصيلتها تتغير مع تغير الحالة الاقتصادية فتزداد في أوقات الرخاء والعكس في أوقات الكساد؛

*إيراد دائم لخزينة الدولة.

ب- عيوب الضريبة غير المباشرة:

*عدم تمتع حصيلتها بالثبات النسبي ذلك أنها تفرض على أفعال وتصرفات متقطعة قد يقوم بها الأفراد وقد لا يقومون بها؛

*إرتفاع نفقات تحصيلها؛

*لا تتناسب مع المقدرة التكليفية للممول وهي أكثر عبئا على الفقراء مما هي على الأغنياء[3].

الفرع الثالث: قواعد الضريبة

يقصد بالقواعد تلك الأسس التي تلتزم بها الدولة عند تنظيم الضريبة، وهي مجموعة القواعد التي تهدف إلى التوفيق بين مصلحتي الدولة "الخزينة العمومية" والممولين "الأشخاص المكلفين"، وكان أول

---

[1]- علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 137-140.

[3]- علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

من وضع هذه القواعد هو ادم سميث وهي: العدالة، اليقين، الملاءمة في التحصيل، الاقتصاد في نفقات الجباية.

أولا: قاعدة العدالة

يقصد بالعدالة أن تكون الضريبة عامة وان يوزع العبا الضريبي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته[1].

ثانيا: قاعدة اليقين

معناها أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها "وعائها وسعرها" وميعاد الوفاء بها وطريقة الدفع، ويشترط علم المكلف بالتزاماته من قبل الدولة كي يتسنى له الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف.

ثالثا: قاعدة الملاءمة في التحصيل

ويقصد بها أن تحصل الضريبة في الأوقات الأكثر ملاءمة للممول وهذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل وهو الوقت الذي يكون فيه الممول أكثر قدرة وتقبلا لعبأ الضريبة ويتأتى هذا بوجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية.

رابعا: قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية

يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان وإلا أصبح فرض الضريبة عديم الأهمية عندما تصبح التكاليف الجبائية أكثر من حصيلتها، والاقتصاد في نفقات الجباية يكون في مصلحة الطرفين الدولة والمكلف فالدولة تحصل على قدر من الإيرادات في الوقت نفسه يقتطع من أموال الأفراد اقل قدر ممكن.

---

[1] - أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

المطلب الثالث: القرض العام "الدين العام"

الفرع الأول: ماهية القرض العامة وخصائصه

أولا: ماهية القرض العام

يقصد بالقرض العام المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة "أو أي شخص معنوي عام آخر" من الغير "أي من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة أو الدولية أو من الدول الأخرى" مع التعهد بردها وبدفع فوائد عنها، وفقا لشروط عقد القرض[1].

ثانيا: خصائص القرض العام[2]

1- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها مطلق الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض للدولة الطالبة له ولها الحق في رفضه وهذا هو الأساس في القرض خاصة القرض الخارجي، أما فيما يتعلق بالقرض الداخلي فتخرج عن هذه القاعدة في بعض الأحيان وبشكل استثنائي، فبإمكان الدولة أن تفرض على مواطنيها الاكتتاب في بعض القروض خاصة وقت الحروب.

2- يدفع القرض بشكل نقدي سواء بالعملة المحلية أو بأي عملة أخرى ويورد إلى الخزينة بهذا الشكل الاستثناء في القرض أن يدفع بشكل عيني حيث يعقد القرض لتمويل مشروع معين من خلال منتجات الجهة المقرضة.

3- تتعهد الدولة بإعادة القرض إلى الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها.

4- يستند القرض إلى التشريع فتقوم الحكومة بإبرام القرض استنادا إلى إذن مسبق يصدر من قبل السلطة التشريعية.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

[2]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 104-105.

الفرع الثاني: تقسيمات القرض العام

ينقسم القرض العام إلى أقسام متعددة تختلف باختلاف المعيار الذي يؤسس التقسيم عليه فمن ناحية نطاق القرض ينقسم القرض العام إلى قرض عام داخلي وقرض عام خارجي ومن ناحية حرية الاكتتاب فيه يقسم إلى قرض عام اختياري وقرض عام إجباري ومن ناحية المدى الزمني للقرض يقسم إلى قرض عام مؤبد وقرض عام مؤقت ومن ناحية مدة القرض يقسم إلى قرض عام قصير الأجل وقرض عام متوسط وطويل الأجل .

أولا: القرض العام الداخلي والقرض العام الخارجي[1]

1- القرض العام الداخلي: يقصد به القرض الذي يتم إصداره في السوق الداخلية ويكتتب فيه بالعملة الوطنية، يتم الاكتتاب فيه من قبل المقيمين على إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين.

2- القرض العام الخارجي: يقصد به القرض الذي يتم إصداره في خارج إقليم الدولة ويكتتب فيه بالعملة الأجنبية، حيث يكتتب فيه من جانب الأشخاص المقيمين خارج إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، وتلجا الدولة إلى القروض الخارجية تحت تأثير عاملين:

أ- عدم كفاية المدخرات المحلية من اجل تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن ثم فإنها لا تستطيع إصدار قرض داخلي لقلة الأموال الموجودة في السوق الداخلية.

ب- الرغبة في علاج اختلال ميزان المدفوعات ومن ثم فان الدولة تستطيع عن طريق القرض الخارجي أن تحصل على حاجاتها من العملات الأجنبية.

يختلف القرض العام الداخلي عن القرض العام الخارجي من ثلاث نواح:

1*أن القرض العام الداخلي لا يزيد القوة الشرائية عند عقده بل يقتصر أثره على نقل هذه القوة

[1]- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 310 -311.

الشرائية من الأفراد المكتتبين في القرض إلى الدولة، أي أنه يؤدي إلى توزيع التعديل الداخلي للقوة الشرائية الكلية الموجودة في داخل البلد، أما القرض العام الخارجي فهو يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية الكلية الموجودة في البلد المقترض بمقدار قيمة القرض العام الخارجي .

2*عند الوفاء بالقرض وسداد فوائده، فان القرض العام الداخلي لا ينقص من الثروة القومية وإنما ينقل جزء منها من الدولة إلى الأفراد الذين سبق أن اكتتبوا في القرض، أما القرض العام الخارجي فان سداد أقساطه وفوائده ينقص من الثروة القومية، إذ ينتقل جزء منها من الدولة المقترضة إلى الدول الأخرى المقرضة أو الأفـراد التابعين لها الذين اكتتبـوا في القـرض فهو عبارة عن إنقاص جزء من الثروة الوطنية إلى الدول الأخرى[1].

3* يثير القرض العام الخارجي خطر تدخل الدولة الأجنبية الدائنة في الشؤون الداخلية للدول المدينة وقد يكون هذا التدخل اقتصاديا أو سياسيا أو عسكريا[2].

ثانيا: القرض العام الاختياري والقرض العام الإجباري

الأصل العام أن القرض العام يكون اختياريا إذ يكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه وفقا لظروفهم المالية وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض العام وتلك التي يحصلون عليها من فرص الاستثمار الأخرى، ومن ثم فإنهم يقررون الاكتتاب من عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة في المقام الأول فالدولة في هذا الصدد لا تستخدم سلطتها السيادية في عقد القرض[3]. غير أن الدولة قد تلجا إلى القرض الإجباري بحيث تجبر الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية على الاكتتاب في هذا القرض[4]، هذا النوع من القرض يكون داخليا فقط.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

[2]- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

[3]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

[4]- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص: 310.

ثالثا: القرض العام المؤبد والقرض العام المؤقت[1]

يقصد بالقرض العام المؤبد أو المستديم القرض الذي تلتزم فيه الدولة بدفع فوائدها دون أن تحدد تاريخا معينا لرد قيمة القرض إلى المكتتبين ومن ثم فان الدولة هي التي تحدد التاريخ الذي تقوم فيه بهذا الرد.

أما القرض العام المؤقت أو القابل للاستهلاك أو غير المؤبد فهو القرض الذي تحدد الدولة مقدما أجلا للوفاء به، وقد يكون هذا الأجل تاريخا معينا أو يكون فترة ممتدة بين تاريخين.

وإذا كان القرض المؤبد يمتاز بأنه _وهو لا يلزم الحكومة بالسداد في موعد محدد _ تترك الحرية للحكومة في اختيار الوقت المناسب للسداد، فانه يؤخذ عليه أنه يغري الحكومات المتعاقبة على عدم السداد مما يؤدي إلى تراكم الدين على الدولة وازدياد أعباء الفوائد المدفوعة عنها مما يخشى معه التأثير في الكيان المالي للدولة.

أما القرض المؤقت فيعيبه أنه يفرض على الدولة الوفاء به في المدة المنصوص عليها سواء أكانت الدولة في ظروف مالية حسنة أم في ظروف مالية سيئة، ومع ذلك فهو يمتاز بأنه يؤدي إلى تقليل مديونية الدولة مما يزيد من قدرتها على الاقتراض في المستقبل.

رابعا: القرض العام قصير الأجل والقرض العام متوسط وطويل الأجل[2]

يمكن تقسيم القرض المؤقت من حيث مدته إلى قرض قصير الأجل وقرض متوسط و طويلة الأجل.

يقصد بالقرض متوسطة وطويل الأجل ذلك القرض الذي يعقد لمدة تزيد عن السنة ويطلق عليه القرض المثبت، ولا يوجد حد فاصل ودقيق بينهما من حيث المدى الزمني لكل منهما إذ انه في الحالة العامة تتراوح مدة القرض المتوسط من سنة واحدة إلى خمس سنوات وان القرض الطويل يسدد في نهاية

[1]- محمد سعيد فرهود، مرجع سبق ذكره، ص: 312.

[2]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 222-223.

فترة طويلة نسبيا من خمس سنوات فأكثر وهي عادة ما تصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية أو لتمويل نفقات المجهود الحربي أو لتغطية بعض نفقات الدفاع الوطني.

أما القرض قصير الأجل فإنه يدفع في نهاية فترة قصيرة لا تزيد عن سنة، وهو قرض تصدره الدولة لسد عجز نقدي مؤقت خلال السنة المالية.

المبحث الثالث: تأثير السياسة الميزانية على التضخم

يتمثل التضخم في زيادة الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات سواء عند مستوى التشغيل الكامل أو في ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة الميزانية تعمل في هذه الحالة على خفض وتقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام و زيادة الضريبة مع امتصاص للقوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول عن طريق القرض العام، و هكذا يمكن وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطرا، وبالتالي أصبحت السياسة الميزانية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضريبة أو القرض العام سوف يؤدي إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي.

المطلب الأول: تأثير النفقة العامة على التضخم

يتفاوت اثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع والملاحظ بصفة عامة أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي يكون أثرها ضعيفا على الأسعار بعكس الحال في فترات الرواج الاقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي لإبداء النصح بزيادة الإنفاق في فترات الهبوط أو الكساد والدعوة إلى خفض الإنفاق في فترات الرواج والانتعاش.

يؤدي توجيه الإنفاق الحكومي لزيادة الاستثمار إلى تغييرات في هيكل الأسعار تختلف عما إذا وجه الإنفاق الحكومي لزيادة الاستهلاك؛ فالإنفاق الذي يعمل على زيادة وسائل الإنتاج كالاستثمار في تنمية القـوى الكهربائية مثلا يـؤدي إلى هبوط في أسعار الإنتاج ويرجع ذلك إلى زيادة عرض الإنتاج على الطلب القائم فيحدث التوازن عند مستوى من الأسعار اقل نسبيا من المستوى السابق، أما الإنفاق الحكومي الذي يعمل على زيادة الاستهلاك فانه يؤدي إلى رفع أسعار المنتجات نتيجة لتوسع الطلب عليها، ومن الواضح أن هذه الزيادة النسبية في أسعار بعض المنتجات قد تأخذ في الهبوط إذا ما حفز ارتفاع الأسعار بعض المنتجين على التوسع في الإنتاج.

هناك بعض المواد تنتاب أسعارها تقلبات حادة، ولا شك أن قيام الحكومة بشراء هذه الخامات في فترة زيادة الكمية المنتجة منها أي في فتـرة صعوبة تصريفها وجعلها متوفـرة عند الحاجة إليها يساعد على استقرار أسعار هذه المواد.

كما أن الحكومات تحاول توجيه إنفاقـها بطريقة تحـول دون ارتفاع الأسعار، فقد تقبل الحكومات على منح إعانات للمنتجين رغبة في إبقاء السعر ثابتا بالنسبة للمستهلكين، فهي تضمن سعرا مجزيا للمنتج بمنحه الإعانات وفي نفس الوقت تبقي على الأسعار ثابتة بالنسبة للمستهلكين[1].

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على التضخم

يعتقد كثير من الاقتصاديين والماليين وفي مقدمتهم Abda Lerner أن الضريبة يجب أن لا ينظر إليها كمجرد وسيلة مالية فحسب، بل يجب أن ينظر إليها من زاويتها الوظيفية الاقتصادية على أنها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مستوى الإنفاق النقدي الكلي ومستوى الأسعار العام[2].

تهدف زيادة الضريبة في فترة التضخم إلى أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، ويتوقف الأثر الانكماشي لزيادة العبا الضريبي على نوع الضريبة المستخدمة.

---

[1] – عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 76-77.

[2] – نفس المرجع، ص: 198.

إن استخدام الضريبة المباشرة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على التضخم أو التخفيف من حدته يمكن أن يكون فعالا من خلال الأثر الذي تحدثه الضريبة على ما يتقاضاه العاملون من أجور إجمالية، إذ ينعكس اثر فرض الضريبة على دخول الأفراد على مقدار الدخل المتاح للإنفاق الذي يميل إلى الانخفاض والذي يؤدي في هـذه الحالة إلى نقص معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من الطلب على المنتجات والخدمات[1].

إذا فزيادة الضريبة (T) يقلل من الدخل المتاح (Yd) ويجعله اقل من مستوى الدخل الكلي الفعلي (Y^*)[2]، مع الأخذ بعين الاعتبار انعدام التحويلات من طرف الدولة.

$$Y - T = Yd$$

وبإحلال هذه المتساوية في دالة الاستهلاك يصبح مستوى الاستهلاك معتمدا على الدخل المتاح وتصبح دالة الاستهلاك كالآتي:

$$C = a + cYd$$

مع:

a: الاستهلاك المستقل عن الدخل؛

C: الميل الحدي للاستهلاك.

وباعتبار T دالة في الدخل أي:

$$T = tY$$

مع t: معدل الضريبة.

تصبح دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C = a + c(Y - tY)$$

---

[1] - Bernard BERNIER, Yves SIMON, op cit, P: 409.

[2] - Arnold HEERTJE et autres, **Principes d'économie politique**, 4eme édition, de boeck, Bruxelles, 2003, p : 303.

$$C = a + cT(1 - t)$$

إذا فأي ارتفاع في t سيؤدي إلى خفض مستوى الدخل المتاح (Y-tY) ومن ثم خفض الاستهلاك.

مثال عددي:

سنقوم بحساب قيمة الاستهلاك إذا كان لدينا المعطيات التالية:

الدخل الكلي الفعلي (Y) يساوي إلى 2300 (ون).

الاستهلاك المستقل (a) يساوي إلى 100(ون).

الميل الحدي للاستهلاك(c) يساوي إلى 2/3 (ون).

معدل الضريبة (t) يساوي إلى 05 %.

(ون): وحدة نقدية.

الحالة الأولى: لما معدل الضريبة (t) يساوي إلى 0 %

$$C = 100+2/3(2300)$$

$$C =1633.33$$

إذا في حالة (t) تساوي إلى الصفر الاستهلاك يساوي إلى 1633.33 (ون).

الحالة الثانية: لما معدل الضريبة (t) يساوي إلى 05 %.

$$C =100+2/3[(2300)\ (1-0.05)]$$

$$C = 1556.66$$

إذا في حالة (t) تساوي إلى 05 % الاستهلاك يساوي إلى 1556.66 (ون).

أي أن ضريبة بمقدار 05 % أدت إلى خفض الاستهلاك من 1633.33 (ون) إلى 1556.66 (ون) أي بمقدار 76.67 (ون).

ويلاحظ أن اثـر تغيرات معـدل الضريبة على دخـول الأفراد على الاستهلاك والطلب يكون كبيرا

في حالة الدخول المنخفضة نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء[1].

مع ذلك يجب الاحتياط من أن الضريبة التصاعدية للشرائح العليا من الدخول الفردية قد لا تؤدي إلا إلى التضحية بالادخار دون خفض الاستهلاك ويتعلق الأمر هنا خاصة بالضريبة التي تصيب مصادر الادخار، وهي الضريبة التي تفرض على رأس المال والضريبة التصاعدية التي تفرض على الشرائح العليا من الدخل والتي تخصص لاحتياطي المشروعات والضريبة على الأصول الرأسمالية والضريبة على التركات[2].

يمكن للضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين أن تسبب ارتفاعا في الأسعار إذا ما كانت اتحادات العمال من القوة بحيث تستطيع حمل أصحاب الأعمال على زيادة الأجور كلما ازدادت أسعار ضريبة الدخل؛ كما يمكن لضريبة الدخل أن تسبب ارتفاعا في الأسعار إذا ما أدى خفض حجم المدخرات الذي يستتبع فرض الضريبة في كثير من الأحيان إلى رفع أسعار الفائدة وخفض حجم الاستثمار بالتالي[3].

كذلك قد تؤدي الضريبة التصاعدية إلى إضعاف حوافز العمل والاستثمار مما قد يؤدي إلى إنقاص الإنتاج الأمر الذي لا يتفق مع أهداف السياسة الانكماشية لأنه يزيد من احتمالات التضخم .

يمكن أن تؤدي الضريبة المباشرة إلى إنقاص رغبة و قدرة الأفراد على العمل، فتنخفض بذلك مقدرتهم على الإنتاج ويتحقق ذلك في الحالات التي تقل فيها من كفايتهم الإنتاجية كما لو أدت الضريبة إلى تقليل استهلاكهم الضروري أو إلى حرمانهم من جزء من الدخل الذي كان يخصص للعلاج من الأمراض أو لتعليم الأبناء.

لقد كانت تتمثل وجهة نظر التقليديين في انه قد يكون للضريبة اثر ايجابي على الحافز على الإنتاج

---

[1] – حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 245- 246.

[2] – السيد عبد المولى، **المالية العامة دراسة للاقتصاد العام**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1978، ص: 315.

[3] – عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى زيادة الإنتاج كما تدفع العامل إلى بذل قدر اكبر من المجهود بقصد تعويض ما اقتطع منه عن طريق الضريبة.

لكن هذا الذي كانت تقول به النظرية التقليدية كان يجد سندا له في وقت كان فيه عدد الضرائب محدودا وكان سعر الضريبة معتدلا، أما في الوقت حيث العبا الضريبي أثقل من أن يدع مجالا لمثل هذه المحاولات لتعويض ما يتنازل المكلف عنه للخزينة عن طريق الضريبة وخاصة في الحالات التي يكون السعر فيها تصاعديا لدرجة كبيرة الأمر الذي يقلل من الرغبة في القيام بعمل تعويضي، إلا أن هذا الأثر للضريبة وهو عدم تشجيع المجهود الإضافي يكون محدودا برغبة المكلف في الاحتفاظ بمستواه المعيشي ووضعه الاجتماعي، ولاشك أن مجال هذا التأثير الأخير يكون ظاهرا في نطاق الطبقات المحدودة الدخل اكبر منه في نطاق الطبقات الغنية، فأصحاب الدخول الصغيرة أو المتوسطة قد لا يتمكنون من المحافظة على مستويات معيشتهم السابقة لفرض الضريبة إلا عن طريق بذل مزيد من الجهد، أما الأغنياء ففي استطاعتهم رغم الضريبة ورغم نقص دخولهم الجارية أن يحافظوا على مستويات معيشتهم السابقة دون تخفيض من غير حاجة إلى بذل مزيد من الجهد وذلك عن طريق تقليل مدخراتهم أو تصفية رؤوس أموالهم[1].

كما أن خفض مستوى الدخل المتاح للإنفاق يؤدي تلقائيا إلى خفض حصيلة الخزانة العامة من الضرائب، ومن ثم إمكانية حدوث عجز بالموازنة العامة[2].

كذلك فان الضريبة التي تفرض على المؤسسات التي تعمل تحت ظروف تنافسية لابد وان ترفع من نفقات الإنتاج، كما قد تتسبب في إقصاء عدد من المؤسسات الصغيرة على حلبة الإنتاج مما يقلل من عرض المنتجات ويمكن المؤسسات الباقية من رفع أسعار السلع وهكذا تعتبر الضريبة التي تفرض

---

[1]- السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

[2]- حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

على المؤسسات وأصحاب الموارد والتي تعمل على خفض حجم الإنتاج ورفع الأسعار تضخمية بصفة عامة[1].

نفرق هنا بين نوعين من الضريبة: ضريبة الإنتاج النوعية، وضريبة الإنتاج القيمية.

1- ضريبة الإنتاج النوعية:

هي عبارة عن فرض مبلغ معين عن كل وحدة من وحدات الإنتاج.

أ-اثر ضريبة الإنتاج النوعية:

ليكن لدينا سوق سلعة ما حيث[2]

$Q_D = a - bp$ دالة الطلب: $b>0$

$Q_S = c + dp$ دالة العرض: $d>0$

$Q_D = Q_S$ معادلة التوازن: $a>c$

عند فرض ضريبة إنتاج نوعية مقدارها T تبقى دالة الطلب على حالها في حين تصبح دالة العرض كالأتي:

$$Qs = c + d(P - T)$$

ليصبح النموذج بعد فرض ضريبة الإنتاج النوعية كالأتي:

$$Qd = a - bP$$

$$Qs = c + d(P - T)$$

$$Qs = Qd$$

حيث تمثل a، b، c معلمات النموذج، و T متغير خارجي يتحدد خارج النموذج.

[1]- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 238.

[2]- كساب علي، **النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 148.

ب-سعر التوازن بعد فرض الضريبة:

$$Qs = Qd$$

$$a - bP = c + dP - dT$$

$$P^* = [(a-c)/(d+b)] + [dT/(d+b)]$$

إذا الفرق بين سعر التوازن قبل وبعد فرض الضريبة هو الحد (dT / d+b) حيث يساوي هذا الأخير الصفر عندما لا تفرض ضريبة أي (T = 0).

ولمعرفة أثر الضريبة غلى سعر التوازن نحسب المشتق (dP^* / dT)

$$dP^*/dT - d/(d+b) \succ 0$$

وبما أن: (a+b)> 0

فان: 0<[d/(d+b)]<1

إذا للضريبة النوعية اثر في سعر التوازن إذ تؤدي إلى رفع السعر P^* ولكن بمقدار يقل عن معدل الضريبة.

كمية التوازن بعد فرض الضريبة:

لإيجاد كمية التوازن نعوض عن سعر التوازن في دالة الطلب:

$$Q^* - Qd - a - bP^*$$

$$Q^* = a - b\{[(a-c)/(d+b)] + [dT/(a+b)]\}$$

إذا كمية التوازن تساوي إلى:

$$Q^* = [(ad+bc)/(d+h)] - [bdT/(d+h)]$$

إذا الفرق بين كميتي التوازن قبل وبعد فرض الضريبة هو الحد[(db)T / (d+b)] حيث يساوي هذا الأخير الصفر عندما لا تفرض ضريبة، أما إذا كانت T لا تساوي الصفر فان الكمية المطلوبة التوازنية تنقص بمقدار [(db)T / (d+b)].

مثال عددي:

ليكن الطلب والعرض في سوق سلعة ما كما يلي:

$$Q_D = 15-2P$$

$$Q_s = 3+P$$

المطلوب:

1- حساب السعر التوازني والكمية التوازنية؛

2- إذا فرضت ضريبة نوعية بمعدل 01 دينار للوحدة المباعة، اوجد التوازن الجديد.

الحل:

1-حساب السعر التوازني والكمية التوازنية:

يتحقق التوازن عندما

$$Q_D = Q_s$$

$$15-2P = 3+P$$

من هذه المعادلة نحصل على سعر التوازن: $P^* = 4$

وكمية التوازن: $Q^* = Q_D = Q_s = 7$

2- إذا فرضت ضريبة نوعية بمعدل 01 دينار للوحدة المباعة يصبح النموذج كالأتي:

$$Q_D = 15-2P$$

$$Q_s = 3+(P-T) = 2+P$$

$$Q_D = Q_s$$

$$15-2P = 2+P$$

$$P^*_1 = 13/3$$

$$Q^*_1 = 15-2P$$

$$Q^*_1 = 15-2(13/3)$$

$$Q^*_1 = 19/3$$

إذا بسبب فرض ضريبة نوعية ارتفع سعر التوازن وانكمشت الكميات المطلوبة التوازنية.

2-ضريبة الإنتاج القيمية:

هي عبارة عن فرض نسبة معينة على سعر كل وحدة من وحدات الإنتاج، فإذا كانت النسبة المئوية الضريبية إلى سعر الوحدة المنتجة هي r حيث: $P^r = P(1-r)$

تصبح دالة العرض بعد فرض الضريبة القيمية كالأتي:

$$Qs = c + dP^r = c + dP(1-r)$$

$$Qs = c \mid dP \quad dPr$$

ويصبح نموذج السلعة في السوق كالأتي:

$$Qd - a - bP$$

$$Qs = c + dP - dPr$$

$$Qd = Qs$$

بعد حل النموذج نجد سعر التوازن بعد فرض ضريبة قيمية هو:

$$P^* - (a-c)/(d+b-dr)$$

وكمية توازن هي:

$$Q^* - (ad+bc-adr)/(d+b-dr)$$

إذا كانت r تساوي إلى الصفر فإننا نحصل على سعر التوازن وكمية التوازن قبل فرض الضريبة.

أ- اثر الضريبة في سعر التوازن

لمعرفة اثر الضريبة القيمية في سعر التوازن نشتق هذا الأخير بالنسبة للضريبة

$$dP^*/dr = [d(a-c)/(d+b-dr)^2] > 0$$

عندما تكون $a > c > 0$

ومعنى ذلك أن سعر التوازن يرتفع مع معدل الضريبة.

ب- اثر الضريبة القيمية في كمية التوازن:

لمعرفة اثر الضريبة القيمية في كمية التوازن نشتق كمية التوازن بالنسبة لمعدل الضريبة

$$dQ/dr = [(dbc - adb)/(d + b - dr)^2] < 0$$

لأن:

$$a > c \Rightarrow adb > abc$$

أي:

$$cdb - adb < 0$$

وبما أن المقام دائما موجب فان:

$$[(cdb - adb)/(d + b - dr)^2] < 0$$

ومعنى هذا أن تنخفـض الكمية التوازنية عند ارتفاع السعر التوازني بسبب فـرض ضريبة قيمية على الوحدات المنتجة.

مثال عددي:

نأخذ نفس المثال السابق: ليكن الطلب والعرض في سوق سلعة ما كما يلي:

$$Q_D = 15-2P$$

$$Q_s = 3+P$$

المطلوب: حساب اثر فرض ضريبة قيمية بمعدل 20% على سعر الوحدة المباعة على كل من السعر التوازني والكمية التوازنية.

الحل:

إذا فرضت ضريبة قيمية بمعدل 20% من سعر الوحدة المنتجة يصبح نموذج سوق السلعة كما يلي:

$$Q_D = 15-2P$$

$$Q_s = 3+P(1-0.20)$$

$$Q_D = Q_s$$

$$15-2P = 3+P(1-0.20)$$

$$P^* = 12/2.8$$

$$P^* = 120/28$$

$$P^* = 30/7$$

من دالة الطلب نحصل على كمية التوازن:

$$Q^* = Q_D = 15-2P$$

$$Q^* = 15-2(30/7)$$

$$Q^* = 45/7$$

$$Q^* = 5$$

إذا السعر التوازني قبل فرض الضريبة القيمية كان ($P^* = 4$)، أما بعد فرض ضريبة قيمية ($r = 0.20$) أصبح ($P^* = 30/7$) ومعنى هذا أن السعر التوازني ارتفع مع معدل الضريبة القيمية. كذلك بالنسبة للكمية التوازنية كانت ($Q^* = 7$) قبل فرض الضريبة القيمية ثم أصبحت بعد فرض الضريبة القيمية ($Q^* = 5$) أي انخفضت بارتفاع السعر نتيجة فرض الضريبة ومعنى هذا أن الكمية التوازنية تنخفض بارتفاع معدل الضريبة القيمية.

بالنسبة للضريبة غير المباشرة يمكن القول لأول نظرة أن زيادتها تخدم الهدف المشار إليه، وذلك على أساس أنها تؤدي من ناحية إلى اقتطاع جزء من القوة الشرائية شأنها في ذلك شان الضرائب المباشرة، ولأنها تؤدي من ناحية أخرى إلى ضغط الاستهلاك بسبب ما يترتب عليها من ارتفاع الأسعار.

لكن يجب أن يلاحظ أن ما يترتب على زيادة الضريبة غير المباشرة من ارتفاع في الأسعار قد يحدث سلسلة من الآثار التي تزيد من حدة التضخم ومن سرعته، فزيادة الأسعار تؤدي إلى زيادة نفقة الإنتاج والى زيادة الطلب خوفا من استمرار ارتفاع الأسعار وبصفة عامة تؤدي إلى التدهور المستمر في القوة الشرائية للنقود، ولذا ينصح أمام الاحتمالات المشار إليها عند زيادة أسعار الضريبة الغير مباشرة بضرورة إتباع سياسة انتقائية فتزداد الضريبة على السلع والخدمات ذات الطلب قليل المرونة

بقصد تحويل المستهلكين إلى سلع وخدمات أخرى عرضها أكثر مرونة، وان تزداد الضرائب على السلع والخدمات ذات الطلب قليل المرونة بقصد امتصاص جزء من القوة الشرائية والتقليل من الطلب على هذه السلع؛ مع ذلك فان هذه السياسة تتصف بخطورتها الاجتماعية والسياسة بسبب ما تلقيه من أعباء ثقيلة على الطبقات الفقيرة التي تمتص سلع الاستهلاك الجاري الجزء الأكبر من دخولها[1].

كما تساهم الضريبة غير المباشرة على السلع المصدرة وخاصة تلك المنتجات التي ترتفع أسعارها في الأسواق الداخلية مما يؤدي إلى زيادة كمية المتاح منها في الأسواق المحلية وبالتالي التقليل من حجم الفجوة التضخمية[2].

المطلب الثالث: تأثير الدين العام على التضخم

تعد سياسة الدين العام من أكثر أدوات السياسة الميزانية فعالية في علاج التضخم[3]، إذ تقوم هذه السياسة على أساس تحويل الحكومة للموارد المالية المتواجدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى خزينة الدولة عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، والذي ينعكس أثره في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وذلك بهدف خفض الزيادة الكلية في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي تفوق مقدرة العرض الحقيقي لجهاز الإنتاج المحلي، وبما يعمل على تخفيض فائض الطلب بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛ وعلى الرغم من أن إتباع هذه السياسة قد لا يؤدي إلى القضاء على فجوة فائض الطلب في الأجل القصير إلا أنها قد تتمكن من ذلك

---

[1]- السيد عبد المولى، مرجع سبق ذكره، ص: 316.

[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 156.

[3]- غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص:169.

في الأجل الطويل وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد[1].

على اعتبار أن القرض العام الخارجي لن يزاحم القطاع الخاص المحلي على الأموال المعروضة في السوق المحلية خلال مرحلة عقده حيث يقع عبا تمويله في هذه الحالة على الدولة الدائنة، فان التركيز سيكون على القرض العام الداخلي الحقيقي ذلك أن القرض العام الداخلي التضخمي تكون المدخرات فيه ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسع النقدي أو الائتماني، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم، وذلك على اعتبار أن هذا القرض لم يساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمؤسسات كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد[2].

تتوقف الآثار الاقتصادية للقرض العام الداخلي الحقيقي على مصدر الأموال، فإذا كان مصدر القرض العام الداخلي الحقيقي هو المدخرات الاختيارية والتي كانت ستوجه إلى استثمارات بديلة في القطاع الخاص، فان تحول هذه المدخرات أو جانب منها إلى السندات الحكومية* يعني التأثير سلبا على تكوين رأس المال في القطاع الخاص لارتفاع أسعار الفائدة في سوق رأس المال نتيجة تنافس ومزاحمة الدولة لقطاع الأعمال الخاص في الحصول على مدخرات الأفراد، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن مستثمري القطاع الخاص في مقارنتهم بين معدل العائد على الاستثمار وبين تكلفة اقتراض رأس المال "والتي أصبحت أكثر ارتفاعا" سيقللون من طلبهم على الاستثمار وهو ما يظهره الشكل التالي:

---

[1]- الروبي نبيل، **نظرية التضخم**، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، مصر ، 1984، ص-ص: 441-442.

[2]- احمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 70.

* من وجهة نظر المدخرين يكون توظيف مدخراتهم في السندات الحكومية أكثر سهولة وأمنا واقل خطرا من توظيفها في السندات الخاصة

الشكل رقم (2-1): الطلب على الاستثمار

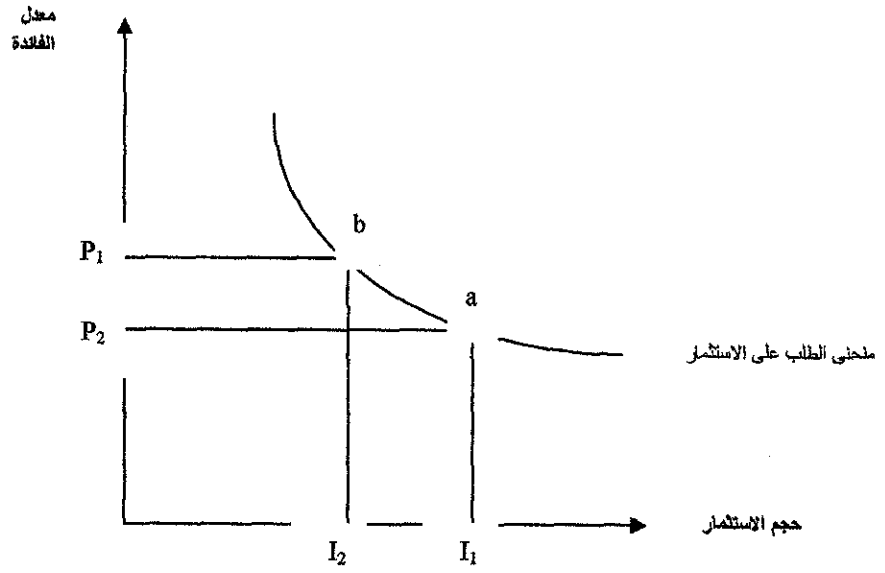

المصدر: **Bernard BERNIER et Yves SIMON, Initiation a la macroéconomie, 9e édition, édition DUNOD, Paris,2007, p: 130.**

يوضح الشكل أن الطلب على الاستثمار من قبل القطاع الخاص دالة عكسية في سعر الفائدة، فإذا بدأنا من الوضع (a)حيث يكون سعر الفائدة (P_1) وحجم الاستثمار (I_1) فان طرح القرض العام للاكتتاب من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في المجتمع سيؤدي إلى منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على هذه الموارد مما يرفع من سعر الفائدة إلى (P_2) ومن ثم ينخفض الطلب على الاستثمار إلى الحجم (I_2).

إن انخفاض الطلب على الاستثمار يعني انخفاض الطلب الكلي وانخفاض المستوى العام للأسعار ويمكن إظهار ذلك بيانيا بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): التوازن الكلي في الاقتصاد الوطني عند معدلات فائدة أعلى

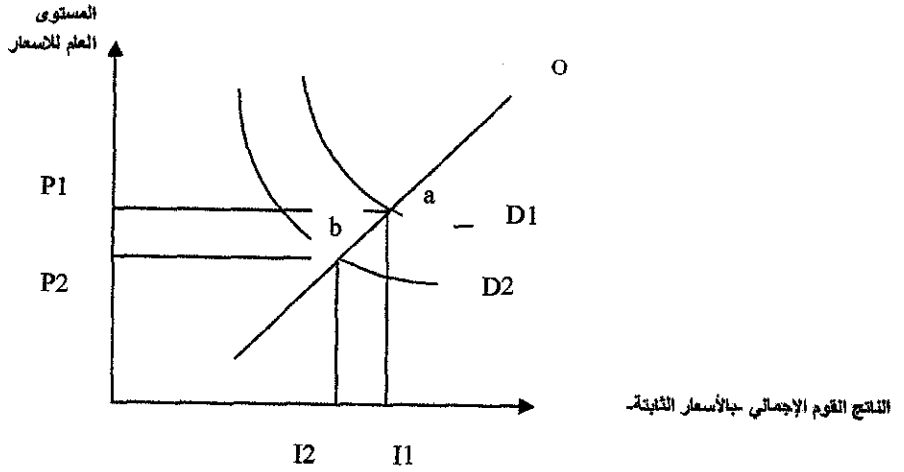

المصدر: مرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدر الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص: 194.

يوضح الشكل تأثير أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا على حجم الإنتاج القومي -بالأسعار الثابتة- "مع افتراض ثبات العوامل الأخرى" فإذا بدأنا من النقطة (a) حيث حجم الإنتاج القومي هو (I_1) والمستوى العام للأسعار هو (P_1) فان عقد القرض العام سيقلل من الطلب على الاستثمار الوطني "بافتراض أن الطلب على الاستثمار مرنا بالنسبة لسعر الفائدة" وتخفيض الطلب على الاستثمار سيقلل بدوره من الطلب على الإنتاج الوطني الإجمالي من المستوى (D_1) إلى المستوى (D_2) ويعني ذلك انخفاض المستوى العام للأسعار[1].

بالمقابل فإن انخفاض الاستثمار الخاص وعدم تعويضه بالاستثمار العام يعني انخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض العرض الأمر الذي لا يتفق مع أهداف السياسة الانكماشية لأنه يزيد من احتمالات التضخم.

أما إذا كان مصدر الأموال التي حصلت عليها الدولة في شكل قرض عام حقيقي هو ادخار إجباري فإذا كان الأفراد الذين تم إرغامهم على الاكتتاب في القرض العام من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض

[1]- مرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 193-195.

نسبيا والذين يزداد بالنسبة لهم الميل للاستهلاك فان عقد مثل هذا القرض الإجباري سيؤدي إلى التأثير السلبي على الاستهلاك بصورة أساسية وقد يخفض أيضا من مدخرات ذوي الدخول المتوسطة ويترتب على تخفيض الطلب الاستهلاكي تخفيض مستوى الطلب الكلي على الإنتاج القومي مما يؤدي بدوره إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

كما تتوقف آثار القرض العام الداخلي الحقيقي على كيفية استغلاله، وعلى الحالة الاقتصادية للدولة فإذا تم استخدم القرض العام في تمويل مشروعات إنتاجية كمشروعات المرافق العامة (كالكهرباء والمياه والطرق)، وفي ظل العمالة غير الكاملة للموارد الاقتصادية في المجتمع كما هو الحال بالنسبة للدول المتخلفة التي تزداد فيها مساهمة القطاع العام بصورة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والصناعية في المجتمع، فان هذا الاستخدام سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وقد يؤدي ذلك إلى استغلال أفضل للموارد الاقتصادية وذلك إذا ما حصلت الدولة على مكتنزات الأفراد أو الأموال التي كانت تستخدم في المضاربة وقامت باستغلالها في مشروعات إنتاجية مع توفر الخبرات الإدارية والمهارات والأيدي العاملة ووجود مرونة في عرض عوامل الإنتاج الأخرى يؤدي كل ذلك إلى زيادة في الإنتاج الوطني من السلع، ومن ثم إمكانية مواجهة الزيادة في الطلب وتفادي الارتفاع في الأسعار أي تفادي التضخم[1].

أما إذا استخدمت حصيلة القرض الداخلي الحقيقي في مشروعات إنتاجية في ظل اقتصاد يعاني من ضآلة مرونة عرض الإنتاج الوطني، فان هذه الاستثمارات ستكون تكلفتها مرتفعة ولن تكون لها جدوى اقتصادية ملائمة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المختلفة في وقت لا يتجاوب الإنتاج الوطني مع الزيادة في الطلب الكلي مما يعني بدوره ارتفاع مستويات الأسعار وظهور مشكلة التضخم كما يتضح من الشكل التالي:

[1]- مرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

الشكل رقم(2-3): تأثير استخدام القرض العام الداخلي في ظل ضالة مرونة عرض الإنتاج الوطني

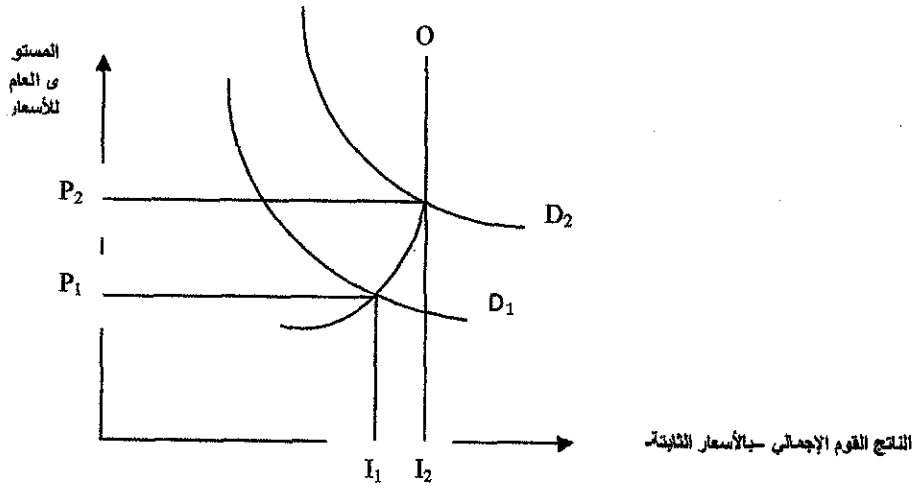

المصدر: مرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

يتضح من الشكل انه مع انخفاض مرونة عرض الإنتاج الوطني فان زيادة الطلب نتيجة تسديد أقساط وفوائد القرض ستتحول إلى الطلب على السلع الإنتاجية في وقت لا يمكن فيه زيادة الإنتاج الوطني بصورة ملائمة، فقد ارتفعت الأسعار من المستوى (P_1) إلى (P_2) في الوقت الذي لم يزد فيه مستوى الدخل الحقيقي للمجتمع إلا بالمقدار (I_1I_2) وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع حجم الزيادة في المستوى العام للأسعار.

كما يؤثر القرض العام على التضخم خلال عملية تسديده، فإذا كان القرض خارجيا فـــان تسديده يؤدي إلى سحب جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستثمرين في الداخل ونقلها خارج الدولة، أي أن جزءا من القوة الشرائية يستبعد نهائيا من السوق الداخلية بواسطة الضريبة[1] مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم المستوى العام للأسعار.

أما إذا كان القرض داخليا فان الآثار الاقتصادية له تتوقف على مصدر الضريبة المستخدمة للسداد، هل هي ضريبة مباشرة أم ضريبة غير مباشرة.

[1]- عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 373.

فإذا تم تمويل أقساط استهلاك هذا القرض العام من الضريبة المباشرة التصاعدية على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة، فيمكن في هذه الحالة ألا تحدث آثارا ذات شأن على حجم الاستهلاك والاستثمار ومن ثم على الطلب الكلي "على افتراض أنهم أنفسهم أصحاب السندات العامة".

أما إذا تـم تمويل أقساط الاستهلاك من خلال الضريبة غير المباشرة فيؤثر ذلك بصـورة مباشرة على حجم الاستهلاك، وقد يقضي ذلك على موجة تضخمية من خلال تقييد حجم الاستهلاك وزيادة حجم الاستثمار من قبل أصحاب السندات الذين يصبحون أكثر دخلا عما كانوا عليه ويزداد بذلك الطلب على الاستثمار ويزداد الإنتاج في ظل عمالة غير كاملة للموارد الاقتصادية في المجتمع.

خلاصة:

شهدت السياسة الميزانية تطورات جوهرية حتى أصبحت في الفكر المعاصر أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي للحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والتضخم التي تعصف به بين الحين والآخر، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة الميزانية محايّدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما في الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة الميزانية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة الميزانية على التخلي عن مفهوم الحياد.

كما أن لأدوات السياسة الميزانية والمتمثلة في السياسة الضريبية، والسياسة الإنفاقية وسياسة الدين العام، الدور في التأثير على الدخل الوطني ومستويات الاستثمار والاستهلاك ومن ثم مستويات الأسعار أي التضخم.

الفصل الثالث: تأثير السياسة الميزانية على التضخم _حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)_

مقدمـــــة

المبحث الأول: اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988-2007).

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار

المطلب الثاني: الفجوة التضخمية

المبحث الثاني: تطورات السياسة الميزانية في الجزائـــر خلال الفترة (1988-2007).

المطلب الأول: النفقة العامة

المطلب الثاني: الضريبة

المطلب الثالث: الدين العام (القرض العام)

المبحث الثالث: تأثير السياسة الميزانية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

المطلب الأول: تأثير النفقة العامة على التضخم

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على التضخم

المطلب الثالث: تأثير الدين العام على التضخم

خلاصـــــة

مقدمة:

أدت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى ظهور اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري أبرزت أساس المشكل في النمـــوذج التنموي المتبع، وهو تصميمه بكيفية تعتمـــد بشكـــل شبه كلي على مورد واحد "المحروقات" بنسبة 97 %، وكانت النتيجة انه بانهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية تبين وصول هذا النموذج إلى نفاذ قدراته في إحداث التنمية المطلوبة، حيث انهارت أيضا التوازنات الاقتصادية الكلية، والمالية بالإضافة إلى تأزم الاختلالات الاجتماعية، فمن بين مظاهر هذه الأزمة الحادة نجد العجز المستمر في ميزان المدفوعات ما بين 1989/1986، الاختلال الهيكلي للمالية العامة الناتـــج عن اللجوء المفرط إلى تغطية عجز الخزينة العمومية بالإصدار النقدي في الفترة 1983-1989، حيث بلغ عجز الخزينة المغطى بالإصدار النقدي عام 1988 نسبة 12.8 % من الناتج الداخلي الخام وهو ما يعني وجود كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.

المبحث الأول: اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري

يتسم الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات الآخذة في النمو بجملة من الخصائص المساهمة في تغذية الضغوط التضخمية، ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع تتمثل أهمها في الاعتماد على الصادرات النفطية، العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، هذا الارتفاع في الأسعار تعكسه كل من الأرقام القياسية والفجوة التضخمية.

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار

الرقم القياسي: هو مؤشر إحصائي يوضح المقارنة النسبية بين رقمين احدهما يستخدم كأساس للمقارنة[1].

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها[2] عبارة عن رقم نسبي أو ملخص التغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع، في وقت معلوم بالنسبة إلى مستواها في وقت آخر يتخذ أساسا للقياس أو أساسا للمقارنة، وظيفة هذه الأرقام أنها تقيس متوسط التغير في الأسعار عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة، وذلك بمقارنة الأسعار في السنوات المختلفة بالأسعار في سنة محددة تسمى فترة أو سنة الأساس، يعبر عن هذا الدليل أو المؤشر عادة بنسبة مئوية على اعتبار أن مستوى فترة الأساس هو الرقم مائة (100).

هناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية لقياس الأسعار مثل: الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي لأسعار التجزئة، الرقم القياسي لأسعار الأسهم، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كل هذه الأرقام تستخدم لقياس متوسط التغير في الأسعار إلا أن الاقتصاديين يكادون يجمعون على أن أفضل هذه الأرقام القياسية والذي يعتبر مؤشرا أو مقياسا أثناء فترات التضخم هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

---

[1]- صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، مجلة حسر التنمية، العدد التاسع عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص: 03.

[2]- خالد بن عبد الله المصلح، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

هذه الأرقام القياسية بأنواعها يستدل بها على معرفة نسبة التغير الطارئ على القوة الشرائية للنقود وبذلك تعرف نسبة التضخم في فترة معينة.

الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (IPC)

هو معدل أو متوسط أسعار شراء السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة، يعتمد حساب هذا الرقم على اختيار مجموعة من السلع تسمى سلة السوق، هذه السلة تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد نموذجي وهي تختلف من دولة إلى أخرى، وتختلف الأوزان التي يتم بها ترجيـــح كل سلعة من السلع الداخلـــة في تلك السلـــة وذلك بناءا على الحجم الذي تمثله تلك السلعة من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد[1].

يعكس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار إلا انه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها[2]؛ يعتبر هذا الرقم من أكثر الأرقام القياسية استخداما وذلك باعتباره من أكثر المؤشرات التي تعكـــس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية، وتصـــور التدهـــور الذي يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود.

في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، هذه الأخيرة تخص المستوى الوطني ككل وكذا بعض المدن على حدة وتكون شهرية، ثلاثية وسنوية اخذين بعين الاعتبار سنة الأساس كمعيار للقياس، هته الأخيرة تتغير حسب عمليات المسح التي تقوم بها الهيئات المختصة.

يضم الرقم القياســـي لأسعار الاستهلاك ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات تتمثل في: الغذاء والمشروبات غير الكحولية، الملابس والأحـــذية، السكن، التأثيث، الصحة

[1] – خالد بن عبد الله المصلح، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[2] - Hamid BALI, **Inflation et mal développement en Algérie**, opu, Alger, 1993, p: 111.

النقل والاتصال، التربية الثقافة والترفيه، متفرقات.

على الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية في أغلبية الاقتصاديات إلا انه مازال يعاني من عدة عيـوب منها أن الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك تحسب على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناءا على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، غير أن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية وان التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك[1] والجدول التالي يبين التطور السنوي لأسعار الاستهلاك الوطني في الفترة (1988-2007)

الجدول رقم(3-1):التطور السنوي لأسعار الاستهلاك الوطني في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
IPC	97.08	100	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	518.4
معدل نمو IPC		03	20.2	25.5	31	21.6	31.7	28.4	20.3	6.1

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
IPC	550.7	562.2	558.7	578.2	591.2	611.8	639.8	652.1	663.9	689.8
معدل نمو IPC	6.2	2.1	-0.6	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9

المصدر: - الديوان الوطني للاحصاء Évolution globale de l'indic des prix a la consommation au niveau national de 1990 a 2008,www.ons.dz.

- بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz.

IPC: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

يتضح من الجدول أن المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة فترة عشرين (20) سنة وصل إلى أكثر من سبعة أضعاف، حيث سجل معدل تغير وسطي سنوي

[1]- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة، 2006، ص: 224.

خلال الفترة قدره 11.44% هذا المعدل المرتفع يعكس ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار،غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعـدة خلال بعـض السنوات إذ لا تقل عن 20 % خلال الفترة (1990-1996) لتنخفض إلى حدود 06 % واقل من ذلك 02 % في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، حتى أنها بلغت نسبة سالبة (-0.6 %) سنة 2000 لتعـرف ارتفاعا طفيفا بعـد ذلك يصل إلى 3.9 % سنة 2007.

انخفاض معدل النمو للرقم القياسي لأسعار الاستهلاك عموما خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى صرامة السياسات التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي المتمثل في تدهور القوة الشرائية وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة أخرى.

يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار مجموعة الغذاء والمشروبات غير الكحولية من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، إذ أن التغير الذي يطرأ على أسعار هذا البند له دلالة خاصة ذلك لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك وعليه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر إحساسا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى[1].

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني(مكمش الناتج الداخلي الخام) Déflateur du PIB

يعد الرقم القياسي الضمني من المؤشرات التي تعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار يستند عليه كثير من الاقتصاديين من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، يمتاز بكونه يتضمن أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع استهلاكية ،وسطية أو إنتاجية؛ يتم حساب هذا الرقم عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية* لسنة ما على الناتج

[1] - سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص: 225.

* يقصد بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حاصل الكميات الفعلية من الناتج النهائي مضروبا في أسعارها لنفس السنة.

المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة** لنفس السنة مضروبا في مائة (100)[1]، ويتحدد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد بناءا على حاصل القسمة فإذا كان الناتج يساوي مائة فان ذلك يشير إلى وجود استقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن مائة فان ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، كما أن انخفاض الناتج عن مائة يعبر عن انخفاض في مستويات الأسعار؛ أو هو عبارة عن ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة ومقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس وفق الصيغة التالية[2]:

$$P_{t/0} = \frac{valeur\ des\ quantités\ en\ (t)\ au\ prix\ en\ (t)}{valeur\ des\ quantités\ en\ (t)\ au\ prix\ en\ (0)}$$

يتميز هذا المؤشر باحتوائه أسعار الجملة والتجزئة على السواء ولا يثير مشكلة الأوزان التي تعطى للسلع عند احتساب الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك وأخطاء التحيز التي غالبا ما تطرح أثناء إجراء الاستجوابات الميدانية؛ إلا انه يؤخذ عليه انه يحوي بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، كما انه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط عكس مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي يقيس كل أسعار السلع المشتراة من طرف المواطنين ما يعني أن المؤشر الضمني يأخذ في الحساب أسعار الصادرات دون الواردات.

** يقصد بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حاصل الكميات الفعلية من الناتج النهائي مقيمة بسعر سنة الأساس

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 14.

[2]- بوسالم رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

الجدول رقم(3-2): تطور الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية "مليار دج"	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية"مليار دج"	الرقم القياسي الضمني % PGDP
1988	350	402.8	86.89
1989	423	423	100
1990	556	436.8	127.28
1991	844	448	188.39
1992	1045	462.4	225.99
1993	1189.5	421.4	282.27
1994	1489.4	417.9	356.40
1995	2002.6	434.9	460.47
1996	2564.7	451.7	567.78
1997	2780.2	455.9	609.82
1998	2810.1	448.3	626.83
1999	3215.2	496.1	648.09
2000	4078.8	688.6	592.33
2001	4222.1	668.35	631.71
2002	4395.2	671.79	654.25
2003	5247.5	473.12	1109.12
2004	6135.9	497.72	1232.80
2005	7498.6	523.11	1433.46
2006	8460.4	533.57	1585.62
2007	9232.7	558.11	1654.27

المصدر: - صندوق النقد العربي، www.amf.org.ae

- بنك الجزائر، www.bank-of-algeria.dz

PGDP: الرقم القياسي الضمني.

بدراسة الأرقام الواردة في الجدول يتبين ارتفاع الرقم القياسي الضمني خلال الفترة (1989-2007) بشكل مستمر إذ سجل معـدل تغير وسطي سنـوي خلال الفترة قـدره. 658.69% ،ويشيـر ذلك

إلى التغيرات التي حدثت في المستوى العام للأسعار والمصحوب بالارتفاع المستمر في كمية النقود التي بلغت أعلى نسب نمو لها خلال السنوات 1991، 1992، 1993، والتي كانت 21.31%، 23.95% 21.60%، على الترتيب.

وبمقارنة معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية الذي عرف معدلات نمو سالبة 8.86 % 0.83 %، 01.66 %، 2.94 %، 29.57 %، خلال السنوات 1993، 1994، 1998، 2001، 2003، على الترتيب مع معدلات نمو كمية النقود المقدرة بـــ 21.60%، 15.33%، 19.08%، 49.07%، 15.60 %[1]، خلال نفس السنوات 1993، 1994، 1998، 2001، 2003، على الترتيب تبين لنا بان معدل نمو كمية النقود كانت دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال تلك السنوات، مما ساهم في اختلال الاستقرار النقدي ودفع الاتجاهات التضخمية نحو الارتفاع وبالتي انعكست على الارتفاع المستمر في معدل النمو للرقم القياسي الضمني وكذا الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك.

[1]- النسب مأخوذة من الجدول رقم (3-3).

الشكل رقم (3-1): التطور السنوي لأسعار الاستهلاك الوطني والرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

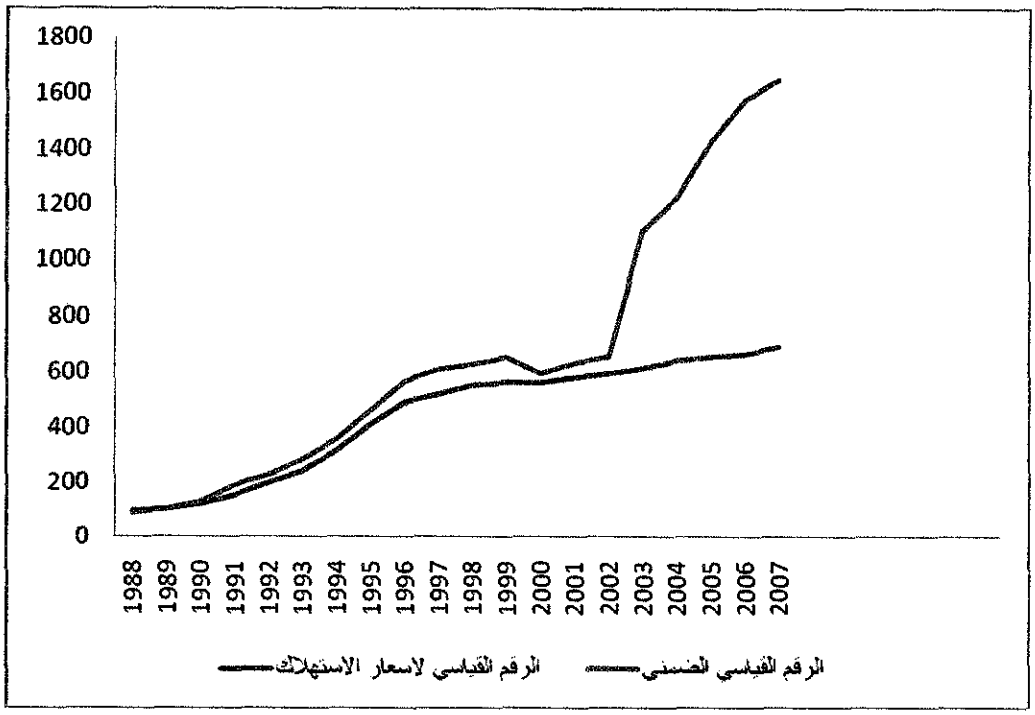

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين (3-1)، (3-2).

الفرع الثالث: معامل الاستقرار النقدي

يستخدم هذا المعيار لقياس العلاقة بين حجم وسائل الدفع والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود والتي ترى أن الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، من أهم العوامل التي تساهم في زيادة الاختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

يأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:

$$B = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

B: معامل الاستقرار النقدي

M: حجم وسائل الدفع؛

$\Delta M/M$: معدل التغير في حجم وسائل الدفع؛

Y: الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية؛

$\Delta Y/Y$: معدل التغير في الناتج الداخلي الخام بالاسعار الحقيقية.

وعليه إذا كانت قيمة B مساوية للواحد يكون هناك استقرار نقدي، أما إذا كانت مختلفة عن الواحد بالموجب أو بالسالب فيدل ذلك على وجود تضخم أو انكماش على الترتيب، وتختلف درجة الضغوط التضخمية أو الانكماشية بمدى ابتعاد هذا المؤشر عن الواحد بالموجب أو بالسالب على التوالي.

يعبر عن وسائل الدفع في الجزائر بالكتلة النقدية (M_2) وتشتمل من جهة على الموجودات النقدية (M_1) المعبر عنها بالأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية، ومن جهة ثانية الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل[1].

ويمكن كشف الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد من خلال تقسيم معدل التغير في حجم الائتمان المحلي على معدل التغير في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالأسعار الحقيقية.

$$C = \frac{\Delta (DC)}{DC} \Big/ \frac{\Delta Y}{Y}$$

C: معامل الاستقرار النقدي؛

DC: الائتمان المحلي؛

$\Delta (DC)/DC$: التغير في حجم الائتمان المحلي؛

[1]- صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2003، ص: 245.

Y: الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالأسعار الحقيقية؛

$\Delta Y/Y$: معدل التغير في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات وبالاسعار الحقيقية.

فإذا كانت C اكبر من الواحد فذلك يعني وجود ضغوط تضخمية، أما إذا كانت C اصغر من الواحد فذلك يعني وجود ضغوط انكماشية، أما في حالة C مساوية للواحد فذلك يعني وجود استقرار نقدي.

الجدول رقم (3-3): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	M_2 مليار دج	معدل تغيرM_2 %	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية مليار دج	التغير في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية %	B
1988	293.04		402.8		
1989	308.14	5.15	423	5.01	1.02
1990	343.02	11.31	436.8	3.26	3.46
1991	416.23	21.34	448	2.56	8.32
1992	515.92	23.95	462.4	3.21	7.45
1993	627.41	21.60	421.4	-8.86	-2.43
1994	723.6	15.33	417.9	-0.83	-18.45
1995	799.6	10.50	434.9	4.06	2.58
1996	919.6	15.00	451.7	3.86	3.88
1997	1081.5	17.60	455.9	0.92	18.93
1998	1287.9	19.08	448.3	-1.66	-11.44
1999	1463.4	13.62	496.1	10.66	1.27
2000	1659.2	13.37	688.6	38.80	0.34
2001	2473.5	49.07	668.35	-2.94	-16.68
2002	2901.5	17.30	671.79	0.51	33.61
2003	3354.3	15.60	473.12	-29.57	-0.52
2004	3738	11.43	497.72	5.19	2.20
2005	4146.9	10.93	523.11	5.10	2.14
2006	4922.37	18.69	533.57	1.99	9.35
2007	5965.91	21.19	558.11	4.59	4.60

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz
- بنك الجزائر: www.bank-of-algéria.dz
- صندوق النقد العربي: www.amf.org.dz

بدراسة الأرقام الواردة في الجدول يتضح بان فترة الدراسة تميزت بعدم الاستقرار النقدي فيما عدا سنة 1989، اين عرفت سنوات 1993، 1994، 1998، 2000، 2001، 2003، ضغوطا انكماشية بتسجيلها لمعامل استقرار نقدي اقل من الواحد، هذا الأخير يسجل فيما عدا هذه السنوات معدلات اكبر من الواحد مبرزا بذلك وجود ضغوط تضخمية.

وبمقارنة معامل الاستقرار النقدي مع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة يظهر لنا بعض التعارض فعنـد تسجيل معدلات تضخـم مرتفعة في سنتـي 1993، 1994 والمقدرة بـ 21.6%، 31.7% على الترتيب نسجـل معدلات سالبة لمعامـل الاستقرار النقـدي مقـدرة بـ: 2.43%، 18.45% على الترتيب.

كما أن تسجيل معدلين مرتفعين لمعامل الاستقرار النقدي 18.93%، 33.92%، سنتي 1997، 2003 يقابلهما معدلي تضخم منخفضين نوعا ما 06.1 %، 2.2 %، على الترتيب.

هذا التعارض المسجل يرجـع إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهـور الكبير الذي حـدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية من جهة أخرى، إذ نسجل انه في الوقت الذي انخفض فيه حجـم الناتـج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية بـ 8.86 %، 0.83 %، سنتي 1993، 1994 على الترتيب كان هناك توسع في حجم السيولة المحلية 21.61%، 15.3%، على الترتيب وبذلك فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: الفجوة التضخمية

تحدث الفجـوة التضخمية في أي اقتصاد يمـر بمرحلة فائـض طلب على السلع والخدمات، وإفراط في عرض النقود، أو ما يسمى بالاختلال ما بين السوقين النقدية والسلعية.

يمكن قياس الفجوة التضخمية عن طريق فائض الطلب المحلي، أو عن طريق فائض المعروض النقدي.

الفرع الأول: فائض الطلب المحلي

اتضح من خلال دراسة معيار معامل الاستقرار النقدي أن اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى خلق فائض طلب يساهم في حدوث ارتفاعات متتالية في مستويات الأسعار المحلية ، ويستنـــد معيار فائض الطلب المحلـــي إلى الأفكار التي استندت عليها أفكار كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زياد الضغوط التضخمية ودفع الأسعار نحو الارتفاع.

يقاس فائض الطلب المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$EAD = C + I + \Delta S - Y$$

EAD: فائض الطلب المحلي؛

C: القيمة الاسمية للاستهلاك؛

I: القيمة الاسمية للاستثمار الكلي؛

ΔS: القيمة الاسمية للتغير في المخزون النقدي؛

Y: الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

تستخدم المعادلة السابقة لقياس إجمالي فائض الطلب والذي يمثل الفرق بين إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية؛ إجمالي فائض الطلب هذا يساهم في دفع أسعار السلع والخدمات المحلية نحو الارتفاع غير أن جزءا من إجمالي فائض الطلب يمكن مواجهته عن طريق التوسع في الواردات والذي ينعكس في صورة زيادة العجز في ميزان العمليات الجارية أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم تغطيته عن طريق الزيادة في الواردات فيمثل

صافي فائض الطلب يساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع[1].

يتم قياس نسبة الفجوة التضخمية عن طريق قسمة فائض الطلب الكلي على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية، وكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية مما يدفع بالأسعار في الداخل إلى الارتفاع.

[1]- احمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

الجدول رقم(3-4): تطور إجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية (مليار دج)	الإنفاق الكلي الخام+ التغير في المخزون (مليار دج)	إجمالي فائض الطلب (مليار دج)	الفجوة التضخمية %
1988	402.8	354.46	-48.34	-12.00
1989	423	429.18	6.18	1.46
1990	436.8	579.4	142.6	32.64
1991	448	814.6	366.6	81.83
1992	462.4	1068.6	606.2	131.09
1993	421.4	1101.9	680.5	161.48
1994	417.9	1582.3	1164.4	278.63
1995	434.9	2091.9	1657	381.00
1996	451.7	2408.8	1957.1	433.27
1997	455.9	2547	2091.1	458.67
1998	448.3	2840	2391.7	533.50
1999	496.1	3070.8	2574.7	518.98
2000	688.6	3173.1	2484.5	360.80
2001	668.35	3708.4	3040.05	454.85
2002	671.79	4103.41	3431.62	510.81
2003	473.12	4996.04	4522.92	955.97
2004	497.72	6069.25	5571.53	1119.41
2005	523.11	7368.31	6845.2	1308.55
2006	533.57	8218.58	7685.01	1440.30
2007	558.11	9003.33	8445.22	1513.18

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على

- الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

- بنك الجزائر:www.bank-of-algéria.dz

- صندوق النقد العربي: www.amf.org.dz

بدراسة الأرقام الواردة في الجـدول يتبين ارتفاع إجمالـي الطلب خلال فتـرة الدراسة حيث ارتفع

من 6.18 مليار دينار سنة 1989 إلى 8445.72 مليار دينار سنة 2007 بزيادة في إجمالي فائض طلب خلال الفترة بلغت 8439.522 مليار دينار، مما يشير إلى أن فائض الطلب قد تضاعف خلال الفترة بأكثر من 1365 مرة الأمر الذي أدى إلى حـــدوث ارتفاع كبير في إجمالـــي فائض الطلـــب على السلع والخدمات والذي فاق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما ساهم في دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع، وتمثل الفجوة التضخمية بهذا الحجـــم ضغطا على المقدرة الفعلية للإنتاج الداخلـــي وعلى الطاقة الاستيرادية للاقتصاد الوطني.

بينما تشير الارقام الواردة في الجدول التالي الى ارتفاع عجز العمليات الجارية خلال الفترة (1988-1995)، حيث ارتفع العجز من 4.46 مليار دينار جزائري سنة 1988 الى 89.3 مليار دينار جزائري خلال سنة 1995 مما ساهم في امتصاص جزء من اجمالي فائض الطلب خلال الفترة كما يلي: 16.40 % سنة 1990، 3.89 % سنة 1992، 7.97 % سنة 1994، 5.38 % سنة 1995، مما يعكس تذبذب مساهمة عجز العمليات الجارية في تغطية الزيادة في اجمالي فائض الطلب، أي تذبذب نسبة تغطية الواردات للزيادة في اجمالي فائض الطلب.

اما خلال الفتـــرة (1996-2007) فسجـــل انخفاض في عجز العمليات الجـــارية، حيث انخفضـــت من (-155.9) مليار دينار جزائري سنة 1996 الى (-229.37) مليار دينار جزائري سنة 2007، كما نسجل انخفاض في نسبة مساهمة عجز العمليات الجارية في تغطية الزيادة في اجمالي فائض الطلب أي انخفاض مساهمة الواردات في تغطية الزيادة في اجمالي فائض الطلب، وفي نفس الوقت شهد صافي فائض الطلب اتساعا ابن ارتفع من 2113مليار دينار جزائري سنة 1996 الى حوالي 8674 مليار دينار جزائري سنة 2007، مما ساهم في دفع مستويات الاسعار المحلية نحو الارتفاع.

الجدول رقم (3-5): تطور اجمالي فائض الطلب في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	اجمالي فائض الطلب (مليار دج)	عجز العمليات الجارية (مليار دج)	صافي فائض الطلب (مليار دج)	صافي فائض الطلب الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي %
1988	-48.34	4.46	-52.8	-13.1
1989	6.18	6.18	00	00
1990	142.6	23.4	119.2	27.2
1991	366.6	-29.4	396	88.39
1992	606.2	23.6	582.6	125.99
1993	680.5	87.6-	768.3	131.87
1994	1164.4	92.9	1071.5	256.4
1995	1657	89.3	1567.7	360.47
1996	1957.1	-155.9	2113	467.78
1997	2091.1	-233.2	2324.3	509.82
1998	2391.7	29.9	2361.8	526.83
1999	2574.7	-144.4	2719.1	548.095
2000	2484.5	-905.7	3390.2	492.33
2001	3040.05	-513.7	3553.75	531.71
2002	3431.62	-291.79	3723.41	554.25
2003	4522.92	-251.46	4774.38	1009.12
2004	5571.53	-66.65	5638.18	1132.8
2005	6845.2	-130.29	6975.49	1339.46
2006	7685.01	-241.82	7926.83	1485.62
2007	8445.22	-229.37	8674.59	1554.27

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصاء www.ons.dz

الفرع الثاني: فائض المعروض النقدي

يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير في عرض النقود والتغير في الطلب عليها عند أسعار ثابتة خلال فترة زمنية معينة.

$$IG = \Delta M_s - \Delta M_D$$

IG: الفجوة لتضخمية inflation Gap؛

ΔM_s: التغير في مخزون النقود؛

ΔM_D: التغير في الطلب على النقود

يتم حساب الطلب الكلي على النقود من خلال النسبة بين العرض الكلي للنقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(y)

$$IG - M_S \frac{\Delta Y}{Y}$$

وعليه يتم حساب الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار من خلال المعادلة التالية:

$$IG = \Delta M_S - M_S \frac{\Delta Y}{Y}$$

$$IG = M_S [\frac{\Delta M_S}{M_S} - \frac{\Delta Y}{Y}]$$

تنعدم الفجـوة التضخمية عندما يكون هناك تناسب بين الزيادة في الأرصـدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية،أما إذا اختلفت هذه الفجوة عن الصفر وكانت موجبة فيعتبر ذلك مؤشرا على وجود الضغوط التضخمية.

الجدول رقم(3-6): تطور فائض المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
IG		0.42	27.63	78.16	106.98	191.21	116.94	51.45	102.48	180.34

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
IG	267.26	43.38	421.8-	1286.68	487.12	1515.43	233.23	242.08	822.05	990.93

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول رقم (3-3).

تشير المعطيات الواردة في الجدول إلى ارتفاع وسائل الدفع في الاقتصاد باستثناء سنة 2000 التي تسجل نتيجة سالبة وهي توافق بذلك النتيجة السالبة المسجلة في معدل التضخم خلال هذه السنة.

كما تشير هذه القيـم المرتفعة إلى أن التغير في حجـم وسائل الدفع قد فاق التغير في حجم الطلب على النقود وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم النقود المصدرة للتداول مما ساهم في زيادة العرض النقدي، كما تشير المعطيات إلى عدم التناسب بين معدل نمو مخزون النقود ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الشيء الذي أدى إلى حدوث اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات ومن ثم بروز الضغوط التضخمية التي تظهر في شكل ارتفاعات مستمرة في الأسعار.

غير أن احد الأسباب الأساسية لبروز الفجوة التضخمية في الفترة 1994-1999 يعود إلى التخفيض الكبير الذي حدث في قيمة العملة والتقلص المقابل في نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية ،كما أن الأساس النظري الذي ينطلق منه هذا المعيار وهو النظرية الكمية للنقود والتي تفترض ثبات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية واستقلاليته عن التغيرات النقدية وثبات سرعة التداول، كل هذا غير صحيح بالمقارنة مع ما يحدث في الحياة الاقتصادية من تأثيرات متبادلة فيما بين هذه المتغيرات، حيث تركز هذه النظرية الاهتمام على الإفراط في عرض النقود وما ينجم عنها من ارتفاع في الأسعار متجاهلة إمكانية تسرب الفائض في الأرصدة النقدية باتجاه سوق عناصر الإنتاج أو سوق الأصول المالية.

المبحث الثاني:تطورات السياسة الميزانية في الجزائر

اعتماد الاقتصاد الجزائـري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الميزانية العامة جعلت من إيراداتها رهينة لتقلبات أسعار النفـط العالمية، وجعلت نفقتها ترتفع في أوقات ارتفاع هته الأسعار ليصعب خفضها في الحالة العكسية.

المطلب الاول: النفقات العامة

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وإحدى الأدوات التي تستخدمها لتحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز 'الاستثمار'

أولا: نفقات التسيير

هي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل واحدة على انفراد طبقا لقانون المالية للسنة المعنية، تضمن هذه النفقات استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية.

حسب المادة 24 من القانون 84-17 وهي مقسمة إلى أربعة أبواب[1]، كالأتي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية؛

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

[1] - القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية

ثانيا: نفقات التجهيز

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وخلافا لنفقات التسيير التي توزع حسب الوزارات نجد نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء،السياحة والنقل وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية.

حسب المادة 35 من القانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب هي:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

تجمع نفقات التجهيز في عناوين 'أبواب' حسب القطاعات التي تقسم إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد؛ تشمل القطاعات على: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري الخدمات المنتجة، المنشات الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشات الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية، مع الاشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

تقسيم ميزانية النفقات يخضع لقاعدة تخصيص الاعتمادات والتي معناها أن اعتماد البرلمان للنفقات لا يجوز ان يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، أي انه لا يجوز أن يوافق البرلمان مثلا على تخصيص مبلغ 30 مليون دينار لنفقات وزارة السكن تاركا للحكومة أمر توزيع هذا المبلغ على أوجه إنفاق الوزارة المختلفة من مرتبات للموظفين ونفقات إدارة وصيانة مباني الوزارة واستثمارات في المشروعات التي تقوم بها وغير ذلك من الإنفاق، بل يتعين أن يوافق البرلمان على تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه إنفاق الوزارة وبمقتضى هذه القاعدة لا

يجـوز للحكومة أن تنقل مبلغا اعتمده البرلمان للنفقات الواردة في باب معين للإنفاق على وجه آخر في باب آخر إلا بعد الرجوع إلى البرلمان والحصول على موافقته، في حين يجوز للحكومة أن تنقل الاعتماد المخصص لبند من البنود الواردة في اعتماد باب ما للإنفاق على بند آخر وارد في نفس الباب[1].

الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[2].

[1]- علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 35-36.

[2]- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر: 1990- 2004**-، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص: 47.

الجدول رقم(3-7):تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (مليار دج)	معدل نمو الإنفاق العام %	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام	القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام
1988	103.90	-	37.672	36.25	66.230	63.74
1989	104.77	30.8	37.294	35.59	67.484	64.41
1990	136.5	30.28	88.8	65.05	47.70	34.94
1991	212.1	55.38	153.8	72.51	58.30	27.48
1992	420.13	98.08	276.13	65.72	144	34.27
1993	476.62	13.44	291.41	61.14	185.21	38.85
1994	566.32	18.82	330.40	58.34	235.92	41.65
1995	759.16	34.05	473.69	62.39	285.92	37.66
1996	724.60	-4.55	550.59	75.98	174.01	24.01
1997	845.19	16.64	643.55	76.14	201.64	23.85
1998	875.73	3.61	663.85	75.80	211.88	24.19
1999	961.68	9.81	774.69	80.55	186.98	19.44
2000	1169.6	21.62	847.7	72.47	321.9	27.52
2001	1312.4	12.20	955	72.76	357.4	27.23
2002	1544.2	17.66	1091.3	70.67	452.9	29.32
2003	1686.2	9.19	1115.8	66.17	570.4	33.82
2004	1887.2	11.92	1240.9	65.75	646.3	34.24
2005	2049.9	8.62	1239.3	60.45	810.6	39.54
2006	2543.35	24.07	1451.97	57.08	1091.38	42.91
2007	3143.43	23.59	1662.83	52.89	1480.60	47.10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديون الوطني للإحصاء www.ons.dz

- صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

- وزارة المالية، Ministère des finances, le comportement des principaux indicateurs macro économiques et financier en 2007, www.mf.gov.dz

الشكل رقم (3-2): نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

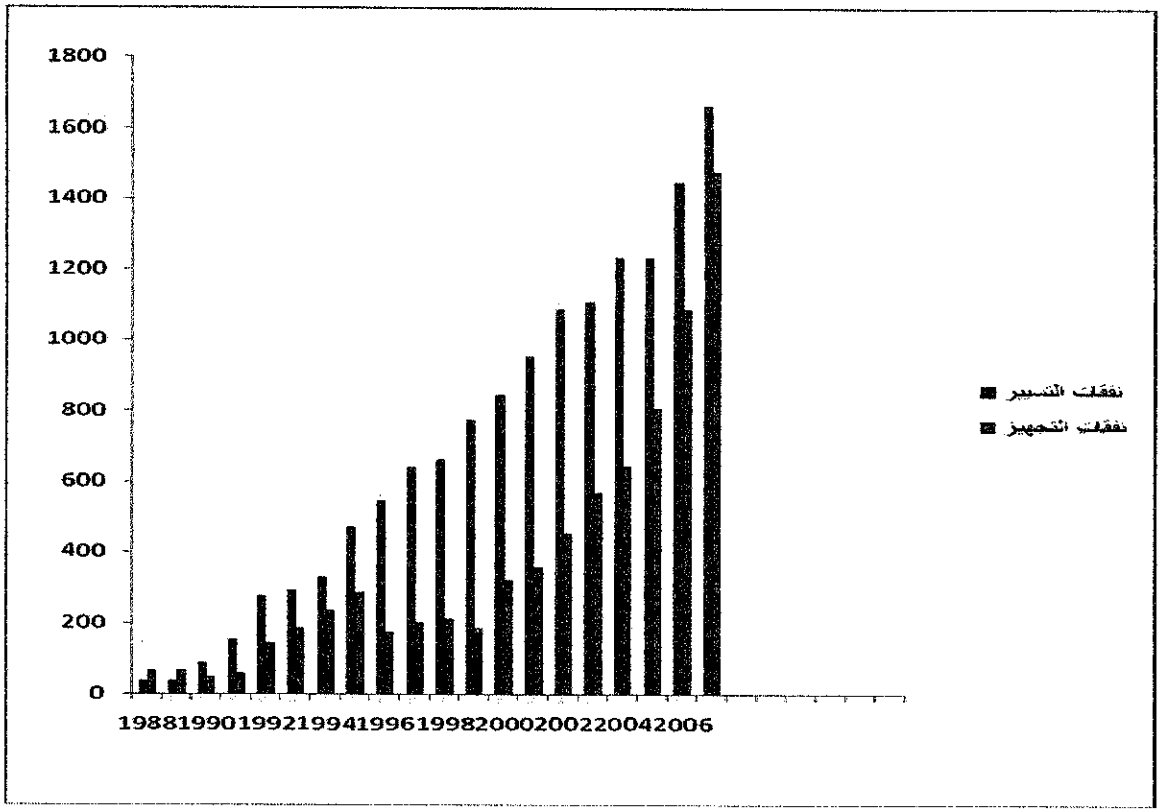

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-7)

الجدول رقم (3-8): معدل نمو الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007-1988).

السنوات	معدل نمو إجمالي النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام %	معدل نمو نفقات التسيير إلى الناتج الداخلي الخام %	معدل نمو نفقات التجهيز إلى الناتج الداخلي الخام %
1988	29.68	10.76	18.92
1989	24.76	8.81	15.95
1990	24.55	15.97	8.57
1991	25.13	18.22	6.90
1992	40.20	26.42	13.77
1993	40.06	24.49	15.57
1994	38.02	22.18	15.83
1995	37.90	23.65	14.27
1996	28.25	21.46	67.84
1997	30.40	23.14	7.25
1998	31.16	23.62	7.53
1999	29.91	24.09	5.81
2000	28.67	20.78	97.8
2001	31.08	22.61	8.46
2002	35.13	24.82	010.3
2003	32.13	21.26	10.86
2004	30.75	20.22	10.53
2005	27.33	16.52	10.81
2006	30.06	17.16	12.89
2007	34.04	18.01	16.03

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-7).

يتضح من الجدولين والشكل أن السياسة الإنفاقية في الجزائر تميزت خلال الفترة (1990-2000) بارتفاع النفقات العامة بوجه عام إلا أن نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام كانت منخفضة على الرغـم من تحسن الإيرادات العامة، إذ انخفضت من 29.68 % سنة 1988 إلى 24.55 % سنة 1990

ويرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، هته الأخيرة التي كان تحريرها وجعلها حقيقية وفقا لقانون العرض والطلب إحدى بنود برنامج التكييف الهيكلي .

غيـــر أن سنتي 1992 و1993 عرفتا ارتفاعا في نسب الإنفاق العام أين ارتفعت إلى حوالي 40 % من الناتج الداخلي الخام، ويرجع هذا الارتفاع من جهة إلى رفع نفقات الشبكة الاجتماعية ؛ فقد كان للانتقال السريع إلى نظام الأسعار الحرة آثار سلبية على الطبقات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لذلك لجأت الحكومة إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية انطلق سنة 1991 واستبدل ببرنامج آخر سنة 1992 يقضي بتعيين الأشخاص المعنيين لفترات محدودة في أشغال ذات نفع عام مقابل تعويض اقل من الحد الأدنى للأجور، ومنح الأشخاص المسنين 'أكثر من 60 سنة عديمي الدخل والمعطوبين العاطلين عن العمل منحا جزافية، وأيضا منح الأفراد الذين فقدوا مناصب عملهم تعويض التامين عن البطالة[1]؛ ومن جهة ثانية إلى ارتفاع الأجور والرواتب المدفوعة من قبل الحكومة خلال هته الفترة من اجل تجنب الاحتجاجات المسجلة وسط المجتمع الجزائري بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة[2]، بالإضافة إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية كسبب آخر؛ عملية التطهير هته جاءت في إطار إصلاح القطاع العام ومنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، فلكي تتمكن المؤسسات العمومية من المـــرور إلى مرحلة الاستقلالية كان لابـــد من تطهيـــره ماليا أي القضاء على عجزها المالي وعلى مديونيتها تجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

---

[1]- عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية**، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص: 187.

[2]- بوسالم رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص: 177.

بالنسبة لنفقات التسيير عرفت ارتفاعا شديدا خلال فترة الدراسة وكان لها دور رئيسي في زيادة النفقات العامة إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 1999 بـــ80.55 % من إجمالي الإنفاق العام وأدنى قيمة لها بـــ 52.89% سنة 2007؛ يرجع الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها مثل التسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة، وكذا اهتمامها بالجانب الاجتماعي خاصة قطاع التضامن والحماية الاجتماعية نظرا للأضرار الاجتماعية التي خلفها تطبيق مخطط التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور والرواتب وكذا ارتفاع الأجر القاعدي.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فنلاحظ ارتفاعها خلال الفترة 1991-1994 نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الـــذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية، لتنخفض في الفترة الممتدة بين 1995-1999 بحوالي 22.21 % من إجمالي النفقات العامة وحوالي 10.03 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام كنتيجة لتطبيق تدابير برنامج التعديل الهيكلي، وتوقيع اتفاقية ستندباي عام 1994 والقاضية بضبط الإنفاق العام وترشيده، لقد مس هذا التخفيض نفقات التجهيز الخاصة بقطاع التربية والتكوين ونفقات السكن .

أما خلال الفترة 2000-2007 فقد عرفت نسب نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة والى إجمالي الناتج الداخلي الخام ارتفاعا ملحوظا، إذ ارتفعت هته النفقات من 27.52 % من مجموع النفقات العامة سنة 2000 إلـــى 34.25 % سنة 2004 و 47.10 % سنة 2007 مـــن نفـــس المجمـــوع وارتفـــع من 7.89 % من مجموع الناتج الداخلي الخام إلى 10.53% ثم إلى 16.03 %خلال نفس الفترة، هذا الارتفاع في نفقات التجهيز يرجع أساسا إلى إتباع سياسة مالية تنموية تهدف إلى بعث النشاط الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة، هذه السياسة التنموية تتمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج دعم النمو 2005-2008.

المطلب الثاني: الضريبة

الضريبة كإحـدى أدوات السياسة الميـزانية تعتبر ورقة هامة في يـد الـدولة تمكنها من التأثير على المتغيرات الاقتصادية لتحقق الأهداف التي ترمي إليها.

الفرع الأول: الإصلاح الضريبي

مس النظام الضريبي في الجزائر إصلاحات هامة كجزء من باقي الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري بعد أزمة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية للمحروقات سنة 1986، هته الأزمة التي كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصادا ريعيا يرتبط أداؤه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

اولا: أهداف الإصلاح

سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تخفيف العبا الضريبي المفروض على المؤسسات الناتج عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى[1]؛

2- تحقيق الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج ؛

3- توفير الشروط الملائمة الضرورية لتحقيق التوازن على صعيد ميزان المدفوعات من خلال تنوع الصادرات على اعتبار أن هذه الأخيرة ظلت تحت هيمنة المنتجات البترولية في ظل سوق نفطية غير مستقرة؛

4- إعادة توزيع الدخول بشكل عادل والحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية باستخدام الضريبة كأداة للتحكم في التضخم؛

[1] – ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992–2003**، منشورات بغدادي، 2003، ص: 39.

5- المساهمة في تحقيق أهداف اللامركزية السياسة والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بوجود حالة من عدم التوازن الجهوي الذي تعرفه الجزائر، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق البلاد المختلفة؛

6- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل إدارة الضرائب[1].

ثانيا: سمات النظام الضريبي بعد الإصلاح

أسفر الإصلاح عن بنية جديدة للنظام الضريبي ترتكز على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على القيمة المضافة.

1- الضريبة على الدخل الإجمالي:

تأسست هذه الضريبة من خلال قانون المالية لسنة 1991 وتنص المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة[2].

الضريبة على الدخـــل الإجمالي تأتي في سياق إصلاح الضـــرائب على الدخـــل بالانتقال من نظام على فروع الدخل إلى نظام إجمالي من جهة وكذلك للتمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، تفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف،وهي سنوية، تصريحيه، يخضع اقتطاعها لسلم تصاعدي بالشرائح، يخضع لها الأشخاص ذوي محل إقامة بالجزائر أو الذين تكون مداخليهم من مصدر جزائري حتى وان كان مصدر تكليفهم خارج

[1]- محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص: 129.

[2]- قانون المالية لسنة 1991.

الجزائر[1].

يعتبر أن موطن التكليف موجود بالجزائر بالنسبة إلى:

أ- الأشخاص الذين يزاولون نشاطا مهنيا سواء كانوا أجراء أم لا.

ب- الأشخاص الذين لديهم مسكن بصفتهم مالكين له أو منتفعين به أو مستأجرين له عند ما تكون مدة الإيجار لا تقل عن السنة.

ج- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.

د- يعتبر أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي و الذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم، أن موطن تكليفهم في الجزائر و بالتالي هم خاضعون لضريبة الدخل الإجمالي.

ر- كذلك يخضع لضريبة الدخل سواء كانت مواطن تكليفهم في الجزائر أم خارجها، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يحصلون في الجزائر على أرباح أو دخول، يتم تحويل فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة مع بلدان أخرى.

الجدول رقم(3-9): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي في الجزائر لسنة 2002.

نسبة الضريبة (%)	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 60.000
10	60.001 الى180.000
20	180.001 إلى 360.000
30	360.001 إلى 1.080.000
35	1.080.001 إلى 3.240.000
40	أكثر من 3.240.000

المصدر: الدليل الضريبي للمكلف بالضريبة، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2003، ص: 53.

[1]- عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 10-11 ماي 2002، ص: 01.

ليتم تغيير هذا السلم الضريبي وفقا لقانون المالية 2008 أين تم تخفيض عدد الفئات الخاضعة للضريبة إلى أربعة (04) فئات، كما تم إلغاء النسبة الهامشية التي تفوق 40% وهذا ما يظهره الجدول التالي.

الجدول رقم(3-10): السلم الضريبي في الجزائر لسنة 2008

نسبة الضريبة (%)	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز120.000
20	120.001 إلى360.000
30	360.001 إلى1.440.000
35	أكثر من1.440.000

المصدر: Vos Impôts pour 2008, Direction Générale des impôts, 2008, p 05.

2- الضريبة على أرباح الشركات:

من أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي سنة 1988 وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة(135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين ... وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات.

من خلال التعريف يتضح أن الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح المحققة من قبل الأشخاص المعنويين بعد أن يتم التصريح بالأرباح لدى الإدارة الضريبية وفق معدل سنوي ثابت انخفض من 38 % إلى 30 % وأخيرا 25 % ،وأما بالنسبة للمعدل المخفض من33 % إلى 15% ليستقر عند12.5% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.

يندرج تأسيس ضريبة على أرباح الشركات في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات الذي يختلف على النظام المطبق على الأشخاص الطبيعيين، هذا التمييز يبرره الاختلاف القانوني الموجود

بين الشخص المعنوي والشخص الطبيعي، لذا فان الضريبة على أرباح الشركات تلائم أكثر الشركات وهي تعمل على عصرنة جباية الشركات وجعلها أداة للإنعاش الاقتصادي[1].

3- الرسم على القيمة المضافة:

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991 ليحل محل الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS) ذلك نتيجة المشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته مع الإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني، ومن تعـــدد النسب التي كانت مستوياتها تتراوح بين 0 % الى 80 % تم الانتقال مع ظهور الرسم على القيمة المضافة الى معدلين بنسبة 07 % و17 % [2].

يأتي اللجوء إلى هذا النوع من الضريبة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي من جهة ولكونها تمكن من تحقيق بعض الأهداف أهمها[3]:

أ- إنعاش النمو الاقتصادي لكونه لا يمس الاستثمارات وبالتالي فان تكاليف الاستثمار تنخفض بشكل محسوس؛

ب- رفع تنافسية المؤسسات الجزائـــرية على مستوى الأسواق الخارجية بإعفاء المنتجات المصدرة من هذا الرسم؛

ج- زيادة الشفافية لاعتماد الرسم أساسا على الفوترة وشفافية المعاملات.

إن هذا الرسم وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشاة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتتحقق هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضـــريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع

---

[1]- ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الثاني، الجزائر، 2003، ص26.

[2]- عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق (2000-2009)**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني عشر، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص: 71.

[3]- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 01.

من طرف المؤسسة إلى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي[1].

الفرع الثاني: تحليل تطور إيرادات الموازنة الجبائية في الجـزائـر

عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومنها الإيرادات الجبائية زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة

[1]- ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

الجدول رقم (3-11): تطور إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة (مليار دج)	معدل نمو اجمالي الايرادات العامة %	إجمالي الإيرادات الجبائية (مليار دج)	إجمالي الجباية العادية (مليار دج)	إجمالي الجباية البترولية (مليار دج)
1988	93.5		81.882	57.89	23.992
1989	116.48	24.57	110	64.46	45.54
1990	152.5	30.92	147.9	71.7	76.2
1991	248.9	63.21	244.2	82.7	161.5
1992	311.86	25.29	302.66	108.86	193.8
1993	313.94	0.66	300.67	121.46	179.21
1994	477.18	51.99	389.34	167.17	222.17
1995	611.73	28.19	578.13	241.99	336.14
1996	825.15	34.88	786.59	290.6	495.99
1997	926.66	12.30	878.77	314.01	564.76
1998	774.51	-16.41	708.37	329.82	378.55
1999	950.49	22.72	874.88	314.76	560.12
2000	1845.6	94.17	1830.2	617	1213.2
2001	1801.7	-2.37	1711.4	698	1013.4
2002	1973.8	9.55	1861.6	853.7	1007.9
2003	2341	18.60	2272.1	921.9	1350.2
2004	2620.2	11.92	2556.5	985.8	1570.7
2005	3556	35.71	3465.5	1112.8	2352.7
2006	3633.46	2.17	2920.23	745.66	2174.57
2007	3639.18	0.15	3498.61	786.77	2711.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- الديون الوطني للإحصاء .www.ons.dz

- صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

- وزارة المالية www.mf.gov.dz

الشكل رقم (3-3): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

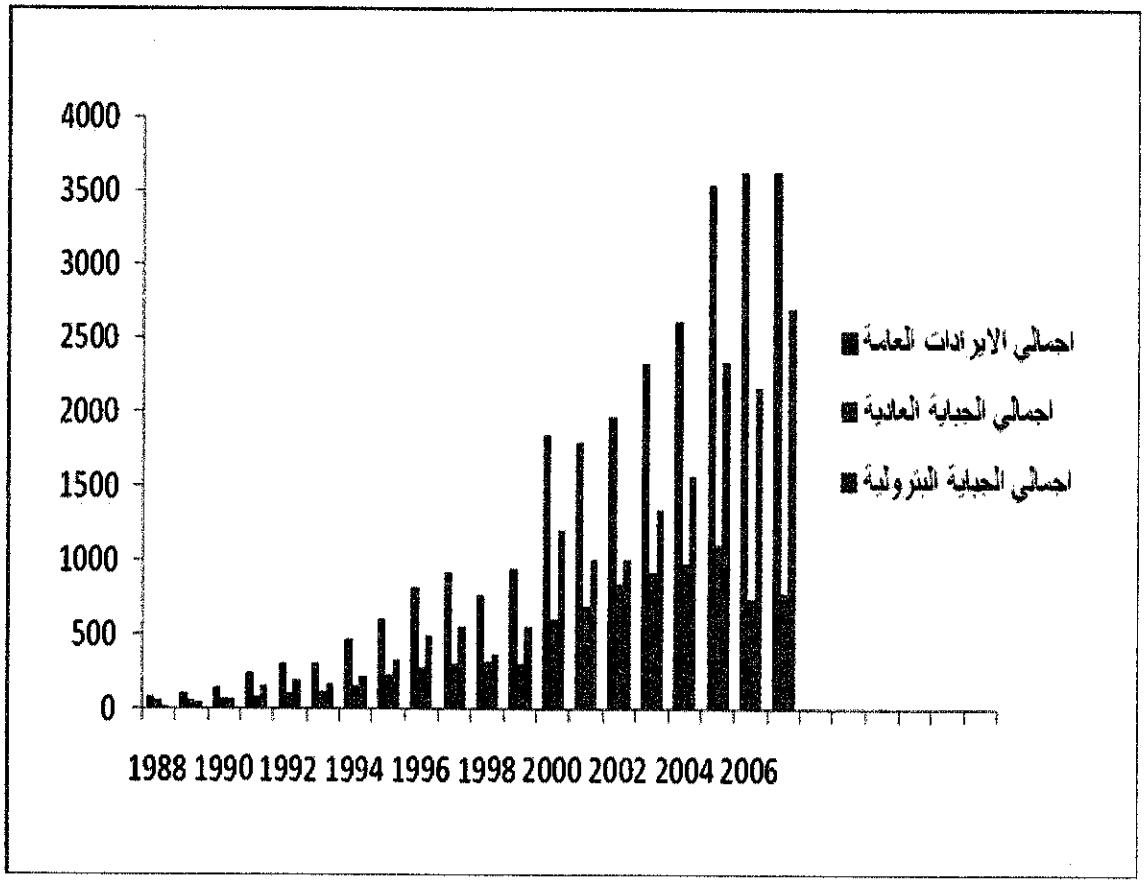

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-11)

الجدول رقم(3-12): معدل نمو إيرادات الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

السنوات	الجباية العادية إلى الإيرادات العامة %	الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة %	الجباية العادية إلى إجمالي الجباية %	الجباية البترولية إلى إجمالي الجباية %
1988	61.91	25.65	70.69	29.30
1989	55.33	39.09	58.6	41.4
1990	47.01	49.96	48.47	51.52
1991	33.22	64.88	33.86	66.13
1992	34.90	62.14	35.96	64.03
1993	38.68	57.08	40.39	59.60
1994	35.03	46.55	42.93	57.06
1995	39.55	54.94	41.85	58.14
1996	35.21	60.10	36.94	63.05
1997	33.88	60.94	35.73	64.26
1998	42.58	48.87	46.56	53.43
1999	33.11	58.92	35.97	64.02
2000	33.43	65.73	33.71	66.28
2001	38.74	56.24	40.78	59.21
2002	43.25	51.06	45.85	54.14
2003	39.38	57.67	40.57	59.42
2004	37.62	59.94	38.56	61.43
2005	31.29	66.16	32.11	67.88
2006	20.52	59.84	25.53	74.46
2007	21.61	74.51	22.48	77.51

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-11)

الشكل رقم (3-4): تطور معدل نمو إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية بالنسبة لمجموع الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

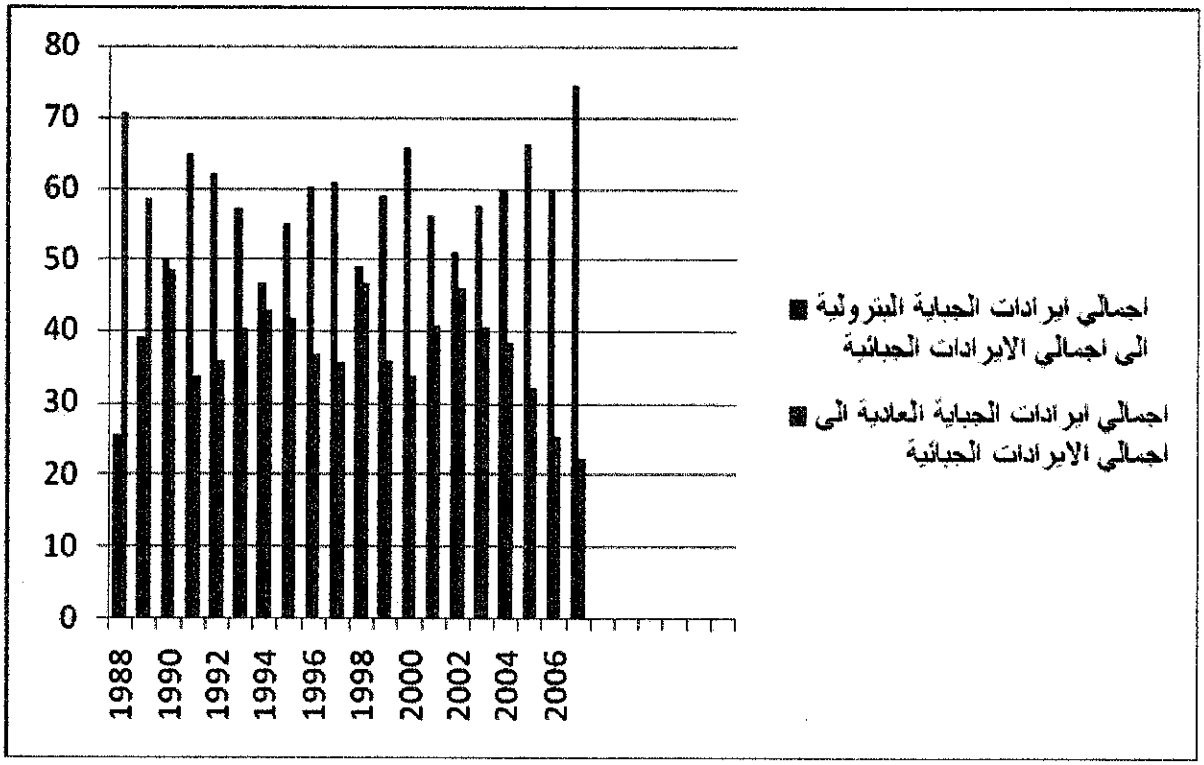

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-12)

يتضح من الجدولين الممثلين في الشكلين أن الجباية العادية عرفت نوعا من الانخفاض بالنسبة لفترة ما بعـد الإصلاح إذا ما قورنت بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1989، إذ انتقلت من 48.48 % من مجموع الجباية الكلية سنة 1990 إلى 22.49 % من نفس المجموع سنة 2007، باستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه النسبة 46.56 % ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في هذه السنة من 21 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.86 دولار للبرميل سنة 1998 مما كان له الأثر البين على حصيلة الجباية البترولية؛ أما بالنسبة لحصيلة الإيرادات الجبائية البترولية والتي تلعب دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة ومن ثم تغطية النفقات العامة حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، فقد عرفت تزايدا مستمرا على طول فترة الدراسة ما عـدا التذبذب الذي لحـق بها سنوات 1993، 1998، 2001، هـذه الزيادة تعود أساسا

إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

يتضح من الجدول رقم (3-11) ارتفاع حصيلة الجباية البترولية من 45.540 مليار دينار جزائري سنة 1989 إلى 76.2 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 161.5 مليار دينار جزائري سنة 1991 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول نتيجة ارتفاع الطلب على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج العربي وكذا نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991.

تراجـع حصيلة الجباية البترولية سنة 1998 والتي بلغت 338.556 مليار دينار جزائـري يرجـع إلى انخفاض سعر برميل النفط، رغم ذلك بقيت مساهمة الجباية البترولية اكبر من مساهمة الجباية العادية.

إذا وعلى الرغم من أن هدف الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية، إلا أن مكانة هذه الأخيرة مافتئت تتعزز وتتدعم إذ انتقلت من 49.97 % من مجموع الإيرادات سنة 1990 إلى حوالي 74.51 % من نفس المجموع سنة 2007 بزيادة قدرها 24.54 %، وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط ابتداءا من سنة 2000 بشكل كبير في ذلك. ويمكـن إرجاع كل هـذا الاعتماد الكبير على الجباية البترولية إلى الأسباب التالية الذكر[1]:

1- سيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى تطور حصيلة الجباية البترولية وكذلك انخفاض قيمة الدينار الجزائري مم اثر إيجابا على قيمة هذه الحصيلة بالدينار؛

2- ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخوصصة ما هو قابل منها للخوصصة، وهذا ما أدى إلى حرمان الخزينة العمومية من تحصيل ضرائب كانت تحصل من ذي قبل ؛

[1]- شبي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2007، ص-ص: 233-234.

3- كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيـــع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الغش والاحتيال أحيانا؛

4- وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي وضعف الإدارة الضريبية.

المطلب الثالث: الدين العام

انجر عن الأزمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 خلل على مستوى التوازنات المالية للدولة، عبر عنه بوضوح ارتفاع نسب الدين العمومي بشقيه الداخلي والخارجي.

الجدول رقم(3-13): تطور هيكل الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1995-2007).

السنوات	إجمالي الدين العام (مليار دج)	إجمالي الدين العام الداخلي (مليار دج)	إجمالي الدين العام الخارجي (مليار دج)
1995	1982	439	1543
1996	2206	638	1568
1997	2087	578	1509
1998	2114	616	1498
1999	2607	1060	1547
2000	2559.36	1022.9	1536.46
2001	2407.93	999.4	1408.53
2002	2145.03	980.5	1164.53
2003	2063.66	982.24	1081.42
2004	1980.13	1000	980.139
2005	1944.03	1094.3	849.73
2006	1843.92	1780	63.928
2007	1107.26	1044	63.260

المصدر: وزارة المالية الجزائرية www.mf.gov.dz

الشكل رقم (3-5): تطور هيكل الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1995-2007).

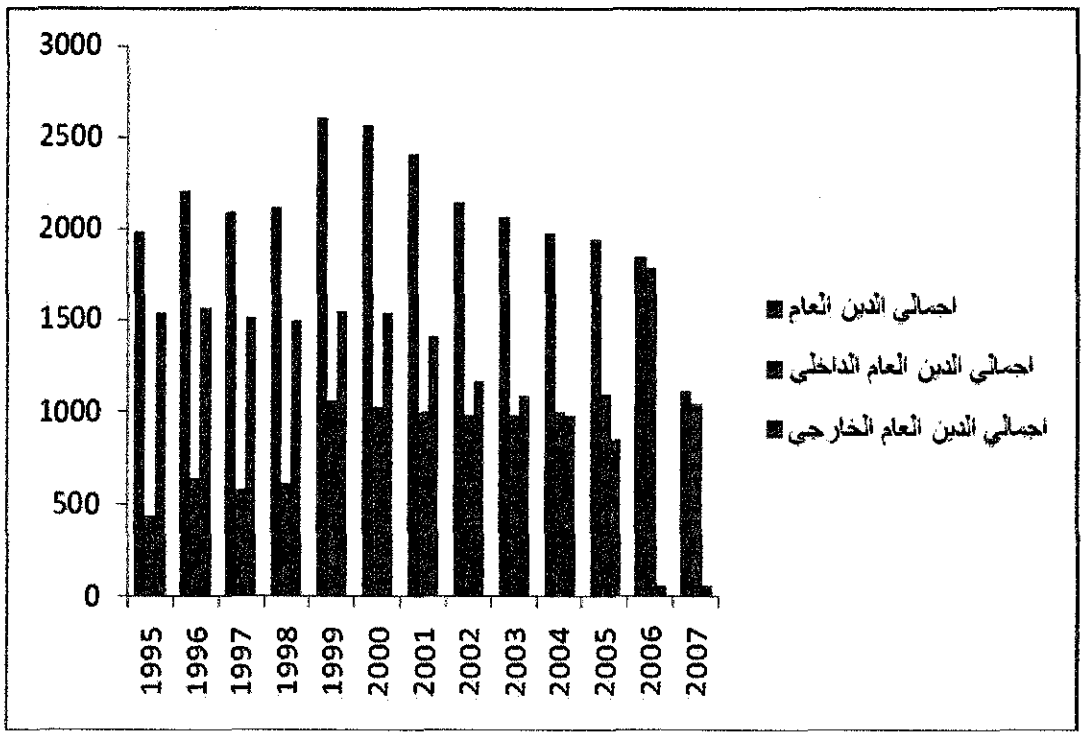

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-13)

الجدول رقم (3-14): معدل نمو الدين العام في الجزائر خلال الفترة (1988-2007).

السنوات	معدل نمو إجمالي الدين العام الداخلي بالنسبة للدين العام %	معدل نمو إجمالي الدين العام الخارجي بالنسبة للدين العام%	معدل نمو الدين العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام %	معدل نمو الدين العام الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام%	معدل نمو الدين العام الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام%
1995	22.14	77.85	98.97	21.92	77.04
1996	28.92	71.07	86.01	24.87	61.13
1997	27.69	72.30	75.06	20.78	54.27
1998	29.13	70.86	75.22	21.92	53.30
1999	40.65	59.34	81.08	32.96	48.11
2000	39.96	60.03	62.74	25.07	37.66
2001	41.50	58.49	47.03	23.67	33.36
2002	45.71	54.28	48.8	22.30	26.49
2003	47.59	52.40	39.32	18.71	20.60
2004	50.50	49.49	32.27	16.29	15.97
2005	56.29	43.70	25.92	14.59	11.33
2006	96.53	3.466	21.79	21.03	0.75
2007	94.28	5.71	11.99	11.30	0.68

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-13)

يتضـــح من الجدولين والشكل ان الديـــن العام الإجمالي يشهـــد ارتفاعا في قيمته طيلة الفتـــرة (1995-1999) وذلك ما توضحه الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، إذ انتقل من 1982 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى 2607 مليار دينار سنة 1999، بزيادة في قيمة الدين العام الإجمالي خلال الفترة بلغت 625 مليار دينار جزائـــري أي بنسبة زيادة تقـــدر بـــ 31.53 %، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة كل من الدين العام الداخلي الذي انتقل من 439 مليار دينار جزائـــري سنة 1995 إلى 1060 مليار دينار جزائري سنة 1999 بزيادة في قيمة الدين العام الداخلي خلال الفترة بلغت 621 مليار دينار جزائري بنسبة زيادة تقدر بـــ 1.41 %، وارتفاع قيمة الدين العام الخارجي الذي انتقـــل من 1543 مليار دينار جزائـــري إلى 1547 مليار دينار جزائـــري خلال نفس الفترة بزيادة

في قيمة الدين العام الخارجي بلغت اربعة (04) مليار دينار جزائـري بنسبة زيادة تقدر بـ 0.25 % أي أن الزيادة في نسبة الدين العام الداخلي كانت اكبر من الزيادة في نسبة الدين العام الخارجي.

وبحساب نسبة إجمالي الدين العام إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام نجد أنها عرفت انخفاضا قدر بـ 17 نقطة، إذ انخفضت من 98.97 % سنة 1995 إلى 81.08 % سنة 1999؛ نفس المنحى عرفه الـدين العام الخارجي إذ انخفضـت نسبته بالنسبة للناتـج الداخلي الخام من 77.05 % سنة 1995 إلى 48.11 % سنة 1999 أي نزول بـ 28 نقطة، في حين ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام بـ 11 نقطة، أين انتقلت من 21.92 % إلى 32.96 % .

بداية من سنة 2000 والى غاية نهاية فترة الدراسة 2007 سجل إجمالي الدين العام انخفاضا في قيمته إذ انتقل من 255.36 مليار دينار جزائـري سنة 2000 إلى 1107.2603 مليار دينار جزائـري بانخفاض في قيمة الدين تقدر بـ 1452.0757 مليار دينار جزائـري بنسبة 56.73 % .

هـذا الانخفاض في قيمة إجمالي الدين العام يتجلـى خاصة في انخفاض قيمة الدين العام الخارجي من 1536.466 مليار دينار جزائـري سنة 2000 إلى 63.260 مليار دينار جزائري سنة 2007 أي بانخفاض في قيمة الدين العام الخارجي تقدر بـ 1473.206 مليار دينار جزائري بنسبة 95.88 % كما انخفضت نسبته إلى إجمالي الدين العام من 60.04 % إلى 5.71 % خلال نفس الفترة.

بالمقابل عرفت قيمة الـدين العام الداخلـي انخفضا من 1022.9 مليار دينار جزائـري سنة 2000 إلى 999.4 مليار دينار جزائري سنة 2001 لتعاود الارتفاع بعد هذه السنة أين بلغت 1044 مليار دينار جزائري سنة 2007 بارتفاع قدر بـ 44.6 مليار دينار جزائري أي بنسبة 4.46 % خلال الفترة (2001-2007)، كما عرفت نسبه بالنسبة لإجمالي الدين العام ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة (2000-2007) إذ ارتفع من 39.36 % سنة 2000 إلى 94.29 % سنة 2007

فيما يتعلق بنسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام فقد سجلت انخفاضا من 62.74 % سنة

2000 إلى 11.99 % سنة 2007 أي نزول بـــ 50 نقطة؛ نفس الشيء بالنسبة للدين العام الخارجي فقد انخفضت نسبته بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 37.66 % سنة 2000 إلى 0.61 % سنة 2007 أي نزول بـــ 37 نقطة؛ والأمر ذاته مع الدين العام الداخلي الذي عرفت نسبه بالنسبة للناتج الداخلي الخام انخفاضا من 25.07 % سنة 2000 إلى 11.30 % سنة 2007 أي نزول بـــ 13 نقطة.

هذا الانخفاض في الدين العام خلال هته الفترة يعود أساسا إلى انتعاش أسعار النفط بداية من سنة 2000 الأمر الذي أدى إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد، فبموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي سنة 2000 تم فتح حساب خاص للتخصيص تحت عنوان "صندوق ضبط الإيرادات " تتحدد وظائفه في[1]:

1- امتصاص الفائض من الإيرادات الجبائية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية؛

2- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون اقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية؛

3- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق:

أ- تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها؛

ب- التسديد المسبق للمديونية العمومية.

[1]- قانون المالية لسنة 2000.

الجدول رقم (3-15):تطور إيرادات صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000-2007)

السنوات	موارد الصندوق			الديون المسددة (مليون دج)	الرصيد (مليون دج)
	رصيد السنة الماضية (مليون دج)	الجباية البترولية (مليون دج)	إجمالي موارد الصندوق (مليون دج)		
2000	00	453237	453237	221100	232137
2001	232137	123864	356001	184467	171534
2002	171534	26504	198038	170060	27978
2003	27978	448914	476892	156000	320892
2004	320892	623499	944391	165559	721688
2005	721688	1368836	2090524	247838	1842686
2006	1842686	1798000	3640686	618111	2931045
2007	2931045	1738848	4669893	314455	3215530

المصدر: وزارة المالية www.mf.gov.dz

المبحث الثالث: تأثير السياسة الميزانية على التضخم في الجزائر

المطلب الاول: تاثير النفقات العامة على التضخم في الجزائـــر

ساهم ارتفاع معدل نمو النفقات العامة بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي خلال سنوات 1991 1992، 2004، والناتج من جهة عن ارتفاع معدل نمو نفقات التجهيز ومن جهة أخرى عن ارتفاع معدل نمو نفقات التسيير بسبب إحداث نظام الحماية الاجتماعية، وارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000 دينار جزائـــري سنة 2007 بعد أن كان 1000 دينار جزائـــري سنة 1990، وارتفاع الكتلة الأجرية المدفـــوعة من قبل الحكـــومة، هته الأخيرة التي تهـــدف من خلال رفـــع الأجـــور إلى المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي، في رفع معدلات التضخم.

فعلى اعتبار أن الأجور من أهم مكونات التكاليف إذ ارتفعت من 667.2 مليار دينار جزائـــري سنة 1996 إلى حوالي 1493.8 مليار دينار جزائري سنة 2006، فقد ساهم ارتفاعها في ارتفاع التكاليف

الإنتاجية ومن ثم المساهمة في زيادة الأسعار وظهور التضخم بالتكاليف.

وعلى اعتبار أن الأجور والدخول الناتجة عن التحويلات الاجتماعية تعتبر جزءا من مكونات الدخل الوطني المساهمة في الطلب الكلي في المجتمع، فان أي ارتفاع فيها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على زيادة الطلب المقابل بجمود في العرض ومن ثم ظهور التضخم بالطلب.

في حين ساهم انخفاض معدل نمو النفقات العامة بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيق خلال سنوات 1993، 1996، 2000، 2005، في خفض معدلات التضخم؛ ويرجع هذا الانخفاض في النفقات العامة إلى تقليـص رواتب عمال الوظيف العمـومي من 42 % من ميزانية التسيـير عام 1993 إلى 40 % من هذه الميزانية عام 1998، وذلك بتخفيض التعيين في مناصب جديدة وتخفيض التحويلات الجارية إلى 30 % من ميزانية التسيير عام 1998 بعدما كانت تستحوذ على نسبة 39 % من نفس الميزانية عام 1993[1].

كما يـرجع الانخفاض في النفقات العامة إلى انخفاض نفقات التجهيز نتيجة توقف الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية بداية من سنة 1990.

[1]- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص: 193.

الجدول رقم(3-16): تطور نفقات وايرادات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام في الجزائـــر خلال الفترة (1985-1991)

البيان		1985	1988	1989	1990	1991
إيرادات الخزينة %		36.8	26.7	27.6	28.4	31.4
نفقات الخزينة %		46.4	39.4	29.6	25.3	27.1
منها	نفقات جارية %	18.2	21.8	19	16.6	19.4
	استثمارات عمومية %	15.3	12.4	10.5	8.9	7.4
	قروض للمؤسسات %	7.8	5.9	1.6	0.1	00
	أخرى %	5.1	0.7	1.5-	0.1-	3.0

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص: 171.

إذا فإتباع سياسة انفاقية تقشفية كان سببا مساهما في هبوط ملحوظ في معدل التضخم.

الشكل رقم (3-6):تطور تغير إجمالي النفقات العامة وتغير اجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

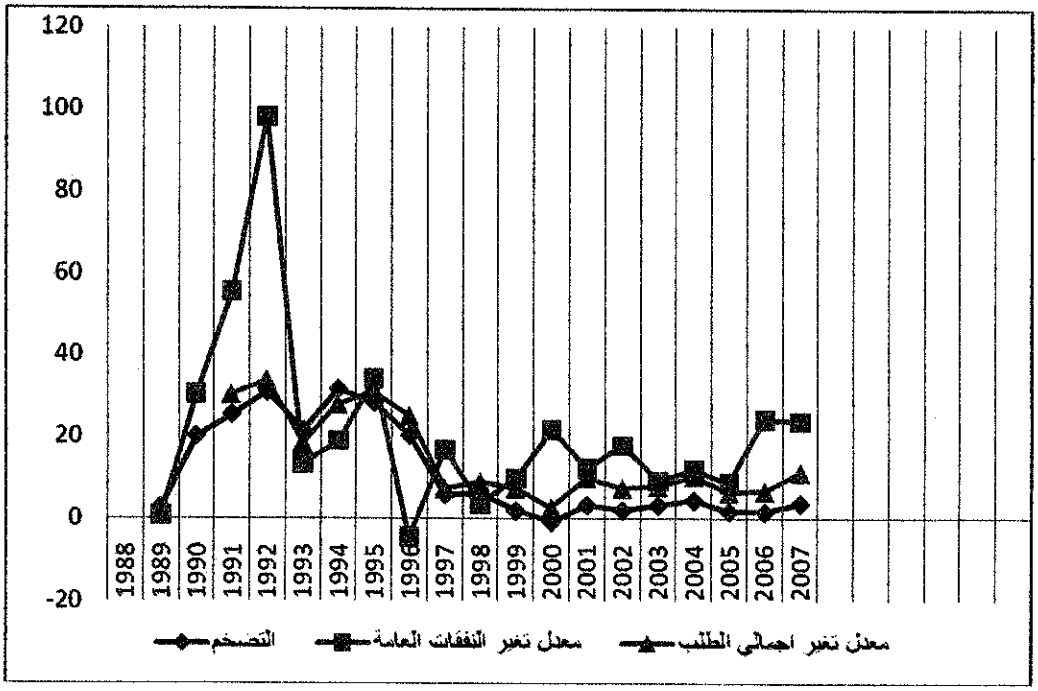

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-1)، (3-7)، (3-17)

المطلب الثاني: تاثير الضريبة على التضخم في الجزائـــر

تنبع أهمية الضريبة كإحدى المتغيرات التي تستخـــدمها السياسة الميزانية في الرقابة على التضخـــم من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معـــدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق العام الوطني من خلال سحبها لجزء من القوة الشرائية بالوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الطلب.

الجدول رقم (3-17): معدل نمو إجمالي الاستثمار والاستهلاك والطلب والادخار في الجزائر

خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	إجمالي الاستثمار		إجمالي الاستهلاك		إجمالي الطلب		إجمالي الادخار	
	القيمة (مليار دج)	معدل النمو %	القيمة (مليار دج)	معدل النمو%	القيمة (مليار دج)	معدل النمو%	القيمة (مليار دج)	معدل النمو%
1990	158,9	31,21	420,5		579,4		150,7	
1991	268,9	69,22	545,7	29,77	814,6	40,59	315,7	109,48
1992	322,3	19,85	746,3	36,76	1068,6	31,18	337,3	6,84
1993	339,2	5,24	762,7	2,19	1101,9	3,116	351,1	4,09
1994	467,9	37,94	1114,4	46,11	1582,3	43,59	416,7	18,68
1995	632,4	35,15	1459,5	30,96	2091,9	32,20	595,5	42,90
1996	644,5	1,91	1764,3	20,88	2408,8	15,14	805,7	35,29
1997	647,4	0,45	1899,6	7,66	2547	5,73	890,0	10,46
1998	773,9	19,53	2066,1	8,76	2840	11,50	749,7	-15,76
1999	849,9	9,82	2220,9	7,49	3070,8	8,12	1000,9	33,49
2000	944,9	11,17	2228,2	0,32	3173,1	3,33	1804,4	80,28
2001	1164,5	23,23	2543,9	14,16	3708,4	16,86	1719,8	-4,69
2002	1406,5	20,78	2696,91	6,014	4103,41	10,65	1706,4	-0,77
2003	1609,3	14,42	3386,74	25,57	4996,04	21,75	2344,9	37,41
2004	2036,6	26,55	4032,65	19,07	6069,25	21,48	2930,9	24,98
2005	2380	16,85	4988,31	23,69	7368,31	21,40	4083,6	39,33
2006	2511,3	5,518	5707,28	14,41	8218,58	11,53	4814,2	17,88
2007	3279,8	30,60	5723,53	0,28	9003,33	9,548	5173,6	7,46

المصدر:

- الديوان الوطني للاحصاء www.ons.dz

- صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

الشكل رقم (3-7): تطور تغير إيرادات الجباية البترولية وتغير إجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

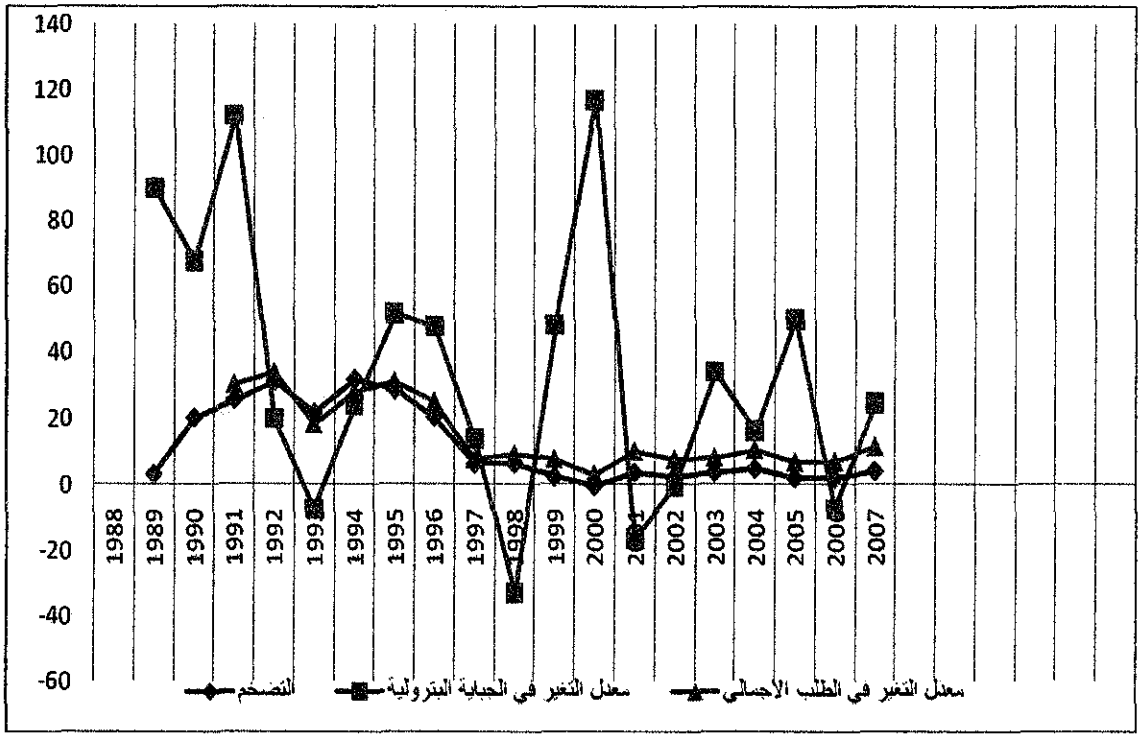

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-1)، (3-11)، (3-17).

ساهم ارتفاع معـدل نمو الجباية البترولية خلال سنـوات 1989، 1991، 1994، 2004، 2007 في رفع معـدل التضخم، فارتفاع نمو الجباية البترولية يعني زيادة الإيرادات الحكومية والذي يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الوطني، ومن ثـم انتشار ظاهـرة التوسـع الطلبـي أي ارتفاع الطلب الإجمالي في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي ومن ثم ظهور التضخم بالطلب.

في حين أن انخفاض معدل نمو الجباية البترولية خلال سنوات: 1993، 1996، 1997، 2002 2005، 2006، أدى إلى انخفاض معدل التضخم نتيجة انخفاض الإنفاق الوطني وانخفاض الطلب الإجمالي.

وكان لانخفاض معدل نمو إيرادات الجباية العادية سنوات 1989، 1998، 2001، 2003، 2004، الدور المساهم في بقاء القوة الشرائية الزائدة بيد الأفراد واستخدامها في زيادة الطلب في مقابل العرض

غير المرن، بالتالي ظهور التضخم بالطلب.

في حين كان لارتفاع معدل نمو إيرادات الجباية العادية دور في خفض معدل التضخم خلال سنوات 2000، 2002، 2005، بسبب انخفاض القوة الشرائية المتواجدة لدى الأفراد وبالتالي انخفاض معدل نمو الاستهلاك مقابل ارتفاع معدل نمو الادخار وبالتالي انخفاض الطلب.

كما انه ورغم ارتفاع معدل نمو إيرادات الجباية العادية سنتي 1990، 1991، كان هناك ارتفاع في معدل التضخم ويرجـع ذلك إلى انخفاض الجهـد الضريبي أي انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج الوطني، وكذا اتساع القطاع الموازي ما أسهم في زيادة كمية النقود في الاقتصاد وزيادة الطلب ومن ثم التضخم بالطلب.

الشكل رقم (3-8):تطور تغير إيرادات الجباية العادية وتغير إجمالي الطلب والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)

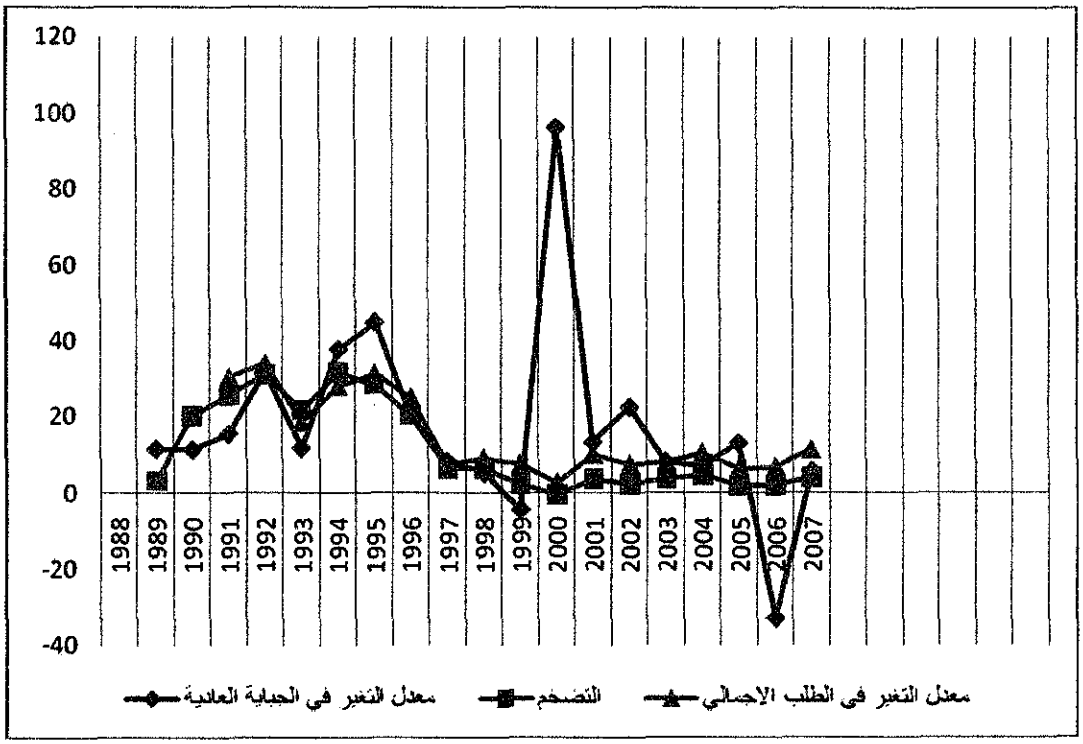

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-1)، (3-11)، (3-17).

الشكل رقم (3-9): تطور تغير اجمالي الاستهلاك وتغير اجمالي الادخارفي الجزائر خلال الفترة (1990-2007)

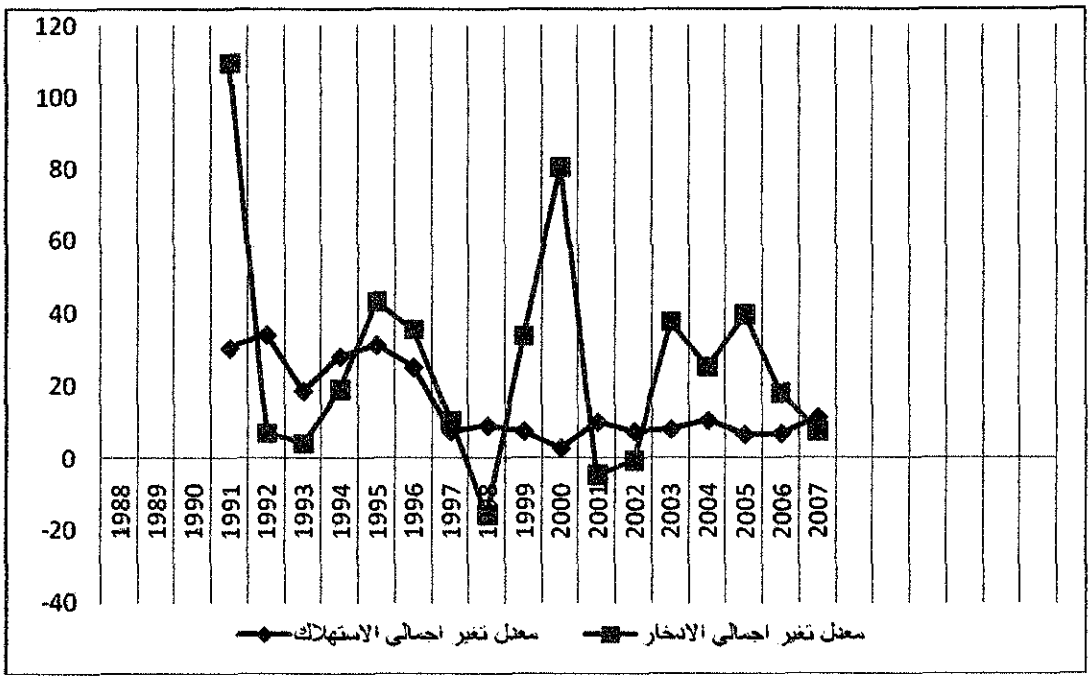

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-17).

المطلب الثالث: تاثير الدين العام على التضخم في الجزائـــر

يتوقف تأثير الدين العام على التضخم على ما إذا كان هذا الدين العام داخليا أو خارجيا.

تولد عن الزيادة في معدل نمو الدين العام الخارجي خلال سنوات 1998، 2003، 2007، لتمويل مشروعات البنية التحتية نوع من الضغوط على الأسعار وجرتها نحو الارتفاع بسبب زيادة الدخول النقدية ومن ثم زيادة الطلب بقدر غير متناسب مع المعروض من السلع والخدمات وهذا ما انجر عنه ظهور التضخم بالطلب.

في حين ساهم انخفاض الدين العام الخارجي خلال سنوات 1997، 2000، 2002، 2005، 2006، في سحب جانب من القوة الشرائية الداخلية نتيجة القيام بتسديد الديون ومن ثم تخفيض حجم الطلب الكلي، وبالتالي التخفيض في مستويات التضخم.

الشكل رقم (3-10): تطور تغير الدين العام الخارجي وتغير إجمالي الطلب و التضخم في الجزائـر خلال الفترة (1996-2007)

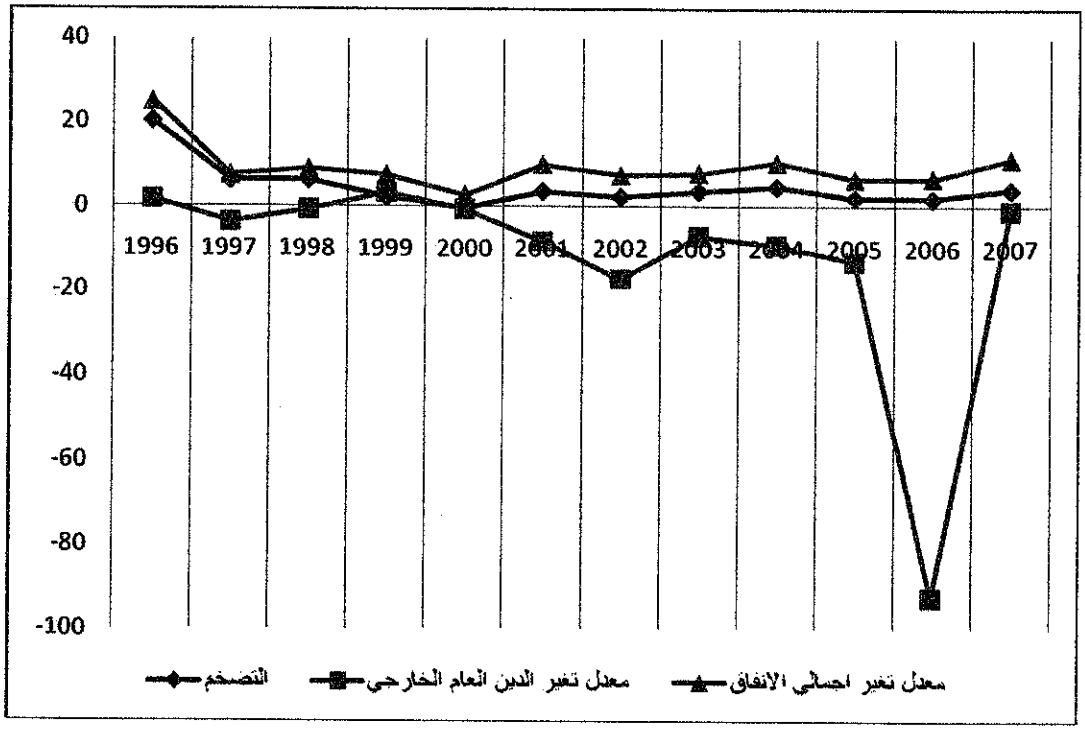

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-1)، (3-13)، (3-17).

في حين ساهمت الزيادة في معدل نمو الدين العام الداخلي خلال سنوات 1999، 2002 2005، 2006، في سحب جانب من القوة الشرائية الزائدة في الاقتصاد الوطني إذ ساهم هذا السحب في تخفيض حجم الإنفاق على الاستهلاك ومن ثم تخفيض فائض الطلب على السلع والخدمات وتحقيق استقرار في مستويات الأسعار.

الشكل رقم (3-11): تطور تغير الدين العام الداخلي وتغير إجمالي الطلب و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2007)

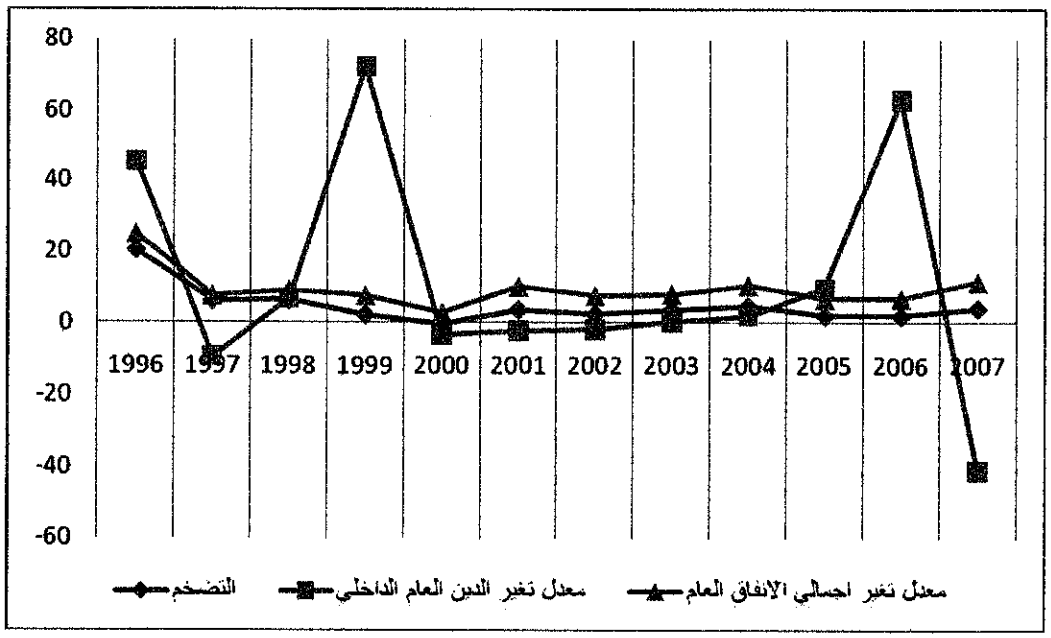

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول رقم (3-1)، (3-13)، (3-17).

إذا كان لسياسة الـدين العام دور في الحد من ارتفاع حجـم الاستهلاك ومن ثم الطلب مما ساهـم في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب والاستهلاك.

خلاصة:

بعد تتبعنا للمؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم يمكن ان نخلص الى ان أحسن مؤشر مرجعي لقياس التضخـــم في اغلب اقتصاديات دول العالـــم هو الرقـــم القياسي لأسعار الاستهلاك لكـــونه يتوفـــر على خصائص ومزايا يصعب إيجادها في بقية المؤشرات الأخرى، كما انه يصور التدهور الذي يطرا على القوة الشرائية للنقود من خلال قياس مستوى معيشة الأفراد، وفي الجزائر يمكن الاعتماد على هذا الرقم لكشف الاتجاهات التضخمية.

يمكن إرجاع الاتجاهات التضخمية في الجزائر إلى عدة أسباب من بينها:

* التوسع في الإنفاق الكلي، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى هذا التوسع هو زيادة الأجور.

* زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية.

* الإجراءات التخفيضية في العملة الوطنية.

لقد كان لارتفاع اسعار البترول الدور البارز في التاثير على ايرادات الدولة ومن ثم نفقاتها، اذ كان لارتفاع النفقـــة العامة والتي يتولـــد عنها ارتفاع في المداخيـــل والاستهـــلاك دون ان يقابلها زيادة في المعروض من السلع والخدمات تاثير على ارتفاع معدلات التضخم، في حين ساهم ارتفاع النفقة المخصصة لتسديد الدين العام الخارجي في خفض معدل التضخم.

يبقى دور الضرائب محدود في التاثير على المستوى العام للاسعار بسبب ضعف الجهد الضريبي الناتج عن التهرب الضريبي، وتعقد النظام الضريبي.

خاتمة

خاتمـــة:

بعد تناولنا لموضوع السياسة الميزانية وتأثيرها على التضخم، حالة الجزائر فانه تم التوصل إلى النتائج التالية:

بالنسبة للجانب النظري:

- من خلال تعرضنا لمفهوم التضخم وتطوره عبر مختلف المدارس الاقتصادية اتضح أن:

* أهمية دراسة التضخم تنبع من الآثار السلبية التي تلقي بظلالها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

* مؤشر الاستهلاك يعتبر أهم مؤشرات قياس التضخم في اغلب الاقتصاديات.

* هناك اختلاف في تحديد السياسة الأنسب لمعالجته.

- أما من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة الميزانية وتطورها عبر مختلف المدارس الاقتصادية، اتضح أن السياسة الميزانية لها مكانة في السياسة الاقتصادية المعاصرة إذ أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي، والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

- عند دراستنا لأدوات السياسة الميزانية اتضـــح بأن الضريبة، النفقة العامة، والدين العام، لها دور في التأثير على حجم العمالة، الدخل، الطلب الكلي، ومن ثم التضخم وهذا التأثير يتوقف على حالة الاقتصاد، وحسب توجهات الإدارة الحاكمة من خلال تحديدها لخطط الإنفاق، وتحديد أنواع الضرائب المفروضة ومعدلاتها.

بالنسبة للجانب التطبيقي:

- يعتبر مؤشر الاستهلاك العام (IPC) أهم مؤشرات قياس التضخم في الجزائر، رغم تضمنه عدة شوائب وذلك لتجسيده تدهور القوة الشرائية للنقود لدى الفرد الجزائري.

- تعد الأجور الخاصة بالمستخدمين من أهم تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية إذ لا تقل عن 40 % من مجموع التكاليف، ومنه أي زيادة في هذا النوع من المصاريف سينعكس مباشرة على تكاليف الإنتاج النهائية وعلى حجم الطلب الكلي من جهة ثانية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر والمتعلقة بالسياسة الميزانية ركزت على هدف متمثل في القضاء على عجز الميزانية، وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق العام من جهة والرفع من حصيلة الإيرادات وتنويعها من جهة أخرى؛ لكن رغم هذه الإصلاحات ظلت موارد الميزانية تعتمد على الجباية البترولية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط وهكذا يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد هش.

- ساهم ترشيد النفقة العامة من خلال رفع الدعم على الأسعار والتصحيحات التي أدخلت على النظام الضريبي في التحكم في معدلات التضخم، لكنها بالمقابل أسفرت على بؤس اجتماعي يعاني منه المواطن الجزائري وتدهور في مستوى المعيشة.

وللتحكم أكثر في التضخم من خلال السياسة الميزانية في الجزائر يمكن إدراج الاقتراحات التالية:

- ضرورة ترشيد النفقة العامة بصورة عامة والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري.

- إخضاع الإنفاق العام لمعايير المردودية الاقتصادية؛

- ضرورة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية ورفع قدرات الإنتاج الوطني في مختلف القطاعات ومن ثم تنشيط وتحفيز العرض الكلي؛

- تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام؛

- ضرورة ربط السياسة الضريبية للتخفيف من جموح الإنفاق العام، بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدخل والإنفاق الوطني لضمان تحقيق التعادل ما بين الإنفاق الكلي المتوقع، وقيمة الناتج الكلي المتوقع بعيدا عن التضخم والانكماش؛

- إصلاح الإدارة الضريبية من خلال تحسين التكوين وتوفير شروط العمل الملائمة؛

- محاربة التهرب الضريبي؛

- نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع؛

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

المراجع

1- فهرس المراجع باللغة العربية:

♦ الكتب

1* أبو دوح محمد عمر، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006.

2* بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2006.

3* حجازي مرسي السيد، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2002.

4* حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن 2006.

5* حشيش عادل احمد، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

6* حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي–، الدار الجامعيه، الإسكندريه، مصر، 2007.

7* خريس جمال وآخرون، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن ، 2002.

8* دراز حامد عبد المجيد وسميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.

9* الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة العربية، الإسكندرية، مصر 1984.

10* زغدود علي، المالية العامة، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

11* ساموبلسون.ا. بول ووليام.د.نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة للطبعة الخامسة عشر من خلال هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

12* السمان محمد مروان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

13* السيد سهير، المدخل في النظرية الاقتصادية المفهوم والتطبيق، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.

14* السيد عبد المولى، المالية العامة، دراسة للاقتصاد العام، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر 1978.

15* شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، الطبعة الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

16* طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1999.

17* العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

18* عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، مجدلاوي، عمان، الأردن، 1999.

19* عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "التحليل الكلي والجزئي للمبادئ"، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

20* عثمان سعيد عبد العزيز، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

21* عريقات محمد موسى، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، الأردن ، .2006

22* عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن 2008.

23* عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

24* عوض الله حسين زينب، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر 2003.

25* فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

26* كساب علي، النظرية الاقتصادية التحليل الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

27* الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

28* محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1979.

29* الموسوي ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

30* ناشد سوزي عدلي، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان 2006.

31* ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003، منشورات بغدادي الجزائر، 2003.

32* الهيتي نوزاد عبد الرحمان ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006.

33* الوادي محمد حسين وزكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007.

34* يحياوي أعمر، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه، الجزائر، 2003.

♦ المجلات والدوريات:

1* بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

2* رمزي زكي، التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة التضخم في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، بيروت، لبنان، 1986.

3* عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق (2000-2009)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني عشر، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

4* العصفور صالح، الأرقام القياسية، مجلة جسر التنمية، العدد التاسع عشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

5* عموص عبد الفتاح وآخرون، اثـر التضخم المستورد على مستوى الأسعار في الأقطار العربية ذات العجز المالي، التضخم في العالم العربي، الطبعة الأولى، دار الشباب للنشر، بيروت لبنان، 1986.

6* عودة سعيد كامل، اثر التضخم على نظم وصناديق الضمان الاجتماعي، التضخم الاقتصادي وأثره على نظم الضمان الاجتماعي، منظمة العمل العربية، 2008.

7* محمد الرميحي، الآثار الاجتماعية للتضخم ملاحظات أساسية، الطبعة الأولى، التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، لبنان ، 1986.

8* ناصر مراد، الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الثاني، الجزائر 2003.

♦ المؤتمرات والملتقيات:

1* السيد احمد عبد الخالق، دور الدولة في الأزمة المالية العالمية بين الايديولوجيا ومتطلبات الواقع العملي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، 2009.

2* عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 10-11 ماي 2002.

♦ المنشورات:

1* الدليل الضريبي للمكلف بالضريبة، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2003.

♦ **الأطروحات والرسائل**

• **الأطروحات:**

1* محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصـــادي المغاربـــي أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

2* عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

3* صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000) جامعة الجزائر، 2003.

4* دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجـــزائـــر (1990- 2004)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

• **الرسائل:**

1* احمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالةماجســـتير ، ،الجـــزائر جامعـة 2006.

2* بوسالم رفيقة، التضخم النقدي في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (1988-2002) رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005.

3* سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

4* شيبي عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007.

5* عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان الجزائر، 2007.

♦ **القوانين:**

1* القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية.

2* قانون المالية لسنة 1991.

3* قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

2- فهرس المراجع باللغة الفرنسية:

♦ **الكتب:**

1* BALI Hamid, Inflation et mal développement en Algérie, opu, Alger, 1993.

2* BERNIER Bernard et Yves SIMON, Initiation à la macroéconomie 8eme édition, DUNOD, Paris, 2001.

3* BIALES Michel et autre, L'essentiel sur l'économie, BERIT Edition, 4eme édition, Alger, 2007.

4* BURDA Michael et Charles WYPOSZ, Macroéconomie une perspective européenne, traduction de la 3eme édition anglaise par jean HOUARD, 3eme édition, De Boeck, paris, 2003.

5* HEERTJE Arnold et autres, Principes d'économie politique, 4eme édition De Boeck, Bruxelles, 2003.

6* KOHLI Ulrich, Analyse macroéconomique, De Boeck, Bruxelles, Paris 1999.

7* MANKIW.N. Gregory, Macro économie, traduction de la 5eme édition américaine par jean HOUARD, 3eme édition, De Boeck, Paris 2003.

8* PASCO Corinne, économie générale, édition NATHAN, Paris 2004.

9* STIGLITZ .E. Joseph et Carl E.WALSH, Principes d'économie moderne 2eme édition, De Boeck, Bruxells, 2004.

♦ القواميس:

1** BEITONE Alain, Dictionnaire des sciences économiques, ARMAND COLIN éditeur, 2eme édition, Paris, 1995.

2* PIRIOU .Jean. Poul, Lexique de sciences économiques et sociales Dictionnaire CASBAH édition, Alger, 1999.

♦ المنشورات:

1* FERRANDON Benoît, La politique économique et ses instrument, les notices de la documentation française, Paris, 2004.

2* Vos Impôts pour 2008, Direction Générale des impôts, 2008.

♦المواقع الالكترونية:

1* iier.org/i/files/docs/7.doc.

2** iier.org/i/files/docs/papers_and_presentation.doc.

3* www.almosleh.com/almosleh/cat_index_18

3* www.amf.org.ae

4* www.bank-of-algeria.dz

5* www.cba.edu.kw/elsakka/RAT2.DOC

6* www.mafhoum.com/syr/articles_08/mrad.pdf

7* www.mf.gov.dz

8* www.ons.dz

ملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على دور أدوات السياسة الميزانية في الحد من ظاهرة التضخم. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، يتطرق الفصل الأول إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتضخم، أما الفصل الثاني فيتطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة الميزانية وأدواتها و التأثيرات التي تمارسها على التضخم، ليتطرق الفصل الثالث الى اتجاهات التضخم في الجزائر، وكذا تحليل السياسة الميزانية وأثارها على التضخم في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، المستوى العام للاسعار، السياسة الميزانية، الضرائب، النفقات العامة، الدين العام.

Résumé:

L'objectif de cette recherche est d'identifier le rôle des instruments de politique budgétaire pour réduire le phénomène de l'inflation. A été divisé en trois chapitres, traite le premier chapitre les différents aspects théoriques de l'inflation, le deuxième chapitre traite les différents aspects théoriques de la politique budgétaire et de ses instruments et les effets qui sont pratiquées sur l'inflation, le chapitre III traite la tendances de l'inflation en Algérie, ainsi que l'analyse de la politique budgétaire et les effets qui sont pratiquées sur l'inflation en Algérie.

Mots clés:

Inflation, Le niveau général des prix, La politique budgétaire, Impôt, dépenses publiques, dette publique.